

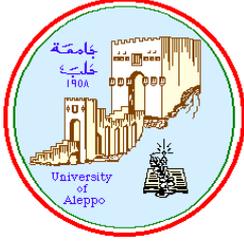
جامعة حلب  
كلية الاقتصاد  
قسم المحاسبة

دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات  
(دراسة ميدانية على عدد من شركات القطاع الخاص)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الطالب  
مصطفى يوسف سبسي

1432-2011



جامعة حلب  
كلية الاقتصاد  
قسم المحاسبة

## دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات (دراسة ميدانية على عدد من شركات القطاع الخاص)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الطالب

مصطفى يوسف سبسي

بإشراف

الدكتور: مروان خياطة

مدرس في قسم المحاسبة

كلية الاقتصاد - جامعة حلب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة  
كلية الاقتصاد - جامعة حلب

## شهادة

نشهد بأن العمل المقدم في هذه الرسالة هو نتيجة بحث علمي قام به المرشح مصطفى سبسي بإشراف الدكتور مروان خياطة المدرس في قسم المحاسبة من كلية الاقتصاد جامعة حلب، وأن أية مراجع أخرى ذكرت في هذا العمل موثقة في نص هذه الرسالة.

المشرف

الدكتور مروان خياطة

المرشح

مصطفى سبسي

## تصريح

أصرح بأن هذا البحث " دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات - دراسة ميدانية على عدد من شركات القطاع الخاص " لم يسبق أن قُبل للحصول على أية شهادة ولا هو مقدم حالياً للحصول على شهادة أخرى، ولم يُجتث من أي عمل علمي سابق.

المرشح

مصطفى سبسي

## لجنة المناقشة والحكم

الدكتور:	إبراهيم فتوح	رئيساً
الدكتور:	مروان خياطة	مشرفاً
الدكتور:	حسين شيخ محمد	عضواً

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 21 / 7 / 2011 وأجيزت.

### لجنة الحكم والمناقشة

رئيس اللجنة

د. إبراهيم فتوح

عضو

د. حسين شيخ محمد

عضو

د. مروان خياطة

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَظِيمٍ)

صدق الله العظيم

الآية (76) من سورة يوسف عليه وعلى نبينا محمد الصلاة والسلام

## إهداء

إلى بهجة القلب والنجمة التي تلمع في ليل همي . . . الملاك الساهر التي تخنوع علي بأنفاس العبير  
ويقف علي باب فردوسي . . . التي علمتني فلسفة الدنيا تبنى علي التضحيات والفداء . . .  
نبع الحنان والمحبة والعطاء . . . الكلمة الأولى . . .  
أمي المحنونة

إلى النبراس المضيء وسندي الحنون . . . الذي مرطب أذني بترتيل القرآن فأشعرني أن  
كل الكون آذان . . . وعلمني ما كنت أجهله ولم تدونه في صفحاتها الكتب . . .  
وبعذب كلماته نراد من طرف اللسان حلاوة . . . الشمعة التي تحترق لتبهر لنا الطريق . . .  
أقول تقبل مني أول ثمرة غراسك الفتية . . .  
أبي الغالي

إلى جوانحي وشقائق مروحي . . . إلى من تقاسمنا البسمة والدمعة . . . إلى من  
شاركوني الآلام والأفراح طوال مشوارمي . . . إلى من تحلو معهم وهم أيامي . . .  
إلى أحبتي . . .  
أخواتي

إلى إشراقة الصباح . . . أمل الغد . . . وسندي في الحياة . . .  
إلى من أقضي معهم أجمل الأيام مجلوها ومرها . . . إلى من حياتي معهم نراخرة بالحب  
نابطة بالحياة . . . إلى مرفقاء الطريق . . . إلى المخلصين الأوفياء منهم . . . إلى كل  
لحظة نعيشها سويًا . . .  
أصدقائي

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين أهل المجد والثناء والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإنني أشكر الله العليّ القدير أولاً وأخيراً على توفيقه بإتمام هذه الرسالة، فهو - عز وجل - أحق بالشكر والثناء وأولى بهما، فالحمد لله الذي وفقني لانجائز هذا الجهد المتواضع، فإن أخطأت فمن نفسي، وإن أصبت فمن الله وحده، وما توفيقي إلا من الله تعالى.

وانطلاقاً من قوله عليه الصلاة والسلام " لا يشكر الله من لا يشكر الناس "، أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى الدكتور / مروان خياطة الذي تولى الإشراف على هذا البحث، والذي لم يبخل عليّ بالجهد والتوجيه، ومرحبا دائماً بزمائري غير المتوقعة على مدار سنوات الدراسة، فكان نعم الأخ الموجه والمرشد . أسأل الله تعالى أن يوفقه دائماً إلى الخير ويلبسه ثوب الصحة والعافية .

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور / إبراهيم فتوح والدكتور / حسين شيخ محمد، على تفضلهما بقبول مناقشة الرسالة، والمحكم عليهما، وإثرائها بملاحظتهما السديدة رغم أعبائهما الأكاديمية والإدارية، سائلاً المولى عز وجل أن يديم عليهما موفور الصحة والعافية وأن يجزيهما عني خير الجزاء .

كما أشكر أختوتي الدكتور عرابي أبو بكر ومحمد خير حاج إبراهيم وعلي عمكرو وإسماعيل كلش الذين لم يبخلوا عليّ بالدعم والمساعدة . . . فلهم مني كل الشكر والتقدير .

الباحث مصطفى يوسف سبسي

## محتويات البحث

### الإطار المنهجي للبحث

1. المقدمة ..... أ.
2. أهمية البحث ..... ب.
3. أهداف البحث ..... ب.
4. مشكلة البحث ..... ت.
5. الدراسات السابقة..... ث.
6. فرضيات البحث ..... ز.
7. منهجية البحث..... ز.
8. حدود البحث..... س.

### الفصل الأول: خصائص المعلومات المالية المستقبلية وأسس الإفصاح عنها

#### المبحث الأول: ماهية المعلومات المالية وخصائصها النوعية..... 3

- أولاً: ماهية البيانات والمعلومات والمعرفة المالية..... 4
- ثانياً: تصنيف المعلومات المالية..... 8

1. من حيث دلالتها..... 8
2. من حيث درجة تكرارها..... 9
3. من حيث مصدرها..... 9
4. من حيث توقيت الحصول عليها..... 9
5. من حيث ارتباطها بالعملية الإدارية..... 9
6. من حيث ارتباطها بالزمن..... 10
7. من حيث متطلباتها العملية..... 10

#### ثالثاً: الخصائص النوعية للمعلومات المالية..... 10

#### I - الخصائص الأساسية للمعلومات المالية..... 11

##### 1- خاصية الملائمة..... 12

أ- خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات المالية..... 13

ب- خاصية القيمة الاسترجاعية..... 13

ج- خاصية التوقيت المناسب..... 14

- 15.....2- خاصية الموثوقية.....
- 16.....أ- خاصية الصدق في التعبير.....
- 16.....ب- خاصية القابلية للتحقق.....
- 17.....ج- خاصية الحياد.....
- 17.....II- الخصائص الثانوية للمعلومات المالية.....
- 19.....III- القيود (المحددات) الأساسية للخصائص النوعية للمعلومات.....
- 20.....1- قيد الأهمية النسبية.....
- 21.....2- قيد التكلفة / المنفعة.....
- 23.....المبحث الثاني: التنبؤ المالي:.....
- 24.....أولاً: مفهوم التنبؤ المالي.....
- 25.....ثانياً: أهمية التنبؤ المالي والمعلومات المالية المستقبلية.....
- 26.....ثالثاً: الافتراضات التي تقوم عليها عملية التنبؤ المالي.....
- 27.....رابعاً: مداخل التنبؤ المالي.....
- 28.....خامساً: ضوابط نظام التنبؤ المالي.....
- 29.....سادساً: خطوات عملية التنبؤ المالي.....
- 30.....سابعاً: أساليب التنبؤ المالي.....
- 31.....أ- النماذج الكمية.....
- 32.....ب- النماذج النوعية.....
- 33.....ثامناً: عوامل اختيار أساليب التنبؤ المالي.....
- 34.....تاسعاً: أنواع التنبؤ المالي.....
- 34.....أ- حسب الغرض من عملية التنبؤ.....
- 34.....ب- حسب طبيعة عملية التنبؤ.....
- 36.....ج- حسب القائم بعملية التنبؤ.....
- 37.....د- حسب العلاقة بين عناصر القوائم المالية.....
- 38.....عاشراً: العوامل المؤثرة في دقة التنبؤ المالي.....
- 39.....إحدى عشر: المحددات المؤثرة على التنبؤ المالي.....
- 40.....المبحث الثالث: إعداد المعلومات المالية المستقبلية والإفصاح عنها.....
- 41.....أولاً: ماهية المعلومات المالية المستقبلية.....

- ثانياً: تعريف بعض المفاهيم المتعلقة بالمعلومات المالية المستقبلية.....42
- ثالثاً: استخدام القوائم المالية المستقبلية.....45
- رابعاً: مسؤولية إعداد وعرض المعلومات المالية المستقبلية.....46
- خامساً: متطلبات إعداد قوائم مالية مستقبلية.....47
- سادساً: متطلبات العرض والإفصاح عن القوائم المالية المستقبلية.....52

## الفصل الثاني: المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات المالية

- المبحث الأول: اتخاذ القرارات المالية في المنظمات الاقتصادية.....60
- أولاً: ماهية اتخاذ القرارات.....61
- ثانياً: أهمية عملية اتخاذ القرارات.....62
- ثالثاً: خصائص عملية اتخاذ القرارات.....64
- رابعاً: عناصر عملية اتخاذ القرارات.....64
- خامساً: أنواع القرارات.....65
- أ- أنواع القرارات وفقاً لأهميتها.....65
- ب- أنواع القرارات وفقاً لظروف اتخاذها.....67
- ج- أنواع القرارات وفقاً لإمكانية برمجتها.....68
- د- أنواع القرارات وفقاً للآثار المترتبة عليها.....68
- هـ- أنواع القرارات وفقاً لأساليب اتخاذها.....69
- سادساً: خطوات عملية اتخاذ القرارات.....69
- سابعاً: الصعوبات التي تواجه عملية اتخاذ القرارات.....71
- المبحث الثاني: مستخدمي المعلومات المالية المستقبلية وأهدافهم.....72
- أولاً: المساهمون.....74
- ثانياً: المستثمرون.....74
- ثالثاً: المحللين الماليين ومحلي الاستثمار.....75
- رابعاً: الموظفون ونقاباتهم المهنية.....76
- خامساً: الزبائن.....76
- سادساً: الموردون.....77

- 77.....سابعاً: الجهات الحكومية.....
- 77.....ثامناً: المقرضون (المصارف).....
- 78.....تاسعاً: المتعاملون في سوق الأوراق المالية.....

### المبحث الثالث: دور المعلومات المالية المستقبلية في ترشيد قرارات الاستثمار في

- 80.....سوق الأوراق المالية.....
- 82.....أولاً: مفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية.....
- 83.....ثانياً: أنواع كفاءة السوق المالي.....
- 84.....ثالثاً: الكفاءة الكاملة والكفاءة الاقتصادية.....
- 85.....رابعاً: الصيغ المختلفة لكفاءة السوق.....
- 86.....خامساً: المعلومات التي يحتاجها متخذ القرار الاستثماري في السوق المالي.....
- 87.....سادساً: أنواع قرارات المستثمرين في السوق المالي.....
- سابعاً: موقف الفكر المحاسبي من الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية وأثرها
- 88.....على المستثمر في السوق المالي.....
- 88.....أ- وجهة النظر المؤيدة للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية.....
- 91.....ب- وجهة النظر المعارضة للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية.....

### الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

- 96.....أولاً: مجتمع الدراسة والعينة.....
- 96.....ثانياً: تصميم أداة الدراسة.....
- 98.....ثالثاً: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.....
- 101.....رابعاً: المقاييس الإحصائية والاختبارات المستخدمة في التحليل.....
- 103.....خامساً: اختبار صدق الأداة وثبات أداة القياس.....
- 106.....سادساً: اختبار التوزيع الطبيعي / اختبار كولمغروف - سمرنوف.....
- 107.....سابعاً: التحليل الإحصائي الوصفي لفرضيات الدراسة.....
- 123.....ثامناً: اختبار فرضيات الدراسة.....
- 130.....تاسعاً: الاستنتاجات والتوصيات.....
- 130.....أ- الاستنتاجات.....

132.....	ب-التوصيات.....
134.....	الكتب والمراجع العلمية.....
44.....	الملاحق.....
145.....	أ-الملحق رقم (1) الاستبانة.....
151.....	ب-الملحق رقم (2) نتائج تحليل الاستبانة.....
.....	.....
	...

## فهرس الجداول

العنوان	رقم الجدول
الفرق بين التنبؤ الذي تقوم به الإدارة وذلك الذي يقوم به المحللون الماليون.....36	1
عدد الاستبيانات الموزعة وتلك التي تم استردادها واعتمادها في التحليل.....96	2
مقياس ليكرت المستخدم في الاستبانة.....97	3
توزيع أفراد العينة وفق طبيعة العمل.....98	4
توزيع مفردات العينة وفق العمر.....99	5
توزيع أفراد العينة وفق المؤهل العلمي.....99	6
توزيع أفراد العينة وفق التخصص العلمي.....100	7
توزيع أفراد عينة البحث وفق الخبرة.....101	8
نتائج وقيم معامل ألفا كرونباخ لكل فرضية من فرضيات الدراسة.....104	9
نتائج وقيم معامل ألفا كرونباخ لكل سؤال من أسئلة الاستبيان ولكامل أسئلة الاستبيان..104	10
اختبار التوزيع الطبيعي (1- Sample Kolmogorov –Smirnov).....106	11
تحليل فقرات الفرضية الفرعية الأولى.....107	12
تحليل فقرات الفرضية الفرعية الثانية.....110	13
تحليل فقرات الفرضية الفرعية الثالثة.....112	14
تحليل فقرات الفرضية الرئيسية الأولى.....114	15
تحليل فقرات الفرضية الرئيسية الثانية.....115	16
تحليل فقرات الفرضية الرئيسية الثالثة.....118	17
نتائج اختبار Z للفرضية الرئيسية الأولى.....123	18
نتائج اختبار ( Z ) للفرضية الفرعية الأولى.....124	19
نتائج اختبار Z للفرضية الفرعية الثانية.....125	20
نتائج اختبار Z للفرضية الفرعية الثالثة.....126	21
نتائج اختبار Z للفرضية الرئيسية الثانية.....127	22
الوسط الحسابي وتحليل التباين أحادي الجانب للإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية ودورها في اتخاذ القرارات وفقاً للعمل.....128	23
نتائج اختبار توكي فيما يتعلق بدور المعلومات المالية المستقبلية في اتخاذ القرارات بالإفصاح الإلزامي وفقاً لمتغير العمل.....129	24

## **Declaration**

**I hereby certify that this work has not been accepted for any degree or it is not submitted to any other degree.**

Candidate

Mustafa Youssef Sabsabi

## **Testimony**

We witness that the described work in this treatise is result of scientific search conducted by the candidate Mustafa Youssef Sabsabi under the supervision of Dr. Marwan Khaitah Professor at department of Accountancy, Faculty of Economics, Aleppo University. Any other references mentioned in this work are documented in the text of the treatise.

**Candidate**  
Mustafa Sabsabi

**supervision**  
Dr. Marwan Khaitah

## **Abstract**

This research aims to identifying that to what extent did the investment society in Damascus securities exchange (DSE) appreciate the importance of using prospective financial information in decision making and the role of disclosure of prospective financial information in decision making. The existence of intrinsic variations between society opinions regarding obligate companies disclose their prospective financial information was also tested in herein.

The researcher used the descriptive analytical approach to reach the results of the research. The research tool was a questionnaire applied on research society that involves financial managers, financial analysts, auditors and investors distributed in Syria. (140) questionnaires were distributed over the study community and (110) one were answered and restored. Namely at a rate of (79%). The SPSS programme was used by the researcher in the data analysis and the assumptions test.

The research reveals some important results such as the investment society in Damascus securities exchange (DSE) are aware of the importance of using prospective financial information. The disclosure of prospective financial information in terms of content, nature and period of time it covers have a great role in decision making. Finally, it showed that there is intrinsic variances between investment society opinions regarding obligating companies disclose their prospective financial information. Financial managers were against obligating companies disclose their prospective financial information. Whereas financial analysts, auditors, and investors see that it is necessary to obligate companies disclose their prospective financial information.

University Of Aleppo.  
Faculty Of Economics.  
Department Of Accounting



*The Role of Prospective Financial  
Information of Corporation in  
Decision Making  
(A Field Study of A Number of Private Sector Firms)*

Submitted for Master Degree in Accountancy

Submitted by  
*Mustafa Youssef Sabsabi*

*Supervised By:*

**Dr. Marwan Khaitah**  
Ph.D. Dep. of Accounting  
Faculty of Economics  
University Of Aleppo

A Dissertation Submitted to The Faculty of Economics  
of Aleppo University In fulfillment for Master's  
Degree of Accounting

**1432 AH - 2011 AD**

University Of Aleppo.  
Faculty Of Economics.  
Department Of Accounting



*The Role of Prospective Financial  
Information of Corporation in  
Decision Making  
(A Field Study of A Number of Private Sector Firms)*

Submitted for Master Degree in Accountancy

Submitted by  
*Mustafa Youssef Sabsabi*

*1432 AH - 2011 AD*



## المقدمة:

إن إدارة الشركة تعمل كوكيل عن أصحاب المصلحة فيها وخاصة المساهمين، وهي بذلك مسئولة عن أداء وظائفها المعروفة وتحقيق الاستخدام الكفاء والفعال لموارد الشركة بما يكفل تحقيق أهدافها. ومن المتفق عليه أن التخطيط من أهم وظائف الإدارة، وأنه ينطوي بالضرورة على التنبؤ بالمستقبل، إذ أنه لا تخطيط بدون تنبؤ مسبق بالأحداث والمتغيرات ذات التأثير الجوهري المحتمل في نشاط المشروع.

إن العولمة والتطور الهائل السريع في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وكذلك تتابع الأحداث بأنواعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تدخل كمتغيرات تؤثر على الأداء الحالي والمستقبلي للشركة، وتؤثر على وضعها التنافسي وحجم وهيكل تمويلها، وبالتالي تؤثر بقوة على وجود هذه الشركة ككل، كل ذلك يبرز أهمية دراسة الأداء المستقبلي للشركة وتقصي المؤشرات والمعطيات الحالية ووضع الافتراضات والتصورات لما قد تكون عليه أوضاع الشركة في المستقبل، وبالتالي الحصول على معلومات مالية مستقبلية عن أداء الشركة يسهم في وضع الإدارة والمساهمين وجميع المهتمين بالشركة في صورة ما ستؤول إليه الأحوال في المستقبل.

من هذا المنطلق أصبحت فائدة المعلومات المالية المستقبلية من الأمور المعترف بها على نطاق واسع في الوقت الحاضر، ويزداد الطلب على هذه المعلومات من جانب قطاع كبير من المجتمع المالي، ويشمل هذا القطاع الإدارة وأصحاب رأس المال الحاليين والمرتقبين، والجهات المانحة للائتمان وبعض الجهات الحكومية والجمهور بصفة عامة. وتستخدم المعلومات المالية المستقبلية في مجالات كثيرة متعددة بدءاً من المنشآت التي تطرح أوراقها المالية من أسهم وسندات إلى الجمهور للاكتتاب العام والمنشآت التي تسعى إلى الحصول على قروض من البنوك وهيئات التمويل، وانتهاءً باستخدامات هذه المعلومات المستقبلية في خطط المشروعات الداخلية قصيرة الأجل (الموازنات)، وفي الخطط طويلة الأجل، ودراسات التدفق النقدي وقرارات التوسعات الرأسمالية والخطط الأخرى.

## أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من خلال النقاط التالية:

- 1- لقد أصبحت المعلومات المالية المستقبلية ضرورة ملحة بالنسبة لإدارة المشروع والمساهمين والمستثمرين والمقرضين وهيئة تخطيط الدولة، وذلك من أجل استقرار الوضع المستقبلي للشركة من حيث قدرتها على الاستمرار وربحيتها وقدرتها على الوفاء بديونها والتعرف إلى خططها التوسعية في المستقبل والجدوى الاقتصادية المرتقبة نتيجة هذا التوسع.
- 2- أهمية المعلومات المالية المستقبلية في القضاء على مبدأ سرية المعلومات أو الحصول عليها بطريقة غير شرعية، وكذلك القضاء على الشائعات كمصدر للمعلومات.
- 3- أهمية أن يتم القيام بعملية التنبؤ المالي في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- 4- أهمية الدور الذي تقوم به المعلومات المالية المستقبلية من خلال نشر قوائم مالية مستقبلية في زيادة كفاءة وفعالية القرارات الاقتصادية الخاصة بالشركة وترشيد القرارات التي يتخذها أصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية.
- 5- تزايد حاجة المستثمرين إلى إفصاح الشركات عن المعلومات المالية المستقبلية والمطالبة بإلزام الشركات بذلك الإفصاح، وذلك بهدف توفير قاعدة معلومات ملائمة تساعد المستثمر في تكوين محفظة استثمارية رابحة في السوق المالي.

## أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- 1- بيان أهمية المعلومات المالية المستقبلية والتقنيات المستخدمة في استنباط معلومات مالية مستقبلية تتمتع بقدر كاف من الدقة والموضوعية.
- 2- بيان متطلبات إعداد القوائم المالية المستقبلية، ومسؤولية من يقوم بإعدادها، وكيفية الإفصاح عنها.
- 3- بيان ماهية اتخاذ القرارات وأنماطه ونوعية القرارات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية التي تعتمد على المعلومات المالية المستقبلية.
- 4- العمل على ترشيد قرارات مستخدمي التقارير المالية المستقبلية من خلال ملائمة وكفاءة وسرعة هذه التقارير في عرض المعلومات التي يحتاجونها.
- 5- بيان دور الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية سواء من حيث محتواه أو طبيعته أو الفترة التي يغطيها في اتخاذ القرارات في السوق المالي.

6- التعرف على مدى إدراك المجتمع الاستثماري في السوق المالي لأهمية المعلومات المالية المستقبلية ودورها في اتخاذ القرارات.

### مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث في شكل أسئلة على النحو التالي:

1- ما هو دور الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في اتخاذ القرارات في سوق الأوراق المالية؟

ويتفرع عن هذه المشكلة الأسئلة التالية:

أ- هل يؤثر محتوى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية على اتخاذ القرار الاستثماري في السوق المالي؟

ب- هل يختلف تأثير طبيعة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية من حيث كونه كمياً أو وصفيًا على اتخاذ القرار في السوق المالي؟

ج- هل تؤثر الفترة التي يغطيها الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية على اتخاذ القرار في السوق المالي؟

2- هل هناك إدراك من قبل المجتمع الاستثماري بأهمية المعلومات المالية المستقبلية وضرورة الإفصاح عنها؟

3- هل هناك اختلافات جوهرية بين آراء عينة الدراسة بخصوص الإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية ودورها في اتخاذ القرارات تعزى لمتغير العمل.

## الدراسات السابقة:

### الدراسات باللغة العربية:

1- دراسة وائل إبراهيم الراشد، بعنوان ( أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية: دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت )<sup>1</sup>:

وقد هدفت إلى قياس مدى أهمية وكفاية المعلومات المحاسبية المنشورة في دولة الكويت لمتخذي القرارات المالية، وذلك من خلال عدة أساليب إحصائية وأدوات اختباريه طبقت على عدد من المتعاملين بالمعلومات المحاسبية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن لفئة المستثمرين اهتمام أكبر بالقيم السوقية للسهم والعوائد المتوقعة والمعلومات غير المحاسبية مقارنة بغيرها من المحللين الماليين. إلا أن كلا الفئتين تؤكد على عدم كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة وبالأخص فيما يتعلق بالأرقام الخاصة بالتنبؤ، مما يؤكد على أهمية نشر هذه المعلومات المالية الدورية وتثبيت مفاهيم المؤشرات المالية للمتعاملين بسوق الأوراق المالية بدولة الكويت.

2-دراسة أسامة بن فهد الحيزان، بعنوان ( أثر الإفصاح عن التنبؤات المالية في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية مع دراسة تطبيقية )<sup>2</sup>:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الإفصاح عن التنبؤات المالية في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية في سوق السعودية للأوراق المالية حيث تم اختبار تأثير نوعية التنبؤات المالية المفصح عنها وطبيعة ومستوى هذا الإفصاح وتوقيته على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية في إطار بيئة الاستثمار السعودي.

وبينت نتائج الدراسة أن معظم الشركات المدرجة في السوق السعودية لا تفصح عن التنبؤات المالية، وإنما تقتصر على إفصاح وصفي مختصر للغاية عن احتمال زيادة الخدمات مستقبلا أو زيادة الأرباح أو زيادة الاستثمارات مستقبلا. كما بينت نتائج الدراسة أيضا أن الإفصاح عن التنبؤات المالية بصفة عامة يعتبر ذو أهمية لمتخذي قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.

<sup>1</sup> الراشد، وائل إبراهيم، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية: دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثالث، العدد الأول، عام 1999.

<sup>2</sup> الحيزان، أسامة بن فهد، أثر الإفصاح عن التنبؤات المالية في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية مع دراسة تطبيقية، دورية الإدارة العامة، المجلد السابع والأربعون، العدد الثالث، عام 2007.

### 3-دراسة عبد الله سعيد المزراقي وصالح عبد الرحمن السعد، بعنوان ( أثر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على القرار المتداول في السوق المالية السعودية):<sup>1</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح اثر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على القيمة السوقية للأسهم، حيث تم إجراء دراسة ميدانية على عينة عشوائية بسيطة من المتداولين والمحللين الماليين.

وقد توصلت إلى عدة نتائج من أهمها:

1-أن المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية تؤثر على القيمة السوقية للأسهم في السوق المالية السعودية إجمالاً.

2- أن المعلومات والعوامل غير المحاسبية العامة للسوق ككل أكثر تأثيراً على القيمة السوقية للأسهم، تليها المعلومات غير المحاسبية الخاصة بالشركات، ثم تأتي المعلومات المحاسبية أقل تأثيراً.

3- أن أسلوب المضاربة مسيطر على تعاملات المتداولين في السوق المالية السعودية.

4- اعتماد المتداولين في السوق المالية السعودية على الإشاعة في التداول أكثر من أية معلومات أو عوامل أخرى.

5- انخفاض وعي وإدراك المتداولين لآليات التعامل في السوق المالية السعودية.

### 4-دراسة محمد حسن نصار و علي عبد القادر الذنبيات، بعنوان ( أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية و مدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية ):<sup>2</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية للعام 1998 والخاصة بالبيانات الدورية للشركات المساهمة العامة في الأردن وذلك من وجهة نظر المدققين الخارجيين ومعدّي البيانات المالية والمستثمرين كما هدفت إلى معرفة وجهة نظر عينة الدراسة حول مدى كفاية هذه التعليمات ومساهمتها في تحسين عملية اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي البيانات المالية.

وقد تبين من نتائج الدراسة إجماع كل من المدققين ومعدّي البيانات والمستثمرين على أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح عن خدمة مستخدمي القوائم المالية وبمتوسط إجابة تتراوح بين مهم ومهم جداً للغالبية العظمى من البنود، كما أظهرت نتائج

<sup>1</sup> المزراقي، عبد الله سعيد و السعد، صالح عبد الرحمن، أثر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على القرار المتداول في السوق المالية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 24، العدد 1، ص 87-148، عام 2010.

<sup>2</sup> نصار، محمد حسن و الذنبيات، علي عبد القادر، أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية و مدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 32، العدد1، عام 2005.

الدراسة أن تعليمات الإفصاح تساعد في تحسين نوعية وكمية المعلومات المنشورة وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر المدققين ومعدّي البيانات والمستثمرين في تقييم أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح إلا لعدد محدود من البنود.

## الدراسات باللغة الانجليزية:

### 1- دراسة Lev. & Kasznik، بعنوان ( To Warn or Not to Warn: Management Disclosures in the Face Of an Earnings Surprise)<sup>1</sup>:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة إمكانية إصدار إدارة الشركة والإفصاح عن توقعات الأرباح في حال وجود فجوة توقعات من قبل الجمهور في حجم الأرباح، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- يتزايد احتمال قيام الشركات بإصدار تحذيرات لمفاجآت الأرباح الكبيرة مع زيادة حجم الجزء غير المتوقع من الأرباح. وكذلك وجود إفصاحات سابقة عن مستقبل الشركة بواسطة الإدارة، وعضوية الشركة في صناعة مرتفعة التكنولوجيا، وكذلك الشركات غير المنظمة بواسطة الحكومة Unregulated Firms .

2- إن شكل ومحتوى التحذير يتم على أساس مدى أهمية فجوة التوقعات فكلما زادت الأرباح غير المتوقعة كلما كان الإفصاح في صورة كمية، أي في صورة أكثر دقة.

3- إن معظم التنبؤات كانت متعلقة بالانخفاض غير المتوقع في الأرباح أي الأخبار السيئة مقارنة بالأخبار الجيدة.

4- وجد أن التحذير عادة ما يكون مصاحب للانخفاض الدائم في الأرباح، بينما أن الانخفاض المؤقت يكون أكثر احتمالاً أن يحدث بدون تحذير مسبق.

5- وجد أن الأثر السلبي على أسعار الأسهم عند الإفصاح عن الأخبار السيئة كان أكبر في الشركات القائمة بالتحذير مقارنة بالشركات التي لم تقم بذلك.

<sup>1</sup> Kasznik, R. and B. lev " To Warn or Not to Warn: Management Disclosures in the Face Of an Earnings Surprise", Accounting Review, January, 1995.

## 2- دراسة Williams ، بعنوان: ( The Relation Between a Prior Earnings Forecast by Management and Analyst Response to Current Management Forecast.<sup>1</sup>)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت دقة التنبؤات المسبقة بالأرباح prior Earnings يمكن أن تستخدم كمؤشر للمحللين الماليين على مدى مصداقية التنبؤات الحالية للإدارة. وأشارت النتائج إلى ما يلي:

1- وجود علاقة معنوية بين منفعة تنبؤات الإدارة السابقة بالأرباح، والتعديلات اللاحقة للتنبؤ بواسطة المحللين الماليين.

2- انخفاض مصداقية الأخبار الجيدة مقارنة بالأخبار السيئة.

## 3- دراسة Bamber and Cheon ، بعنوان: ( Discretionary Management Earning Forecast Disclosure: Antecedents and Outcomes Association with Forecast venue and Forecast specificity Choices.<sup>2</sup>)

وقد ركزت على نوعية التنبؤات التي يتم الإفصاح عنها حيث قد يتم الإفصاح عن تنبؤات محددة في صورة رقم محدد للأرباح أو مدى معين للأرباح أو الإفصاح عن التنبؤات في صورة معلومات وصفية غير محددة وغير معبر عنها كمياً.

واشتملت عينة الدراسة على التنبؤات المالية لوحدات اقتصادية بلغ عددها (151) وحدة اقتصادية، وبناء على دراسة تلك التنبؤات المفصح عنها من جانب تلك الوحدات اتضح أن أعلى مستوى يتمثل في الإفصاح عن تنبؤات محددة في صورة رقم محدد للأرباح، وأقل مستوى للإفصاح يعبر عن تنبؤات في صورة معلومات وصفية وغير كمية.

## 4- دراسة Jog and Mcconomy ، بعنوان ( Voluntary Disclosure of Management Earnings forecasts in IPO Prospectuses.<sup>3</sup>)

وقد تناولت تأثير الإفصاح الاختياري عن التنبؤات المالية في نشرة الاكتتاب على أسعار الأسهم وعلى أداء الوحدات الاقتصادية بعد إصدار الأسهم، بالإضافة إلى دراسة اختلاف أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية التي تفصح عن تنبؤاتها المالية عن تلك التي لا تفصح عن تنبؤاتها.

<sup>1</sup> William. P. A., "The Relation Between a Prior Earnings Forecast by Management and Analyst Response to Current Management Forecast", Accounting Review. January.1996.

<sup>2</sup> Bamber,L. and F. Cheon, " Discretionary Management Earning Forecast Disclosure: Antecedents and Outcomes Association with Forecast venue and Forecast specificity Choices", Journal of Accounting Research, vol 30, 1998.

<sup>3</sup> Jog, V., and Mcconomy B., " Voluntary Disclosure of Management Earnings forecasts in IPO Prospectuses", Journal of Business, Finance and Accounting, vol 30, 2003.

وتمثلت عينة الدراسة في (258) شركة مساهمة كندية مسجلة في بورصة تورنتو وذلك خلال الفترة من 1983 إلى 1994. وقد خلصت الدراسة إلى أن الإفصاح عن تنبؤات الإدارة بالأرباح في نشرة الاكتتاب له تأثير على أسعار الأسهم، هذا إلى جانب أن الإفصاح عن تنبؤات الإدارة بالأرباح له آثار ايجابية على أداء الشركات بعد إصدارها للأسهم، وذلك لمحاولة الإدارة العمل على الوصول لتنبؤاتها حتى تزداد الثقة فيها.

## 5-دراسة Hutton et al، بعنوان ( The Role of Supplementary ) 1:(Statements with Management Earnings Forecast.

وهدفت إلى دراسة المحتوى المعلوماتي للتنبؤات الوصفية والتنبؤات في صورة قوائم مالية مستقبلية، بالإضافة إلى نوعية التنبؤات (أنباء حسنة أم أنباء سيئة). وقد افترضت الدراسة أن المديرين يكونوا أكثر احتمالا لإصدار قوائم مالية مستقبلية للإفصاح عن التنبؤات للأنباء الحسنة مقارنة بتنبؤات للأنباء سيئة كما أنهم يميلون إلى الإفصاح الوصفي في حالة تنبؤات للأنباء السيئة مقارنة بتنبؤات للأنباء حسنة. هذا إلى جانب أن المحتوى المعلوماتي عن تنبؤات الإدارة بالأنباء الحسنة المفصح عنها باستخدام قوائم مالية مستقبلية يكون أكبر منه في حالة الإفصاح الوصفي. ولاختبار الفروض السابقة تم الاعتماد على بيانات مستمدة من عينة قوامها (147) وحدة اقتصادية وذلك خلال الفترة من 1993 إلى 1997. وقد أوضحت الدراسة التطبيقية أن المديرين يفصحوا أكثر عن التنبؤات المتعلقة بأنباء جيدة في صورة قوائم مالية مستقبلية، كما أن أسلوب الإفصاح عن التنبؤات المالية يؤثر على محتواها المعلوماتي حيث تزيد المحتوى المعلوماتي المرتبط بالأنباء الحسنة إذا تم الإفصاح عنها في صورة قوائم مالية مستقبلية، بينما الإفصاح الوصفي يتضمن محتوى معلوماتي أقل. هذا بالإضافة إلى أنه لا يوجد اختلاف في المحتوى المعلوماتي بالأنباء السيئة سواء تم الإفصاح عنها في صورة قوائم مالية مستقبلية أو في صورة معلومات وصفية، وذلك لأن الأنباء السيئة تكون أكثر قابلية للتصديق من جانب المستثمرين بغض النظر عن أسلوب الإفصاح عنها.

<sup>1</sup> Hutton, A., G. Miller, and N. Skinner, " The Role of Supplementary Statements with Management Earnings Forecast", Journal of Business, Finance and Accounting, vol 30, 2003.

**6-دراسة Clement et al ، بعنوان ( Confirming Management Earnings )  
1:(Forecasts, Earnings Uncertainty, and Stock Returns.**

وقد حاولت اختبار العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن التنبؤات المالية وعدم التأكد لدى المستثمرين المتعلق بالأرباح المستقبلية، وأيضاً دراسة أثر الإفصاح عن تلك التنبؤات المالية على أسعار الأسهم.

وقد تضمنت عينة الدراسة التطبيقية (2700) شركة مساهمة مسجلة بسوق الأوراق المالية بنيويورك أعلنت عن تنبؤاتها المالية خلال الفترة من 1993 إلى 1997. وقد أوضحت نتائج تلك الدراسة وجود علاقة بين الإفصاح عن التنبؤات المالية وعدم التأكد لدى المستثمرين المتعلق بالأرباح المستقبلية، كما أن الإفصاح عن تنبؤات الأرباح يكون له رد فعل ايجابي على أسعار الأسهم، هذا بالإضافة إلى أن تأثير أسعار الأسهم بالإفصاح عن تنبؤات الأرباح يكون أكبر في الوحدات الاقتصادية صغيرة الحجم عنه في الوحدات الاقتصادية كبيرة الحجم.

**7-دراسة Hirst et al ، بعنوان: ( The Joint Effect of Management Prior  
Forecast Accuracy and the Form of its Financial Forecast on  
2:( Investor Judgment.**

وقد استهدفت اختبار رد فعل المستثمرين لتنبؤات الإدارة بالأرباح، هذا إلى جانب اختبار أثر تفاعل كلا من أسلوب التنبؤات ومصداقيتها على قرارات المستثمرين.

ولتحقيق هدف البحث فقد تم إجراء دراسة تجريبية اشترك فيها (126) طالبا للدراسات العليا في قسم إدارة الأعمال، وكانت المتغيرات المستقلة تتمثل في دقة التنبؤ، وأسلوب التنبؤ، بينما المتغير التابع هو ثقة المستثمرين في تنبؤات الإدارة كمؤشر بديل لإمكانية الاعتماد على تنبؤات الإدارة.

وقد توصلت نتائج الدراسة الإحصائية إلى توافر علاقة طردية بين قرارات المستثمرين ودقة التنبؤات السابقة للإدارة، أما أساليب تنبؤات الإدارة فإنه لا يختلف تأثيرها على قرارات المستثمرين سواء كانت في صورة رقم محدد أو مدى معين.

<sup>1</sup> Clement, M., R. Frankel and D. Miller, " Confirming Management Earnings Forecasts, Earnings Uncertainty, and Stock Returns", Journal of Accounting Research, vol 41, 2003.

<sup>2</sup> Hirst, E., L. Koonce and T. Miller, " The Joint Effect of Management Prior Forecast Accuracy and the Form of its Financial Forecast on Investor Judgment", Journal of Accounting Research, vol 37, 2004.

**8-دراسة Dorsman et al ، بعنوان ) The Association Between Qualitative Management Earnings Forecast and Discretionary Accounting in the Netherlands.<sup>1</sup>**

وقد حاولت تحليل طبيعة التنبؤات المالية التي تفصح عنها شركات المساهمة الهولندية لتحديد مدى إفصاح تلك الشركات عن التنبؤات المالية للإدارة ومعرفة الأسلوب الذي تستخدمه في الإفصاح.

وبدراسة عينة مكونة من (1395) تقريراً سنوياً لشركات مساهمة هولندية مقيدة في بورصة أمستردام. قد أوضحت النتائج أن حوالي 62% من الشركات المساهمة الهولندية تفصح عن تنبؤاتها بالأرباح، بينما 9% من تلك الشركات تفصح عن انطباع عن مستقبل الشركة في صورة معلومات وصفية غير واضح، وأن 8% منها تفصح عن العناصر الاستثنائية، وباقي العينة التي تم فحصها لا تقوم بالإفصاح عن تنبؤاتها بالأرباح.

**9-دراسة Baginski et al ، بعنوان ) Why Do Managers Explain Their Earnings Forecast.<sup>2</sup>**

وقد تناولت بالتحليل دوافع الإدارة للقيام بالإفصاح عن تنبؤاتها بالأرباح والتي قد تكون دوافع داخلية أو دوافع خارجية، هذا إلى جانب التعرف على تأثير تلك الدوافع على التغيرات في أسعار الأسهم.

ولتحقيق هدف البحث واختبار فروضه تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من (915) وحدة اقتصادية أفصحت عن تنبؤاتها بالأرباح المستقبلية وذلك خلال الفترة من 1993 إلى 1996. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك احتمال لقيام الإدارة بتفسير أسباب التنبؤات يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في تلك التنبؤات مما ينعكس ذلك إيجابياً على أسعار الأسهم.

---

<sup>1</sup> Dorsman, A. , L. Henk and J. Pranaag, " The Association Between Qualitative Management Earnings Forecast and Discretionary Accounting in the Netherlands", The European Journal of Finance, vol. 9, 2004.

<sup>2</sup> Baginski, S., J. Hassel, and T. Kimbrouh, " Why Do Managers Explain Their Earnings Forecast", Journal of Accounting Research, vol 42, 2003.

وما يميز هذه الدراسة أنها تتناول كيفية إعداد المعلومات المالية المستقبلية والإفصاح عنها في ظل المعايير المحاسبية والإرشادات التي صدرت بهذا الشأن، وكذلك تتناول بيئة الأعمال السورية و المجتمع الاستثماري في سورية من خلال دراسة مدى إدراك ذلك المجتمع لأهمية المعلومات المالية المستقبلية، والتعرف على ماهية الإفصاح الذي يراه المجتمع الاستثماري ملائماً له لاتخاذ قراراته، كما أنها استطلعت الآراء المختلفة لهذا المجتمع حول الإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية.

### فرضيات البحث:

- 1- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات في سوق الأوراق المالية.  
يتفرع عن هذا الفرض الفروض الفرعية التالية:  
أ- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محتوى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات.  
ب- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات.  
ج- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفترة التي يغطيها الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات.
- 2- تدرك عينة الدراسة في سوق الأوراق المالية أهمية المعلومات المالية المستقبلية في اتخاذ القرارات.
- 3- توجد اختلافات جوهرية بين آراء عينة الدراسة بخصوص الإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية ودورها في اتخاذ القرارات تعزى لمتغير العمل.

## منهجية البحث:

اعتمد الباحث لتحقيق أهداف بحثه على المنهج الوصفي التحليلي، إذ تم إتباع الخطوات التالية لتحقيق هذه الدراسة:

أ-اعتمد الباحث في تحديد الإطار النظري لهذه الدراسة على الدراسات المماثلة في الكتب العربية والأجنبية والدوريات والمقالات المتخصصة وذلك لتكوين إطار نظري للبحث ينطلق منه الباحث لتحديد المفاهيم المتعلقة بالموضوع.

ب-أما بالنسبة للجانب العملي فتم من خلال إجراء دراسة ميدانية على المجتمع الاستثماري المكون للسوق المالي في سورية لتقصي رأيهم حول دور المعلومات المالية المستقبلية وأهمية الإفصاح عنها في اتخاذ القرارات.

## حدود البحث:

سيكون مجال البحث الميداني متمركزا حول بيئة العمل السورية متمثلة بالمجتمع الاستثماري في السوق المالي، حيث أن هذا المجتمع يشمل المديرين الماليين والمحللين الماليين والمحاسبين القانونيين والمستثمرين. وبالتالي تقتصر الدراسة الميدانية في هذا البحث على دراسة الأهمية والدور الذي تقوم به المعلومات المالية المستقبلية في اتخاذ القرارات من قبل المستثمرين في السوق المالي.



## الفصل الأول: خصائص المعلومات المالية المستقبلية

### وأسس الإفصاح عنها

المبحث الأول: ماهية المعلومات المالية وخصائصها النوعية

المبحث الثاني: التنبؤ المالي

المبحث الثالث: إعداد المعلومات المالية المستقبلية والإفصاح عنها

## المبحث الأول: ماهية المعلومات المالية وخصائصها النوعية

أولاً: ماهية البيانات والمعلومات والمعرفة المالية

ثانياً: تصنيف المعلومات المالية

ثالثاً: الخصائص النوعية للمعلومات المالية

I - الخصائص الأساسية للمعلومات المالية

1- خاصية الملائمة

2- خاصية الموثوقية

II - الخصائص الثانوية للمعلومات المالية

III - القيود (المحددات) الأساسية للخصائص النوعية للمعلومات

## المبحث الأول: ماهية المعلومات المالية وخصائصها النوعية

تعتبر المعلومات المالية في عصرنا الحاضر موردا هاما وذو قيمة كبيرة، لا يقل أهمية عن أي مورد آخر في المنظمة الاقتصادية، فهي عنصر حاكمي يؤثر في جميع مفاصل المنظمة، ويساهم بشكل أساسي في عملية اتخاذ القرارات في المنظمة الاقتصادية بشكل خاص، فيما يتعلق بكيفية استثمار مواردها وتخصيصها بالشكل الأمثل وتحقيق قيمة اقتصادية مضافة، وبالتالي تحقيق الربح الذي تسعى إليه المنظمات الاقتصادية بشكل عام. فالمعلومات المالية اليوم في ظل عصر التطور التكنولوجي والمعرفي الهائل وكذلك الثورة الهائلة في وسائل الاتصال، تشكل حجر الزاوية في تحقيق الجدارة التنافسية للمنظمة الاقتصادية وبالتالي إمكانية بقائها في المنافسة. ونتيجة للكُم الهائل من البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها وإمكانية عدم الاستفادة منها أو أن تتسبب في تضليل متخذ القرار، نشأت الحاجة إلى تحديد خصائص نوعية للمعلومات المالية ولاسيما المستقبلية منها نتيجة أثرها الفعال في تسهيل عملية اتخاذ القرار وتخفيف حالة عدم التأكد المصاحبة له.

وسوف نتناول في هذا السياق أهم النقاط التي توضح ماهية المعلومات المالية وخصائصها النوعية.

## أولاً: ماهية البيانات والمعلومات والمعرفة المالية:

يختلف مفهوم البيانات عن المعلومات برغم العلاقة الوثيقة بينهما، ويخلط البعض بين مفهوم هذين المصطلحين، ويقوم البعض الآخر باستخدامها على أساس أنهما مترادفين لمعنى واحد.

لذلك لابد من توضيح معنى هذين المفهومين:

### 1-البيانات المالية

البيانات (Data) مصطلح شاع استخدامه بصيغة الجمع، مفرده بيان (Datum)، وهي المادة الخام التي تشتق منها المعلومات، وهي تمثل الأشياء والحقائق والأفكار والآراء والأحداث والعمليات التي تعبر عن مواقف وأفعال أو توصف هدفاً أو ظاهرة أو واقعا معيناً (ماضياً، أو حاضراً، أو مستقبلاً) دون أي تعديل أو تفسير أو مقارنة يتم التعبير عنها (تمثيلها) بكلمات أو أرقام أو رموز أو أشكال.<sup>1</sup>

وتعرف البيانات بأنها رموز مجردة من المعنى الظاهر وتعتبر المادة الخام التي يمكن أن تكون كمية يمكن قياسها وحسابها رياضياً أو أن تكون غير كمية (وصفية) مثل العادات والتقاليد... الخ وتتطلب إجراء معالجات معينة من أجل تحويلها إلى نتائج (معلومات) بالإمكان الاستفادة منها بشكل أفضل.<sup>2</sup>

وأيضاً تعرف البيانات على أنها الحقائق التي لو تركت على حالها فلن تضيف شيئاً إلى معرفة مستخدميها بما لا يؤثر على سلوكهم في اتخاذ القرار.<sup>3</sup>

أما البيانات المحاسبية فتعرف بأنها المادة الخام التي يتم تجميعها ومراجعتها لأجل إنتاج المعلومات. وتمثل المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي، وتعبر عن أحداث وتدفقات مادية للعمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية، وقد يتم التعبير عنها إما في شكل أرقام أو حقائق أو أوزان أو أشكال.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> الحسنية، سليم، نظم المعلومات الإدارية، إدارة المعلومات في عصر المنظمات الرقمية، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عام 2006، ص24.

<sup>2</sup> الكيلاني، عثمان وآخرون، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، عام 2000، ص15.

<sup>3</sup> الفيومي محمد، محمد، و حسين، أحمد حسين، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، عام 1999، ص19.

<sup>4</sup> مطيع، ياسر صادق وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، عام 2007، ص16.

ويؤكد آخر بأن البيانات المالية هي عبارة عن حقائق و أرقام خام عن أحداث مالية معينة غير مرتبة وغير معدة للاستخدام (بشكلها الحالي)، ويتم جمع هذه البيانات لاحتمال استخدامها فيما بعد لإنتاج معلومات.<sup>1</sup>

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص خصائص البيانات المالية:

- 1- هي المادة الخام للحصول على المعلومات المالية.
- 2- تمثل مدخلات أساسية للنظام المحاسبي.
- 3- لا تقيد بذاتها في عملية اتخاذ القرار.
- 4- هي ليست إلا مجرد أرقام أو رموز تعبر عن أحداث أو وقائع أو أمور حدثت أو ستحدث في المستقبل.

## 2- المعلومات المالية:

تعد المعلومات العنصر الأساسي في مختلف الأنشطة التي تمارسها الإدارة سواء كانت تخطيطاً، أو تنظيمياً، أو توجيهياً، أو رقابية، وهي أيضاً ذات أهمية وحيوية في عملية الاتصال وعملية اتخاذ القرارات.

إن مصطلح المعلومات رغم شيوعه يتصف بالغموض والتباين، وهذا يبدو إلى حد ما طبيعياً بسبب حداثة الإطار، إذ لا يزال الاختلاف في الرأي حول المفهوم العلمي لهذا المصطلح وعلاقته بمدخلات نظام المعلومات قائماً ، وتبعاً لذلك تعددت التعريفات الخاصة بالمعلومات.

ففي المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات جاء أن المعلومات هي: " البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف معين أو لاستعمال محدد لأغراض اتخاذ القرارات، أي البيانات التي أصبح لها قيمة بعد تحليلها أو تفسيرها أو تجميعها في شكل ذي معنى، والتي يمكن تداولها وتسجيلها ونشرها وتوزيعها في صورة رسمية أو غير رسمية أو في أي شكل".<sup>2</sup>

وتعرف المعلومات على أنها البيانات التي تم معالجتها بحيث أصبحت ذات دلالة مبيّنة و ذات معنى.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مطر، محمد عطية وآخرون، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات "الإطار الفكري وتطبيقاته العملية"، دار حنين للنشر، عمان، الأردن، عام 1996، ص20.

<sup>2</sup> المقابلة، محمد قاسم، نظم المعلومات الإدارية وعلاقتها بوظائف العملية الإدارية وتطبيقاتها التربوية، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، عام 2004، ص9.

<sup>3</sup> الكيلاني، عثمان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص15.

بينما يرى (قاسم) المعلومات على أنها البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل يمكن من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات.<sup>1</sup> وتعرف المعلومات المحاسبية بأنها نتاج نظام المعلومات المحاسبي الذي تم تغذيته بالبيانات وتسجيلها لمعالجتها وإخراجها في شكل تقارير مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفر هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة.<sup>2</sup> أما المعلومات المالية فتعرف بأنها المعلومات التي تتعلق بالوضع المالي للمنظمات.<sup>3</sup>

ويرى هندريكسن أن المعلومات المالية هي البيانات التي يكون لها صدى لدى مستقبلها، و تؤدي إلى تخفيض عدم التأكد، وتوصل رسالة إلى متخذ القرار تكون قيمتها أعلى من تكلفتها، ومن المحتمل أنها تستدعي استجابة متخذ القرار.<sup>4</sup> فالمعلومات المالية تضم في طياتها المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي ، ومعلومات تصف الوضع التشغيلي والمالي والائتماني والاقتصادي للمنظمة الاقتصادية سواء كانت من مصدر داخل أو خارج المنظمة. من خلال استعراض التعاريف المختلفة للمعلومات المالية يتبين أن معظمها يتفق على أن المعلومات هي في الأصل بيانات تمت معالجتها لتكون في صورتها الحالية، تتمتع بقيمة عالية، وتزيد من معرفة متخذ القرار وتؤثر فيه وتقلل من حالة عدم التأكد المصاحبة لعملية اتخاذ القرار والتنبؤ بالمستقبل، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على دقة وصحة القرارات المتخذة، وبالتالي على جدارة المنظمة التنافسية.

انطلاقاً من مبدأ نفعية المعلومات، وأثرها على متخذ القرار، يرى الباحث أنه ليس من الضروري أن تتم معالجة البيانات حتى نحصل على معلومات، حيث أن مجرد معالجة البيانات لا يحولها إلى معلومات، فقد يكون البيان على صورته الحالية هو معلومة، وبالتالي لا ضرورة لإجراء أي معالجة لهذا البيان، ونلاحظ أن ما قد يعتبر معلومة لشخص ما، قد لا

<sup>1</sup> قاسم، عبد الرزاق، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، عام 2003، ص13.

<sup>2</sup> زيد، عبد الملك عمر، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي - الجزء الأول: الإطار التاريخي للمحاسبة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، عام 1987، ص1.

<sup>3</sup> ملكاوي، نازم محمود و حمادنة، عبد الرؤوف، دور المعلومات المالية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية للدول النامية "دراسة في سوق عمان المالي"، بحث مقدم لمؤتمر الأزمة العالمية، جامعة الإسراء، عام 2009، ص7.

<sup>4</sup> هندريكسون، الدون س.، نظرية المحاسبة، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، الطبعة الأولى، المؤلف، عام 1990، ص123.

يعتبر كذلك بالنسبة لشخص آخر، وأيضاً قد تجري عدة عمليات معالجة على البيانات ولا نحصل في نهاية المطاف على المعلومات.

لذا فإن الفرق الأساسي بين المعلومات والبيانات هو في أن كل المعلومات تشمل بالضرورة البيانات في حين لا تعبر كل البيانات بالضرورة عن معلومات مفهومة تؤدي إلى زيادة الإدراك وتحسين ظروف عملية اتخاذ القرارات، وبالتالي فالمعلومات تمثل بيانات مقدّمة في صورة نافعة لمتخذ القرار.

وبصفة عامة يمكن القول أن مصطلحي البيانات والمعلومات هما ليسا مترادفين، ولكنهما يؤديان دوراً تكاملياً في إطار نظام المعلومات في المنظمة.

### 3- المعرفة المالية:

تعرف المعرفة بأنها الرصيد المتراكم من الخبرة والمعلومات والدراسات الطويلة في مجال معين، بحيث تزيد درجة التجديد والترابط في عناصر المعلومات المكونة لرصيد المعرفة.<sup>1</sup>

فالمعرفة تتمثل في القيمة الاقتصادية للمعلومات من وجهة نظر مستخدميها، ويمكن قياسها بالفرق بين عوائد القرارات قبل وبعد استلام المعلومات، كما يمكن قياسها أيضاً بقدر الزيادة في مخرجات المعرفة لدى مستخدمي المعلومات. ومعنى ذلك أنه إذا لم تغير المعلومات المستلمة في مخزن المعرفة لدى متخذي القرارات، فإن قيمتها بالنسبة لها ستكون مساوية للصفر.<sup>2</sup>

وإن المعرفة المالية هي المبادأة والتصور المبدع في ذهن المحلل المالي الناتجة عن التراكم الفكري والمعرفي في حدود خبرته التي تهيئ له فرصة تقدير الأحداث والوقائع دون أن يتحمل مخاطر كبيرة.<sup>3</sup>

مما سبق عرضه يتضح لنا أن العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة هي علاقة تكاملية، تساهم في تعزيز الرصيد المعرفي لمتخذي القرارات، لأنه بمجرد الحصول على

<sup>1</sup> جمعة، أحمد حلمي وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية -مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، عام 2003، ص 8.

<sup>2</sup> مرعي، عبد الحي، و مرعي، عطية عبد الحي، المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر. عام 1997، ص 4.

<sup>3</sup> جمعة، السعيد فرحات، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، عام 2000، ص 161.

البيانات يتم معالجتها للحصول على المعلومات المالية التي بدورها تزيد من رصيد المعرفة لمستخدميها لاتخاذ القرارات.

## ثانياً: تصنيف المعلومات المالية :

يختلف تصنيف المعلومات المالية وتبويبها تبعاً لاعتبارات عديدة، ويمكن تصنيف المعلومات المالية كما يلي:

### 1- من حيث دلالتها:<sup>1</sup>

#### أ- معلومات مالية تاريخية:

وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل...الخ)، وتستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المنظمة في تحقيق أهدافها، وبيان حقيقة المركز المالي للمنظمة ، وكذلك تستخدم للأغراض الضريبية، وعلى الرغم من أهميتها في معرفة وقياس الأداء فإنها لا تصلح كأداة للرقابة على الأداء الجاري واتخاذ القرارات المستقبلية.

#### ب- معلومات مالية حالية:

وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية، وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمنظمة، وتتوفر فيها الميزات التالية:

- 1-تتعلق بالنشاط الجاري فقط.
- 2- يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة.
- 3-يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب.
- 4- ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة.

#### ج- معلومات مالية مستقبلية:

وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، واختيار البدائل المتاحة، وحيث تصبح هذه المعلومات معياراً وأساساً للحكم على الأداء في المستقبل، وتتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها.

<sup>1</sup> حسنين ،عمر، تصميم النظام المحاسبي مع دراسة تطبيقية على البنوك التجارية وشركات التأمين، الإسكندرية، مصر، عام 1999، ص25.

## 2- من حيث درجة تكرارها:

أ- معلومات دورية: وهي معلومات يتم إعدادها وتقديمها لمحتاجيها على فترات دورية منتظمة ( سنويا، شهريا، أسبوعيا..).

ب- معلومات غير دورية: وتتمثل في المعلومات التي تستخدم لأغراض خاصة وتكون الحاجة إليها محددة كدراسات الجدوى الاقتصادية.

## 3- من حيث مصدرها:<sup>1</sup>

### أ- معلومات مالية داخلية:

وهي معلومات تعبر عن أحداث ووقائع تمت داخل المنظمة، ويتم الحصول عليها من الأفراد والأقسام الداخلية، وتتمثل هذه المعلومات في التقارير والكشوفات اليومية والموازنات التخطيطية وتقارير الأداء وكل ما يتعلق بالعمليات الاعتيادية للمنظمة.

### ب- معلومات مالية خارجية:

وهي معلومات يتم الحصول عليها من مصادر خارجية كالعملاء والممولين والجهات الحكومية والمنظمات المهنية وغيرها، وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف السوق، وتحتوي على مؤشرات تنبؤية تمكن مستخدميها من اتخاذ الاحتياطات اللازمة والتخطيط لمواجهة الأحداث قبل وقوعها، وغالبا ما تكون هذه المعلومات على شكل نشرات إحصائية تفسر الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للبيئة المحيطة.

## 4- من حيث توقيت الحصول عليها:

أ- معلومات مالية متوفرة (جاهزة): وهي تلك المعلومات التي يتم الحصول عليها بشكل سريع ومباشر عند الحاجة إليها، وتكون معدة ومجهزة مسبقا، وهي بالتالي مفيدة وبدرجة كبيرة في اتخاذ القرارات التشغيلية.

ب- معلومات مالية غير متوفرة (غير جاهزة): وهي معلومات غير متوفرة عند الحاجة إليها ، مما يتطلب وقتا أطول في إعدادها وتجهيزها، وترتبط عادة بالقرارات الإستراتيجية للمنظمة.

## 5- من حيث ارتباطها بالعملية الإدارية:

### أ- معلومات مالية خاصة بالتخطيط:

وهي المعلومات التي تساهم في دراسة وتحليل البدائل المختلفة لمجموع الأهداف المراد تحقيقها، والمفاضلة بينها في صورة مالية كمية ووصفية.

<sup>1</sup> الصبان، سمير، و جمعة، إسماعيل، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، عام 1997، ص7-8.

## ب- معلومات مالية خاصة بالرقابة:

وهي معلومات تتعلق بمتابعة التنفيذ الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط، للتأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطة المرسومة والسياسات والمعايير الموضوعية واكتشاف الانحرافات وتحليلها، للتعرف على الأسباب التي أدت لحدوثها، وإرسال التقارير حولها للمستويات الإدارية المعنية لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.

## ج- معلومات خاصة باتخاذ القرارات:

وهي المعلومات المالية المتعلقة بترشيد ومساندة القرارات الإدارية، من حيث تحديد البدائل المقترحة للقرار وتقييمها.

## 6- من حيث ارتباطها بالزمن:<sup>1</sup>

أ- معلومات مالية جامدة: هي المعلومات المالية التي تعبر عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية محددة.

ب- معلومات مالية ديناميكية: وهي المعلومات التي تعبر عن حالة التغير التي حدثت في قيمة الحدث خلال فترة زمنية.

## 7- من حيث متطلباتها العملية:

أ- معلومات مالية إجرائية: وهي معلومات تتطلب من متلقيها إجراءات معينة على الفور أو في وقت لاحق.

ب- معلومات مالية غير إجرائية: وهي معلومات خبرية توضح أحداث وعمليات تمت في وقت سابق ولا يتطلب من متلقيها اتخاذ أي إجراء.

## ثالثا: الخصائص النوعية للمعلومات المالية:

إن أبرز أهداف التقارير المالية هو توفير المعلومات المفيدة التي تلبي مختلف احتياجات مستخدمي تلك التقارير سواء كان ذلك داخل المنشأة أو خارجها، ولكي تكون المعلومات المالية ذات كفاءة وفاعلية في تحقيق أهدافها، لا بد أن تتوفر فيها الخصائص النوعية للمعلومات المالية، التي تشكل معايير أساسية للاسترشاد بها في الحكم على مدى كفاءة وفاعلية تلك المعلومات وجودتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها في أداء دورها في اتخاذ القرارات.

وحتى يتم اختيار الطريقة والأسلوب والمعيار المحاسبي المقبول قبولا عاما لمعالجة وعرض المعلومات المحاسبية، وتحديد نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها والصيغة

<sup>1</sup> مطر، محمد عطية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص127.

التي يتم عرض المعلومات بواسطتها فإن الأمر يلزم دائما تحديد واختيار البدائل المحاسبية التي تقدم المعلومات الأكثر إفادة لأغراض اتخاذ القرار.<sup>1</sup>

ولما كانت الاختيارات بين البدائل المحاسبية الخاصة بالطرق التي تتبع وأسلوب المعالجة، تتم على مستويين:

**المستوى الأول:** الهيئة أو الجهة المنوط بها وضع معايير المحاسبة ، حيث يكون بإمكانها إلزام منظمات الأعمال بإعداد تقاريرها المالية بصورة محددة، أو تمنع استخدام طريقة يمكن أن تعتبر غير مرغوب فيها.

**المستوى الثاني:** منظمات الأعمال التي تعد التقارير المالية.

كان من الضروري وجود الخصائص النوعية للمعلومات المالية، التي تعنى بتحديد وتعريف الخصائص التي تجعل المعلومات المالية مفيدة، عن طريق توصيف عدد من التعميمات والخطوط المرشدة لإجراء الاختيار بين البدائل المحاسبية على المستويين، مستوى الهيئة المنوط بها وضع معايير للمحاسبة، ومستوى منظمة الأعمال التي تقوم بإعداد التقارير المالية.<sup>2</sup>

بناء على ذلك، نستطيع القول بأن الخصائص النوعية للمعلومات المالية هي التي تميز المعلومات الأفضل والأكثر نفعاً وفائدة، عن تلك المعلومات الأقل نفعاً لغرض اتخاذ القرارات، وتأكيداً لهذا المفهوم فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) البيان رقم (2) لمفاهيم معايير جودة المعلومات المالية يحدد فيه الخصائص النوعية للمعلومات المالية، وعلاوة على ذلك فقد وضع المجلس عدة محددات للخصائص النوعية للمعلومات المالية تتمثل في التكلفة| المنفعة، و الأهمية النسبية كجزء من الإطار النظري. وفيما يلي عرض لهذه الخصائص:

## I - الخصائص الأساسية للمعلومات المالية:

إن خاصية الفائدة في اتخاذ القرارات تأتي على قائمة الخصائص النوعية للمعلومات المالية، باعتبارها القاعدة العامة، وأن تحقيق ذلك يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين هما خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية حتى يتسنى لمتخذ القرار الاعتماد على المعلومات، فإذا

<sup>1</sup> كيسو، دونالد، وويجانت، جيرى، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، ترجمة أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، عام 2005، ص68.

<sup>2</sup> حجازي، محمد عباس، نظرية المحاسبة، مطابع الدار الهندسية، مصر، عام 2000، ص31.

فقدت المعلومات المالية أي من الخاصيتين الرئيسيتين تكون غير مفيدة بالنسبة لمستخدميها الرئيسيين.<sup>1</sup>

ويشير مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) إلى أن الملائمة والموثوقية هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات مفيدة لاتخاذ القرار، حيث ورد في قائمة المفاهيم رقم (2) أن " الخواص التي تفرق المعلومات الأفضل (الأكثر فائدة) عن المعلومات الأدنى (الأقل فائدة) هما الملائمة والموثوقية، إضافة إلى بعض الخواص الأخرى المتفرقة منها".<sup>2</sup>

## 1- خاصية الملائمة:

تعرف الملائمة على أنها القدرة على إحداث اختلاف في القرار سواء بالمساعدة على تكوين التنبؤ أو تأكيد التوقعات الصحيحة.<sup>3</sup>

وعرفها حسين بأنها تلك المعلومات التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار، وتجعله يتخذ قرار يختلف عن ذلك القرار، الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات.<sup>4</sup>

وعرفها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث فروق في القرارات من خلال مساعدة المستخدمين للمعلومات على تكوين تنبؤات عن النتائج المستقبلية أو تغيير التنبؤات السابقة وتصحيحها.<sup>5</sup>

ويرى عاشور أن الملائمة تعبر عن مدى قدرة المعلومات على خدمة اتخاذ قرار معين، إما من خلال تخفيض حالة عدم المعرفة لدى متخذي القرار أو زيادة المعرفة لدى متخذي القرار بخصوص الموقف الذي يتخذ القرار بشأنه.<sup>6</sup>

يستنبط الباحث أن المعلومات الملائمة هي المعلومات التي تكون لها قيمة تنبؤية، تؤثر في اتجاه سلوك متخذي القرار، وتؤثر فيه لتغيير القرار نحو الموقف الذي يتخذ بشأنه عند تقديمها في الوقت الملائم له، من قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في ذلك القرار.

فخاصية الملائمة بناء على ما تقدم ذكره تعتمد على كل من:

1- مستخدم المعلومات المالية وقدرته على التعامل مع تلك المعلومات.

<sup>1</sup> الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، عام 1990، ص 196.

<sup>2</sup> كيسو، دونالد، و ويجانت، جيري، مرجع سبق ذكره، ص 69.

<sup>3</sup> الناغي، محمود السيد، اتجاهات معاصرة في نظرية المحاسبة، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، عام 2007، ص 89.

<sup>4</sup> حسين، أحمد حسين علي، نظم المعلومات المحاسبية - الإطار الفكري والنظم التطبيقية، القاهرة، مصر، عام 1997، ص 26.

<sup>5</sup> FASB, Statement Of Financial Accounting Concepts No.2 (SFAC No.2), "Quantitative Characteristic Of Accounting Information", 1980.

<sup>6</sup> عاشور، عصفت سيد أحمد، دراسات في نظم المعلومات المحاسبية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، عام 1996،

2- الأثر الذي يمكن أن تحدثه تلك المعلومات على اتخاذ القرار عند المقارنة بين البدائل.  
3- الإدراك المتكامل لمعدي المعلومات المالية لطبيعة احتياجات المستخدمين لهذه المعلومات.

وحتى تكون المعلومات المالية ملائمة يلزم توفر ثلاث خصائص فرعية هي:

أ- خاصية القيمة التنبؤية.

ب- خاصية القيمة الإسترجاعية.

ج- التوقيت المناسب.

وفيما يلي عرضاً لهذه الخصائص النوعية الفرعية لخاصية الملائمة:

#### أ- خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات المالية:

إن مقدرة المعلومات المالية في تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي والحاضر هي أحد الخصائص الفرعية للمعلومات الملائمة. فالمعلومات الملائمة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، كما أن معرفة نتائج الأحداث الماضية دون اهتمام بالمستقبل يعتبر عملاً غير هادف.<sup>1</sup>

وبهذا نصل إلى أن القصد من خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات هو إمكانية الاعتماد عليها كأساس لعمل التنبؤ في المستقبل من قبل متخذ القرار، وليس أن تكون للمعلومات قيمة تنبؤية في حد ذاتها.

#### ب- خاصية القيمة الإسترجاعية (القدرة على إمكانية التحقق من صحة التنبؤات):

تمتلك المعلومات المالية قيمة إسترجاعية عندما يكون لها قدرة على تغيير أو تصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية، ويطلق على خاصية القيمة الإسترجاعية للمعلومات أيضاً التغذية الإسترجاعية، وهي لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات، وتساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي يستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبنى على هذه التوقعات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الصيغ، عبد الحميد مانع، أهمية الملائمة والثقة في التقارير المالية المنشورة لأغراض اتخاذ القرارات وتقييم الأداء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، عام 1995، ص 56.

<sup>2</sup> الشيرازي، عباس مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

وعادة ما تقوم هذه المعلومات بهذا الدور المزدوج - القيمة الاسترجاعية والقيمة التنبؤية- في نفس الوقت، ذلك لأنه بدون معرفة نتائج الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما سوف يكون عليه المستقبل، كما أن معرفة نتائج الأحداث التي تمت في الماضي دون أن يكون هناك اهتمام بالمستقبل يعتبر عملا غير هادف. أي أنه لا يكفي لكي تكون المعلومات ملائمة أن يكون لها قدرة تنبؤية لعمل اختيارات مستقبلية، بل يستحسن أن يكون لها أيضا القدرة على تقييم نتائج الاختيارات السابقة. ومن أمثلة المعلومات المالية التي تتميز بالقدرة على التقييم الارتدادي لنتائج القرارات الماضية وفي نفس الوقت لها قدرة تنبؤية عالية بالنسبة للمستقبل، نجدها في التقارير المرحلية والتقارير القطاعية.<sup>1</sup>

إن القيمة الاسترجاعية للمعلومات المالية تؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد لمتخذي القرارات، كما تؤدي إلى تعديل وتقييم توقعاتهم السابقة بالنسبة لنتائج القرارات الماضية.

### ج- خاصية التوقيت المناسب (التزامن):

إن حصول متخذ القرار على المعلومات قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في القرارات، يعد جانبا مساعدا في زيادة الملائمة. فإذا لم تكن المعلومات متاحة عند الحاجة إليها، أو أصبحت متاحة بعد فترة طويلة من الأحداث المقرر عنها، بحيث يكون لا قيمة لها مستقبلا، عندئذ تكون غير ملائمة.<sup>2</sup>

إن خاصية التوقيت المناسب تعني توفير المعلومات في حينها.<sup>3</sup> فخاصية الملائمة تعتمد على توفير المعلومات المالية في الوقت المناسب لمتخذي القرارات لاستخدامها قبل أن تفقد أهميتها في اتخاذ القرار. وينبغي الإشارة إلى أنه لا يمكن للتوقيت المناسب للمعلومات في حد ذاته أن يجعل المعلومات ملائمة، ولكن افتقاد التوقيت المناسب قد يسلب المعلومات ملائمتها التي كان من الممكن أن تتوفر في المعلومات لو تم مراعاة التوقيت الصحيح.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> مرجع سبق ذكره، ص 201.

<sup>2</sup> شرويدر، ريتشارد، وآخرون، نظرية المحاسبة، ترجمة خالد كاجيجي وإبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، عام 2006، ص 87.

<sup>3</sup> الشيرازي، عباس مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

<sup>4</sup> حجازي، محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 36.

فتوفير المعلومات في الوقت المناسب يساعد على معالجة الخلل وأوجه القصور في الوقت المناسب، ويعزز من إمكانية اتخاذ القرارات الصحيحة بأقل جهد وأدنى مستوى من التكاليف والخسائر التي يمكن أن تتجم جراء عدم اتخاذ القرار المناسب.

ويمكن القول بأن كفاءة الكادر المالي والنظام المحاسبي القائم تعتبر حجر الزاوية في سبيل الإسراع بتقديم المعلومات المالية في فترات قصيرة نسبياً للاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

ويما أن عملية اتخاذ القرارات هي محصورة دائماً بمجال معين من الزمن، فإنه أحياناً يكون من الأنسب التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة عدم التأكد من أجل تقديم هذه المعلومات في التوقيت المناسب لمحتاجيها.

## 2- خاصية الموثوقية:

تعتبر خاصية الموثوقية أحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات، وتتوافر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء وحيادية وتتصف بأمانة التعبير، أي أنها خاصية تتعلق بأمانة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.<sup>1</sup>

فالموثوقية حسب قائمة المفاهيم رقم (2) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) هي "خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة، وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله".<sup>2</sup>

فحتى تكون المعلومات مفيدة لا يكفي أن تكون ملائمة فقط، وإنما يجب أن تتمتع بالموثوقية، وحتى تكون كذلك يجب أن تتوافر فيها خاصيتي القابلية للتحقق ومصداقية التعبير. وينبغي الاعتراف بوجود تفاوت بدرجات الموثوقية، فليست المسألة مسألة أبيض أو أسود، بل هي مسألة ما هو أكثر أو أقل موثوقية، كما أن حياد المعلومات تتفاعل مع هذين المكونين (القابلية للتحقق والصدق في التعبير)، للتأثير على فائدة المعلومات.

إذا من أجل تحقيق خاصية الوثوق بالمعلومات، لا بد من توافر الخصائص الفرعية

التالية:

أ- الصدق في التعبير.

ب- القابلية للتحقق.

ج- الحياد.

<sup>1</sup> الشيرازي، عباس مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

<sup>2</sup> FASB, Statement Of Financial Accounting Concepts No.2 (SFAC No.2), "Quantitative Characteristic Of Accounting Information", 1980.

## أ- خاصية الصدق في التعبير:

يقصد بخاصية الصدق في التعبير وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات)، وبين الظواهر المراد التقرير عنها، والعبارة هنا بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر، وليس مجرد الشكل.<sup>1</sup>

حيث تعبر خاصية الصدق في التعبير عن ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية، والموارد والأحداث التي تنتجها هذه الأرقام والأوصاف في التقارير المالية من ناحية أخرى، بمعنى آخر تمثل الأرقام ما حدث بالفعل، فعندما تبين التقارير المالية الواقع الاقتصادي للمؤسسة نتيجة المعاملات والأحداث الفعلية، فإن هذه التقارير تكون صادقة في التعبير.

وخاصية الصدق في التعبير تتطلب مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز، وهما:<sup>2</sup>

1- التحيز في عملية القياس.

2- التحيز من قبل القائم بعملية القياس.

ويمكن القول أن عدم التوافق بين الموارد أو الأحداث التي يعبر عنها القياس والعرض المحاسبي، يؤدي إلى معلومات مضللة أو معلومات لا يمكن الاعتماد عليها، لأنها لا تعبر بصورة صادقة وعادلة عن الوضع القائم.

## ب- خاصية القابلية للتحقق:

إن خاصية القابلية للتحقق تتجلى عند حدوث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقيام، والذين يستخدمون نفس طرق القياس، كأن يتوصل عدد من المراجعين المستقلين إلى نفس النتائج بخصوص فحص القوائم المالية. وإذا توصلت أطراف خارجية تستخدم نفس طرق القياس إلى نتائج مختلفة، فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق، ولا يمكن للمراجع إبداء رأي فيها.<sup>3</sup>

وبالتالي فإن خاصية القابلية للتحقق تمثل أحد الأسس المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في الاختيار بين الطرق المحاسبية المختلفة كونها تزيد من الثقة في المعلومات المالية المقدمة الواردة في التقارير المالية.

<sup>1</sup> الشيرازي، عباس مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 202.

<sup>2</sup> مرجع سبق ذكره، ص 202.

<sup>3</sup> كيسو، دونالد، و ويجانت، جيري، مرجع سبق ذكره، ص 70.

## ج- خاصية الحياد:

يقصد بحياد المعلومات بشكل عام تجنب ذلك العمل المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين.

فعندما لا تتوفر في المعلومات خاصية الحياد، لا يمكن اعتبارها معلومات أمينة ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات. ويمكن القول بأن خلو المعلومات من التحيز يحقق لنا بصورة تلقائية حيادية هذه المعلومات. إلا أنه لا يمكن القول أن العكس دائما صحيح، ذلك لأن المعلومات قد تأتي منحازة نحو اتجاه معين دون أن يكون ذلك مقصودا من قبل القائم بعملية القياس. وبالتالي فإن حسن النوايا لا يعتبر كافيا لضمان حيادية المعلومات، وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها.<sup>1</sup>

ولكي يكون اختيار البدائل المحاسبية محايدا، يجب أن يكون الاختيار خاليا وبعيدا عن أي تحيز إلى أي نتائج محددة مسبقا، فأهداف التقرير المالي تخدم العديد من مستخدمي المعلومات الذين لهم مصالح متباينة، وليست هناك نتائج محددة مسبقا تناسب كل هذه المصالح. وكذلك ينبغي توجيه الاهتمام بشكل رئيسي عند وضع وإصدار المعايير المحاسبية بخاصيتي الملائمة و الموثوقية في المعلومات الناتجة، وليس بأثر القواعد الجديدة التي ينطوي عليها المعيار المحاسبي على مصالح فئات معينة من الفئات المختلفة التي تستخدم المعلومات المالية.

## II- الخصائص الثانوية للمعلومات المالية:

بالإضافة إلى الخصائص النوعية الرئيسية يوجد خصائص أخرى ذات أهمية كبيرة لا تقل عن سابقتها، أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بضرورة توافرها في المعلومات المالية إلى جانب الخصائص النوعية الرئيسية، والتي تتمثل في الخصائص النوعية الثانوية كالقابلية للمقارنة والثبات، والتي تساهم بالتوازي مع الخصائص النوعية الأساسية في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية.

### 1- خاصية القابلية للمقارنة:

تعتبر المعلومات التي يتم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المنظمات الاقتصادية المختلفة قابلة للمقارنة. حيث تمكن خاصية القابلية للمقارنة المستخدمين من

<sup>1</sup> الشيرازي، عباس مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 204.

تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية، طالما أنه لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية متماثلة.<sup>1</sup>

ويقصد بخاصية القابلية للمقارنة استخدام نفس طرق القياس السائدة في المؤسسة الأخرى التي تمارس نفس النشاط الاقتصادي حتى يتيح لمستخدميها اتخاذ القرار بعد إجراء مقارنات مع المؤسسات المماثلة الأمر الذي يزيد من فاعلية اتخاذ القرار.<sup>2</sup>

فمن البديهي القول أن استخدام أساليب محاسبية مختلفة، يجعل القوائم المالية التي تصدرها المنظمات الاقتصادية غير قابلة للمقارنة، فالمعلومات المالية الخاصة بمنظمة اقتصادية معينة تكون مفيدة، إذا أمكن مقارنتها بالمعلومات الخاصة بالمنظمات الأخرى، ولذلك فإن خاصية القابلية للمقارنة تعني أن المعلومات المالية تصبح أكثر فائدة لمستخدميها، عندما يتم عرضها بالشكل الذي سيجعلها قابلة للمقارنة مع المنظمات الاقتصادية المماثلة، أو مابين الفترات المالية المختلفة لنفس المنظمة.<sup>3</sup>

ويرى الباحث أن فاعلية المعلومات المالية وإمكانية استخدامها في عقد المقاربات والمقارنات يعتبر أمراً حيوياً، وذلك نظراً لعدم توفر مقياس مطلق لتقييم الأداء، وبالتالي تعتبر المدخل الأساسي والمنهج العملي لإجراء التحليل المالي. فالهدف من إجراء المقارنات هو تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف في المعلومات المالية، وذلك عن طريق إيجاد علاقة بين نوعين أو أكثر من المعلومات أو الأرقام.

ولكي تكون المعلومات المالية قابلة للمقارنة يجب أن يتوفر فيها الشرطان التاليان:<sup>4</sup>  
أ- سهولة العرض واستخدام أسلوب واحد للقياس المحاسبي يسهل إجراء تقييم تلك المعلومات.

ب- الثبات في القياس والعرض للمعلومات من فترة زمنية لأخرى.

إن إجراء المقارنات تواجه صعوبات في التطبيق العملي نتيجة الاختلاف في تطبيق الطرق والمبادئ المحاسبية من منظمة لأخرى ومن مجتمع لآخر. لذا يتوجب مراعاة

<sup>1</sup> كيسو، دونالد، و ويجانت، جيري، مرجع سبق ذكره، ص 72.

<sup>2</sup> عاشور، عصفت سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 11.

<sup>3</sup> التميمي، محفوظ صالح، وياشراحيل، عوض محمد، "أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الموازنة الرأسمالية -دراسة ميدانية في عينة من المنظمات الصناعية اليمنية في محافظة عدن"، مجلة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد السابع، العدد الخامس عشر، عام 2004، ص 119.

<sup>4</sup> الصعيد، إبراهيم أحمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الفكر المعاصر للنشر، دمشق، الجمهورية العربية السورية، عام 1996، ص 35.

الاختلاف في السياسات المحاسبية المتبعة من بلد إلى آخر عند إجراء مقارنات التقارير المالية لمنشآت البلدان المختلفة.

## 2- خاصية الثبات:

إن خاصية الثبات تقتضي أن تطبق المنظمة نفس الأساليب والطرق لنفس الأحداث المحاسبية من فترة محاسبية لأخرى.

إن خاصية الثبات لا تعني بشكل مطلق أن الوحدة المحاسبية لا يمكنها التحول من طريقة محاسبية معينة إلى أخرى، بل يمكنها التغيير في الطرق المحاسبية التي تستخدمها وذلك في الحالات التي يثبت فيها أن الطريقة الجديدة تعد أفضل من القديمة. وفي هذه الحالة يلزم الإفصاح عن طبيعة وأثر هذا التغيير المحاسبي ومبرر إجراءه وذلك في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها التغيير.

إن حدوث تغيير في الظروف أو المبادئ المحاسبية المستخدمة، يلزم الإفصاح عن طبيعة وأثر هذا التغيير المحاسبي ومبرر إجراءه، وذلك في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها التغيير. كما أن حدوث تغيير في المبادئ المحاسبية المستخدمة، يجب أن يشير إليه المراجع في فقرة توضيحية لتقرير المراجع. حيث تقوم هذه الفقرة بتحديد طبيعة التغيير وإرشاد القارئ إلى الملاحظة الواردة في التقارير المالية التي حدث فيها هذا التغيير.<sup>1</sup> وبصفة عامة، فإن التقارير المالية لأي سنة تكون مفيدة في حد ذاتها، ولكنها تكون أكثر فائدة إذا ما أتيح مقارنتها مع تقارير شركات أخرى أو مع التقارير السابقة لنفس الشركة.

## III- القيود (المحددات) الأساسية للخصائص النوعية للمعلومات:

في معرض الحديث عن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، فإنه من الضروري الحديث عن توافر عدد من القيود التي يلتزم بها المحاسب عند إعداد أو عرض المعلومات المالية للحكم على منفعة هذه المعلومات في اتخاذ القرارات. حيث أشار مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المالية ليست إلا أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها.

فالمعلومات الملائمة أو الموثوق بها ليست بالضرورة معلومات مفيدة لأن هذه المعلومات قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر كما قد تكون تكلفة الحصول عليها أكبر من

<sup>1</sup> لطفی، أمين السيد، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص 197.

العائد المتوقع منها. وبالتالي الأخذ بعين الاعتبار قيد الأهمية النسبية وقيد التكلفة والعائد شرط ضروري للحكم على نفعية المعلومة.

## 1- قيد الأهمية النسبية:

إن مستوى الأهمية النسبية هي خاصية حاكمة لكافة الخصائص النوعية للمعلومات المالية، ويعتمد تطبيقها على اعتبارات كمية أو نوعية أو على خليط منهما معا.<sup>1</sup> وقد عرفت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الأهمية النسبية بأنها القيمة النسبية لبند من بنود التقارير المالية، أو لأمر من الأمور الواجب الإفصاح عنها، أو تأثيره المتوقع على القرارات التي يتم اتخاذها بناء على المعلومات المعروضة في التقارير المالية. ويعتبر البند أو الأمر ذو أهمية نسبية إذا كان من المحتمل أن يؤدي عدم الإفصاح أو سوء عرض أو حذف أو تشويه أو نقص في المعلومات المعروضة في التقارير المالية بدرجة تؤدي إلى تضليل القارئ المدرك عند اتخاذ قرار معين على تلك المعلومات.<sup>2</sup>

فالأهمية النسبية مصطلح شائع يرتبط بالخصائص النوعية، وخاصة الملائمة والموثوقية. وتعرف كل من المادية والملائمة في إطار ما يؤثر أو يحدث فرقا لدى متخذ القرار، لكن يمكن التمييز بين الاثنين، حيث يمكن اتخاذ قرار بعدم الإفصاح عن معلومات معينة نظرا لعدم حاجة المستثمرين مثلا إلى مثل هذا النوع من المعلومات (فهي غير ملائمة)، أو لأن المبالغ التي تنطوي عليها صغيرة جدا لدرجة أنها لا تحدث أي فرق (غير ذات أهمية نسبية).<sup>3</sup>

ويمكن القول بأنه لا يمكن اعتبار الحجم في حد ذاته دون النظر إلى طبيعة العنصر أو الظروف التي يتم فيها اتخاذ القرار كافيا كأساس للحكم على الأهمية النسبية، وتجلى موقف مجلس معايير المحاسبة المالية الحالي (FASB) من الأهمية النسبية في أنه لا يمكن صياغة معيار عام للأهمية النسبية يأخذ بالحسبان كل الاعتبارات التي تدخل في حكم الشخص الذي يتمتع بالخبرة.

<sup>1</sup> الشيرازي، عباس مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 206.

<sup>2</sup> الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، معايير المحاسبة السعودية ( مفاهيم المحاسبة)، من إصدارات الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض. السعودية.

<sup>3</sup> شرويدر، ريتشارد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 88.

## 2- قيد التكلفة / المنفعة:

إن معيار فائدة المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، هو المعيار الأساسي الذي يتم بناء عليه إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية.<sup>1</sup> وإن الاختيار بين التكلفة والمنفعة يمثل قيدا رئيسيا على إنتاج وتوصيل المعلومات المالية. والقاعدة العامة لإنتاج المعلومات المحاسبية هي أن المعلومات المالية لا يجب إنتاجها وتوزيعها إلا إذا ازدادت منفعتها على تكاليفها.<sup>2</sup> حيث يتطلب إنتاج المعلومات المالية توظيف موارد معينة تتمثل في تكاليف تجميع البيانات وتشغيلها ومراجعتها، وكذلك تكاليف نشرها وتحليلها، في حين تتمثل منفعتها في قدرتها على تحسين عملية اتخاذ القرار. ولذلك يتطلب الأمر من متخذ القرار الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الحصول على هذه المعلومات، والمنفعة التي سوف تعود على المشروع من تلك المعلومات. ويتم ذلك من خلال دراسة مدى تأثير المعلومات على تحسين القرار من خلال تخفيض النفقات وترشيدها وتحسين جودة الإنتاج.

إن تحليل التكلفة/ المنفعة يواجه صعوبات في إمكانية قياس التكاليف والمنافع. فإذا أمكن قياس تكاليف إنتاج المعلومات ، إلا أنه يصعب في كثير من الأحوال قياس المنفعة المتوقعة منها لصعوبة التعبير عن هذه المنافع كميًا، وهذا الشيء متروك للاجتهاد الشخصي والقدرة التنبؤية لمنتج ومستخدم المعلومات المالية مع وجود بعض الاجتهادات لتقدير المنفعة.

### IV- القابلية للفهم كخاصية لمتخذي القرارات:

يعتمد متخذو القرار على حكمهم الشخصي عن ماهية المعلومات المالية التي تعتبر مفيدة لهم، وهذا الحكم الشخصي يتأثر ببعض الأمور مثل القرار الذي يتم اتخاذه. والطريقة التي تتبع في اتخاذ القرار، والمعلومات التي يتم الحصول عليها بالفعل من مصادر أخرى، ومقدرة متخذ القرار على معالجة المعلومات وتفهمها والاستفادة منها. فقابلية المعلومات المالية للفهم يعتبر شرطًا هامًا للحكم على خلاصة استخدام المعلومات المالية والاستفادة منها. ويعتمد ذلك على مؤشرين مهمين هما:

<sup>1</sup> الصيغ، عبد الحميد مانع، مرجع سبق ذكره، ص 52.

<sup>2</sup> الشيرازي، عباس مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 207-208.

## 1-درجة الوضوح والبساطة:

فالبساطة لا تعني التخلي عن الجوهر والاهتمام بالشكل. وإنما هي هدف يسهل الفهم للشخص ذي المستوى المتوسط، حيث يؤدي التعقيد إلى عدم نجاح المعلومات في إيصال جوهرها، وبالتالي انعدام فائدتها.<sup>1</sup>

## 2- مستوى الفهم والإدراك والوعي لدى مستخدمي المعلومات:

وبعكس هذا الشرط إمكانية مستخدم المعلومات المالية من فهمها بصورة معقولة دون الحاجة لبذل جهود غير اعتيادية أو ذات طبيعة مخصصة. وبالمقابل يشترط أن يكون هذا الشخص ذو معرفة معقولة بطبيعة المعلومات المالية.

ولكي تكون المعلومات ذات فائدة ملموسة، لا بد من توافر التجانس بين هذين الشرطين لتحقيق الاستفادة والتأثير على متخذ القرار. ففي الوقت الذي يتطلب النزول في الشرط الأول، يستلزم الأمر في نفس الوقت الارتقاء بالشرط الثاني لتحقيق التوازن، وبالتالي تصبح المعلومات متمتعة بخاصية قابليتها للفهم والاستفادة.<sup>2</sup>

مما سبق نلاحظ أن متخذي القرارات هم نقطة البداية في تقرير خصائص المعلومات باعتبار أن هناك تعددا في أصحاب المصالح المهتمين بأمر الوحدة الاقتصادية. وأن هناك اختلافا واضحا في أهدافهم وتعارضها في دوافعهم، ومن البديهي أن ذلك ينعكس بدوره على ما يتخذونه من قرارات وما يتبعونه من أساليب في اتخاذ هذه القرارات، وما يستخدمونه من معلومات، وعلى مقدرتهم على تفهم واستخدام هذه المعلومات.

هذا بدوره يشير إلى أن منفعة المعلومات تتوقف على الربط الدائم بين مستخدمي المعلومات والقرارات التي يتخذونها. وحتى يتحقق ذلك يجب أن تكون المعلومات ملائمة، ويتم توصيلها بطريقة يمكن فهمها. والقابلية للفهم هي الخاصية التي تهيئ الفرصة لمستخدم المعلومات أن يتعرف على مضمونها ومغزاها، إضافة إلى وجود قيدين على إنتاج المعلومات وهما: أن تكون المعلومات ذات أهمية نسبية وأن تكون منفعة المعلومات أكبر من تكلفتها.

<sup>1</sup> زيد، عبد المالك عمر، مرجع سبق ذكره، 140.

<sup>2</sup> النقيب، كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، عام 2004، ص 297.

## المبحث الثاني: التنبؤ المالي

أولاً: مفهوم التنبؤ المالي

ثانياً: أهمية التنبؤ المالي والمعلومات المالية المستقبلية

ثالثاً: الافتراضات التي تقوم عليها عملية التنبؤ المالي

رابعاً: مداخل التنبؤ المالي

خامساً: ضوابط نظام التنبؤ المالي

سادساً: خطوات عملية التنبؤ المالي

سابعاً: أساليب التنبؤ المالي

ثامناً: عوامل اختيار أساليب التنبؤ المالي

تاسعاً: أنواع التنبؤ المالي

عاشراً: العوامل المؤثرة في دقة التنبؤ المالي

إحدى عشر: المحددات المؤثرة على التنبؤ المالي

## المبحث الثاني: التنبؤ المالي:

تعتبر القدرة التنبؤية للمعلومات المالية إحدى الأدوات الهامة و المستخدمة في مجال المفاضلة بين البدائل خاصة عند اتخاذ قرارات الاستثمار. فكان الاهتمام الواسع من قبل الفكر المحاسبي بتقييم المعلومات البديلة، وذلك على أساس قدرتها التنبؤية بالأحداث. كان كتاب المحاسبة التقليديين يرفضون فكرة أن المحاسبة تقدم التنبؤات منطلقين من أن المحاسبة تهتم بالماضي فقط، إلا أنه حديثاً ثبت أهمية التنبؤ عند محاولة وضع الإطار الفكري للمحاسبة. حيث أن التنبؤ أحد مراحل تطور العلم واستقلاله، فبالرغم من أن المحاسبة تسجل أحداثاً وقعت بالفعل، لكن المعلومات المحاسبية يستفاد منها أساساً من أجل اتخاذ القرارات التي ستؤثر بالمستقبل.<sup>1</sup>

فمضمون نظرية المحاسبة الايجابية يدور حول التنبؤ بالطرق والسياسات المحاسبية ونتائجها، وأن للمقاييس المحاسبية خصائص وسمات الافتراضات المتنافسة، وعلى ذلك فإنه يمكن تقييمها في ضوء مقدرتها على التنبؤ بالأحداث الهامة بالنسبة لمتخذي القرارات، بحيث يعد المقياس الذي ينطوي على مقدرة تنبؤية أعلى هو المقياس الأفضل للأغراض المحددة.<sup>2</sup> وفي مجال السعي لوضع إطار فكري لنظرية المحاسبة الايجابية، فإن ذلك تم من خلال اختبار مدى تحقق معايير التحقق العلمي المكونة من معيار القدرة التنبؤية ومعياري القابلية للاختبار التجريبي ومعياري القابلية للتكذيب ومعياري القابلية لاتخاذ أحكام قيمة. وهي المعايير التي يتم على أساسها قبول أو رفض النظرية...وقد تم التوصل إلى أن معيار المقدرة التنبؤية ملائم كأساس لتقييم الطرق والسياسات المحاسبية البديلة، حيث يعد بمنزلة اختبار مباشر لمدى فائدة المعلومات المالية لمستخدميها.

### أولاً: مفهوم التنبؤ المالي:

يشكل المستقبل هاجساً لجميع أصحاب المصلحة في المنظمة الاقتصادية، حيث أن حصولهم على معلومات تنبؤية استناداً إلى أساليب علمية منظمة وشاملة، وأساليب رياضية وإحصائية، أو الاعتماد على التقدير الشخصي المعتمد على الخبرة وتراكم المعرفة يساهم بشكل فعلي في تخفيض حالة عدم اليقين لدى متخذ القرار وتساعد في تحديد وتقييم الأخطار المستقبلية المحتملة وذلك من أجل تجنبها.

<sup>1</sup> القاضي، حسين، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة دمشق، عام 1994، ص90.

<sup>2</sup> W. A. Beaver; J. W. Kennely; and W. Voss, "Predictive Ability As A Criteria For The Evaluation Of Accounting Data," Accounting Review, October, 1968, P.P. 675-683.

يشار إلى التنبؤ المالي على أنه المحاولة لإيجاد تصور عن الوضع المالي للمنشأة في المستقبل بالاعتماد على المعلومات السابقة والحالية، وذلك بغرض الاستناد عليه في عمليات التخطيط والرقابة ولمواجهة الالتزامات المالية التي يتوقع أن تواجه المنشأة.<sup>1</sup> ويعرف التنبؤ المالي بأنه مجموعة القياسات والتقديرات التي يضعها الفرد (أو المنظمة)، والمتعلقة بالأحداث والظروف المستقبلية، وذلك بهدف الإعداد لمواجهة هذه الظروف التي تم توقعها عن طريق وضع الخطط والسياسات اللازمة للتعامل مع هذه الظروف.<sup>2</sup>

فمعهد المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية (AICPA) يشير إلى أن التنبؤ المالي هو تقدير أكثر احتمالاً للمركز المالي ونتيجة العمليات والتغيرات في المركز المالي لفترة مالية مقبلة.<sup>3</sup>

وعرف أيضاً معهد المحاسبين في إنجلترا وويلز (ICAW) التنبؤ أنه عملية تقدير للنتائج المالية تعد من القوائم المالية السابقة عن فترة محاسبية تالية.<sup>4</sup> فالنتنبؤ يستهدف المستقبل، ويرمي إلى استكشاف نتائج الأحداث الماضية والحالية في المستقبل، واستشراف ما سيقع من أحداث ونتائجها، ودراسة ماهية الخيارات التي يمكن أن تكون متاحة في المستقبل.

## ثانياً: أهمية التنبؤ المالي والمعلومات المالية المستقبلية:

تتبع أهمية التنبؤات من كونها أداة هامة لمساعدة متخذي القرار من المستثمرين بصفة خاصة، وذلك لقدرتها على تقليل حجم المخاطر وتخفيض حالة عدم التأكد.<sup>5</sup> ويمكن تبيان بعض أوجه استخدامات المعلومات المستقبلية فيما يلي:<sup>6</sup>

<sup>1</sup> النوري، هيفاء طاهر عبد الكريم، قدرة الأرباح ومكونات الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عام 2006، ص 31.

<sup>2</sup> الجندي، قاسم محمد قاسم، التنبؤ بتعثر العميل المصرفي باستخدام نسب التحليل المالي - دراسة تطبيقية في المصارف التجارية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، عام 2007، ص 19.

<sup>3</sup> Richardson M. F., And Kane D.G., **The Impact Of Recession On The Prediction Of Corporate Failure**, Journal Of Business Finance & Accounting, Vol.25 (2), January, March, 2000.

<sup>4</sup> تركي، محمود إبراهيم عبد السلام، تحليل التقارير المالية، الطبعة الثانية، جامعة الملك سعود، الرياض المملكة العربية السعودية، عام 1995، ص 347.

<sup>5</sup> الراشد، وائل إبراهيم، "أهمية المعلومات المالية المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية: دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت"، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثالث، العدد الأول، مايو، عام 1999، ص 32.

<sup>6</sup> تركي، محمود إبراهيم عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 348.

1- تحتاج قرارات الاستثمار طويلة الأجل إلى معرفة المستثمر مسبقا بالتدفقات النقدية الواردة والصادرة، و العائد من وراء الاستثمار، وأثر العوامل الاقتصادية على تحقيق العائد مستقبلا. كما تحتاج قرارات الاستثمار قصير الأجل إلى معرفة إدارة المشروع مقدما برأس المال العامل ونسبة السيولة والربحية في ظل مستوى معين من النشاط.

2- تحتاج إدارة المشروع إلى التنبؤ بمقدار الضرائب المتوقع دفعها، وأثر ذلك على التدفقات النقدية الواردة، وعلى دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع بالمقارنة بالمشروعات الأخرى، كما تحتاج أجهزة الضرائب والتخطيط إلى تقدير الضرائب المتوقع تحصيلها عند إعداد الموازنات العامة للدولة والقيام بعملية التخطيط طويل الأجل.

3- تحتاج قرارات تنويع الاستثمار إلى دراسة مستقبلية عن العائد المتوقع من كل نوع من أنواع الاستثمار، والمخاطرة من وراء هذا العائد، وذلك في ظل ظروف عدم التأكد.

4- يستلزم الاستثمار في رأس المال العامل التنبؤ بكمية المخزون السلعي والبيع الأجل والمدينين والتحصيلات المتوقعة من العملاء والتنبؤ بالنقدية المتاحة لسداد الالتزامات العاجلة.

5- تحتاج قرارات التمويل إلى معلومات مستقبلية عن الأثر المتوقع لكل مصدر من مصادر التمويل على الربحية والسيولة في الأجل الطويل، وكذا مدى مقدرة المشروع على سداد الالتزامات المترتبة على القروض أو السندات.

6- يحتاج المستثمر الفردي أو المؤسسات المالية إلى التنبؤ بالأرباح ونصيب السهم من الربح في العام المقبل والعائد المتوقع توزيعه للسهم... وذلك قبل اتخاذ قرار يتعلق بشراء أو بيع السهم.

ومن هنا يتضح أن مدى أهمية المعلومات المالية المستقبلية يرتبط بالمنفعة التي تستمدّها الأطراف ذات المصلحة من تلك المعلومات في اتخاذ قراراتها المختلفة.

### ثالثا: الافتراضات التي تقوم عليها عملية التنبؤ المالي:

تقوم عملية التنبؤ المالي على مجموعة من الافتراضات العلمية، من أهمها:

1- افتراض أن هناك نوعا من الارتباط أو عناصر الاستمرار تمتد من الماضي إلى الحاضر ثم المستقبل، وهذا الاستمرار قد يتمثل في الربط بين القرارات الإدارية في الماضي والحاضر، وبين أثر هذه القرارات على مستقبل المنشأة.

بمعنى آخر افتراض نوع من الاستمرار في السلوك الاقتصادي، ولا شك إن هذا الافتراض يكون أقوى في حالة إذا كان هناك استقرار اقتصادي، حيث تكون هناك علاقة واضحة وقوية بين مجموعة المؤشرات الاقتصادية.<sup>1</sup>

2- السببية: وتعرف نظرية السببية بأنها النظرية السيكولوجية للحكم الإنساني، فهي نظرية وصفية للأسلوب الذي يصل به الشخص إلى الحكم على أسباب نتيجة معينة مع تحديد المسؤولية عن تلك النتيجة، ويرتكز أسلوب العمل بهذه النظرية على الربط بين أنواع معينة من المعلومات عن حدث معين وبين الأحكام بسبب ذلك الحدث، وبالتالي فإن هذا الافتراض يتيح لنا التنبؤ بالحالة المقبلة لأية مجموعة استنادا إلى حالتها السابقة.<sup>2</sup>

### رابعاً: مداخل التنبؤ المالي:

من المداخل التي اعتمد عليها الفكر المحاسبي في التنبؤ المالي مدخل المحتوى الإخباري ومدخل تخصيص الموارد.

#### أ- مدخل المحتوى الإخباري:

ويقصد به قيمة ما يحويه التقرير المالي أو القائمة المالية من معلومات اقتصادية من وجهة نظر مستخدميها ذات منفعة في اتخاذ القرارات الاقتصادية ذات العلاقة بالمشروع. وتعتبر المعلومات ذات محتوى إخباري إذا أدت إلى تغييرات في قرارات مستخدميها بصورة ملموسة خاصة عند نشر تلك المعلومات.<sup>3</sup>

ويوجد مبدئين أساسيين يشكلان قاعدة عامة تحكم استخدامات المحتوى الإخباري للقوائم المالية، هما:<sup>4</sup>

1- أن الفائدة التي تعود على مستخدم المعلومات الواردة في التقرير تزيد كلما زادت قيمة المعلومات التي يحويها التقرير.

<sup>1</sup> حسنين، عمر السيد، تطور الفكر المحاسبي، الطبعة الرابعة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، عام 1985، ص452.

<sup>2</sup> الوشلي، أكرم محمد علي، قدرة مقاييس التدفق النقدي والربح المحاسبي على التنبؤ بالتدفقات النقدية للبنوك التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عام 2002، ص35.

<sup>3</sup> الراشد، وائل إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص35.

<sup>4</sup> مطر، محمد عطية، "التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، عام 2000، ص 417.

2- أن المحتوى الإخباري للتقرير - ممثلاً ما يحويه من معلومات - يزيد من وجهة نظر مستخدم التقرير كلما زاد معدل التغيير في قيم البنود المكونة لهذا التقرير، وذلك على مدار الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير.

#### ب- مدخل تخصيص الموارد:

مؤداه أن تقوم الإدارة بعمل التنبؤات المالية ونشرها على أساس تحليل التكلفة والعائد في السوق، حيث يمثل تحليل التكلفة كافة التكاليف المباشرة المرتبطة بإعداد التنبؤات نفسها، كالحصول على المعلومات اللازمة لإعداد التنبؤات. أما جانب العوائد فتعكس في التخصيص الجيد للموارد وذلك إذا ما تم التخصيص استناداً إلى تنبؤات جيدة تسود السوق.

#### خامساً: ضوابط نظام التنبؤ المالي:

يتطلب إعداد التنبؤات المالية بصورة مرضية أن يحدد القائمون بالتنبؤ العوامل والافتراضات التي يتوقعون حدوثها مستقبلاً بدرجة كبيرة. و في سبيل ذلك ينبغي فهم إرشادات وضوابط تشغيل نظام التنبؤ المالي، باعتبارها مقومات أساسية تسهم في نجاح أي نظام تنبؤ مالي.

وأهم هذه الضوابط ما يلي:<sup>1</sup>

1- **أفضل نتيجة مريحة:** يجب أن يظهر نظام التنبؤ المالي الوسائل والأدوات التي ترى الإدارة أنها تحقق أفضل نتيجة للمشروع معبراً عنها بأفضل ربحية مقدرة. وقطعا فإن تحديد أفضل وضع مريح للمشروع مستقبلاً يتطلب أن يظهر نظام التنبؤ المالي بدائل مختلفة للأداء والربحية في المستقبل.

2- **المبادئ المحاسبية المطبقة:** يجب أن يظهر نظام التنبؤ المالي بدائل ووسائل إعداد التنبؤات المالية للمشروع في ظل الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، والتي سوف يطبقها المشروع في الفترة القادمة عند المحاسبة عن الأحداث والعمليات التي تم التنبؤ بها.

3- **تأهيل القائمين بالتنبؤ:** يجب أن يقوم بإعداد التنبؤات المالية للمشروع أشخاص مؤهلون تأهيلاً علمياً كافياً، ولديه خبرة جيدة في هذا المجال، ويبدلون عناية كافية في تشغيل نظام التنبؤ المالي.

<sup>1</sup> الصحن، عبد الفتاح محمد، ومحمد ناجي الدرويش، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، عام 1998، ص216-218.

**4- أفضل المعلومات المتاحة:** لتشغيل نظام التنبؤ المالي بكفاءة يتحتم أن يقوم هذا النظام على أساس جمع، والبحث عن أفضل البيانات والمعلومات الملائمة لتشغيل النظام من كافة المصادر، سواء من داخل المشروع أو من خارجه، وسواء كانت معلومات محاسبية أو غير محاسبية، كمية كانت أم نوعية، مع مراعاة اعتبارات الوقت والملائمة والتكلفة في الحصول على هذه المعلومات.

**5- الخطط التشغيلية:** يجب أن تعكس المعلومات المستخدمة في إعداد التنبؤات المالية الخطط التشغيلية وأهدافها حتى تتسق مخرجات نظام التنبؤ مع احتياجات ومتطلبات إعداد وتنفيذ هذه الخطط.

**6- الافتراضات الملائمة والموثقة:** يجب أن يقوم نظام التنبؤ على أساس تحديد افتراضات التنبؤ الملائمة لعمل التنبؤ المالي من ناحية، وأن تكون هذه الافتراضات معقولة ومؤيدة ومدعمة بمستندات كافية من ناحية أخرى.

**7- أثر اختلاف الافتراضات:** يجب أن يقدم نظام التنبؤ المالي الوسائل والأدوات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد الأثر النسبي لما قد يحدث من اختلاف في افتراضات التنبؤ المالي الجوهرية أثناء وبعد إجراء التنبؤ عما سبق توقعه بشأنها.

**8- توثيق التنبؤات المالية:** يجب أن يقدم نظام التنبؤ توثيقاً ملائماً بمستندات حقيقية لكل من مدخلات التنبؤ وعملية إعداد التنبؤات نفسها والتنبؤات المالية المنشورة، أو المفصح عنها.

**9- المقارنة:** يجب أن يشمل نظام التنبؤ المالي مقارنات منتظمة بين التنبؤات المالية والنتائج الفعلية حتى يحقق التنبؤ المالي أهدافه المرجوة منه.

**10- الفحص الداخلي والتدقيق:** يجب أن يتم فحص ومراجعة عملية إعداد التنبؤات المالية داخليا بمعرفة شخص أو أشخاص من داخل المشروع، كما يجب أن يكون هناك نظام للموافقة واعتماد إجراءات ووسائل التنبؤ من جانب مستوى إداري تنظيمي معين مسؤول عن ذلك.

إن إتباع كل هذه الضوابط من شأنه أن يعزز من قيمة نظام التنبؤ المالي، من خلال إمكانية زيادة دقة وموضوعية مخرجات هذا النظام والتي تتمثل بالمعلومات المالية المستقبلية.

## سادسا: خطوات عملية التنبؤ المالي:

- 1- في سبيل القيام بعملية التنبؤ المالي، توجد عدة خطوات عامة يجب إتباعها، وهي:<sup>1</sup>
  - 1- تحديد وتعريف موضوع التنبؤ (طاقة وإنتاج ومبيعات ورياح).
  - 2- تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصره الأولية المكونة له ودراسة العوامل المسببة في زيادته ونقصه.
  - 3- إجراء دراسات عن التطور التاريخي للقيم الرقمية لموضوع التنبؤ للاسترشاد بها في توقع قيمته مستقبلا.
  - 4- دراسة العلاقة (سواء كانت علاقات سببية أو ارتباطية أو دالية) بين العنصر موضوع التنبؤ والعناصر الأخرى المتصلة به.
  - 5- إجراء دراسة مقارنة بين قيمة العنصر موضوع التنبؤ التي تم التنبؤ بها وبين القيمة الفعلية له.
- ويمكن للباحث إضافة بعض من الخطوات التي تزيد فعالية عملية التنبؤ المالي:
- 6- تكوين مجموعات عمل متخصصة تتناول كل منها جانبا معينا من موضوع التنبؤ بالتحليل الدقيق، ومن ثم ربط نتائج تلك المجموعات مع بعضها للحصول على نماذج أو نتائج تنبؤية أكثر موضوعية ودقة.
- 7- التحديث المستمر لنماذج التنبؤ والمتغيرات المختلفة المكونة لتلك النماذج.
- 8- الاستعانة ببرامج حاسوبية جاهزة أو مخصصة حسب طبيعة نشاط المنظمة الاقتصادية، من أجل توفير الجهد والوقت وكذلك الحصول على معلومات ذات دقة أكبر.

## سابعا: أساليب التنبؤ المالي:

تتوفر أساليب متعددة نستطيع أن نستخدمها في إطار عملية التنبؤ المالي ومعرفة المستقبل. وهذه الأساليب منها ما يعتمد على علم الرياضيات والإحصاء والتخطيط، ومنها ما يعتمد على الحكم الشخصي والخبرة. ونستطيع أن نقسم هذه الأساليب إلى نوعين، منها ما هو كمي والآخر نوعي. وفيما يلي تفصيل لها:

<sup>1</sup> فضالة، أبو الفتوح علي، إستراتيجية القوائم المالية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، عام 1990، ص44-45.

## أ- النماذج الكمية:

تهتم النماذج الكمية بالمعلومات التي يمكن قياسها كميًا خلال عدد من الفترات، وإيجاد العلاقة بين المتغيرات، وتوجد العديد من النماذج الكمية في الفكر المحاسبي التي يمكن استخدامها في التنبؤ المالي، وهي:

### 1- تحليل الانحدار:

ويتضمن تحليل العلاقات بين المتغيرات، حيث تقوم نماذج الانحدار بتصوير العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، وكذلك تستخدم في التنبؤ بقيم المتغيرات التابعة من أجل قيم المتغيرات المستقلة. ويعتبر أسلوب الانحدار من الأساليب التنبؤية المفضلة خاصة للتنبؤات طويلة الأجل.

### 2- تحليل التعادل:

يعتبر تحليل التعادل أحد الأدوات التحليلية التي تساعد الإدارة في فهم واستيعاب وتقييم العلاقات التي تربط بين التكاليف وحجم النشاط، ونتيجة تفاعلها على مقدار الأرباح المحققة.<sup>1</sup> وهو بالتالي أحد الأساليب العلمية المحاسبية التي تساعد الإدارة في التخطيط للمستقبل ورسم السياسات الإدارية، وذلك من خلال إسهامها الملموس في تحليل العلاقة التي تسهم بدورها في مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات. وتستخدم نقطة التعادل في التنبؤ بحجم النشاط بمعلومية التكاليف والأرباح وفي التنبؤ بالأرباح بمعلومية حجم النشاط والتكاليف، فضلًا عن التنبؤ بالتكاليف بمعلومية حجم النشاط والأرباح.

فخلال عملية التخطيط وتقييم الأداء يتم استخدام تحليل التعادل في عمليات تخطيط الأرباح وتخطيط النقدية وتخطيط النشاط الإنتاجي والبيعي، وكذلك تقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع، وأيضا تقييم مخاطر الأعمال وبخاصة فيما يتعلق بالرفع التشغيلي والرفع المالي. كما أن تحليل التعادل يسهم في تخطيط ورسم السياسات السعرية وسياسات التوسع والإعلان.

### 3- النسب المالية:

تقوم هذه الطريقة على أساس أن ما حصل في الماضي يمكن أن يحدث في المستقبل، على أنه يمكن الحذف منه أو الإضافة إليه.

<sup>1</sup> حجاج، أحمد، و باسيلي، مكرم، المحاسبة الإدارية: مدخل معاصر "التخطيط، الرقابة، اتخاذ القرارات"، الطبعة الثالثة، المؤلفان، عام 2001، ص146.

واستخدام المؤشرات المالية يعتمد على معدلات التزايد والتناقص لأرقام الربحية والإيرادات والمصروفات ومصادر الأموال واستخداماتها، ثم أخذ متوسط هذه المعدلات عن سنوات الدراسة لاستخدام هذا المتوسط في التنبؤ بالربحية أو الإيرادات أو المصروفات أو مصادر الأموال أو استخداماتها.<sup>1</sup>

وتعد النسب المالية من أهم أساليب التحليل المالي، حيث يتمثل غرضها الرئيسي في إمداد المستفيدين من التقارير المالية بمجموعة من المؤشرات التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم المستقبلية، وأهم تلك المؤشرات هي التي تفيد في تقييم الأداء، والتي تفيد في الحكم على المركز المالي للمشروع وقدرته على سداد التزاماته، وأيضاً تلك التي تفيد في التنبؤ بالوضع المالي للمشروعات وقدرته على تحقيق أرباح مستقبلاً أو المحافظة على الأرباح المحققة.<sup>2</sup>

#### 4- الموازنات التخطيطية:

الموازنة التخطيطية هي عبارة عن برنامج شامل للعمليات المستقبلية للمشروع خلال فترة زمنية محددة، وتخدم عمليات التخطيط والرقابة. وهي أداة هامة من أدوات التنبؤ، حيث تخدم التخطيط والذي يعبر عنه تعبيراً عينياً كما في حالة "الموازنة العينية" التي توضح البرنامج الإنتاجي للوحدة وربطه بطاقتها الإنتاجية، وتعبيراً مالياً كما في حالة الموازنة المالية التي تمثل الترجمة المالية للموازنة العينية، مع توضيح الخطة التمويلية للوحدة عن طريق استخدام الموازنة النقدية.<sup>3</sup>

#### 5- السلاسل الزمنية:

وتعني سلسلة الأرقام ذات القيم المسجلة حسب الزمن، أو السنين أو الفصول أو الأشهر أو الأيام أو أية وحدة زمنية، فهي عبارة عن سجل تاريخي متتالي يتم اعتماده لبناء التوقعات المستقبلية.

إن قيمة أي ظاهرة عبر الزمن تكون تحت تأثير عوامل اقتصادية واجتماعية وبيئية، لذا فإن شكل انتشار قيم السلسلة الزمنية عند رسمها على محور أفقي لتمثيل السنين مثلاً، ومحور عمودي يمثل قيم هذه السنين، سنجد أنها تحت تأثير أربعة أنواع من أنواع التغيرات وبدرجات متفاوتة، وهذه التغيرات يطلق عليها عناصر السلسلة الزمنية وهي الاتجاه العام.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> فضالة، أبو الفتوح علي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

<sup>2</sup> الجندي، قاسم محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>3</sup> فضالة، أبو الفتوح علي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

<sup>4</sup> الوشلي، أكرم محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

## ب- النماذج النوعية:

تعاني بعض المنظمات الاقتصادية في بعض الأحيان صعوبات في الحصول على أو الثقة في البيانات والمعلومات التاريخية، وبالتالي تلجأ إلى الاعتماد على الخبرة المكتسبة والتراكم المعرفي لدى القائمين على المنظمة الاقتصادية في إعطاء أحكام شخصية عن أحداث وظروف تتعلق بعمل المنظمة تسهم في حل المشكلات واتخاذ القرارات المناسبة، وهذا النوع من التنبؤ هو ما يطلق عليه النماذج النوعية.

وفي التطبيق العملي، نجد الاعتماد الكبير على النماذج النوعية على حساب محدودية الاستخدام للنماذج الكمية، لكن لاشك بأن النماذج الكمية أكثر موضوعية إذا ما قورنت بالنماذج النوعية، لأنها تعتمد إلى أساليب علمية واضحة المعالم يساهم الحكم الشخصي بشكل أقل فيها.

## ثامنا: عوامل اختيار أساليب التنبؤ المالي:

- يتوقف اختيار الأسلوب المناسب من أساليب التنبؤ على عدد من العوامل أهمها:<sup>1</sup>
- 1- **الفترة محل التنبؤ:** وتوجد علاقة ارتباط بين فترة التنبؤ ودرجة الدقة في المعلومات المستقبلية، فالتنبؤ لمدة ستة أشهر أكثر دقة من التنبؤ لمدة ست أو خمس سنوات، وذلك بسبب أن درجة الخطأ في التنبؤ تقل كلما قلت الفترة التي يشملها التنبؤ.
  - 2- **البيانات المتاحة للقيام بعملية التنبؤ:** من حيث كمية و نوعية هذه البيانات، ودرجة الثقة ودرجة الموضوعية فيها، وكذا مصادر الحصول على هذه البيانات.
  - 3- **تكلفة القيام بعملية التنبؤ:** هناك العديد من طرق التنبؤ بعضها يعتمد على دراسات وبرامج تحليلية باهظة التكاليف، كما أن البعض من نماذج التنبؤ يمكن تطبيقه بسهولة، بينما يحتاج البعض الآخر إلى خبراء مختصين في التنبؤ المالي.
  - 4- **درجة الدقة:** تقاس درجة الدقة بمقدار الخطأ الناتج عن التنبؤ، بمعنى أن تقليل الفروق بين القيم المتنبأ بها والقيم الفعلية يؤدي إلى زيادة درجة الدقة. ويتفق خبراء التنبؤ على أن أفضل أساليب التنبؤ هو الأسلوب الذي يجعل الخطأ بين القيمة المتوقعة والقيمة الفعلية في أدنى حد لها.

<sup>1</sup> عباد، منير، "العلاقة بين المخاطر ودقة التنبؤ بالأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عام 2000، ص 19-20.

ويعتقد خبراء التنبؤ أن الاعتماد على أسلوب واحد أو نموذج واحد للتنبؤ قد يترتب عليه بعض الأخطاء. ولذا يتعين استخدام أكثر من أسلوب أو نموذج للتنبؤ والمقارنة بينها، مما يؤدي إلى تلافي أخطاء بعض الأساليب، وفي الوقت نفسه تحسين عملية التنبؤ والاعتماد على النتائج المستخرجة منها.

**5- الشخص القائم بعملية التنبؤ:** ويتعلق هذا العامل بدرجة إلمام القائم بعملية التنبؤ بالطرق والنماذج الكمية المستخدمة، وكيفية الاستفادة من مدخلات برامج التنبؤ في الوصول إلى النتائج المطلوبة في الوقت المناسب.

## تاسعا: أنواع التنبؤ المالي:

يمكن تصنيف أنواع التنبؤ المالي كما يلي:

### أ- حسب الغرض من عملية التنبؤ:

توجد عدة أنواع للتنبؤ المالي حسب الهدف من عملية التنبؤ، مثل التنبؤ بالأرباح، والتنبؤ بالأزمات في الأسواق المالية، والتنبؤ بالمبيعات، والتنبؤ بالعائد المتوقع والمخاطرة من وراء هذا العائد، والتنبؤ بتعثر الشركات، والتنبؤ بالعائد على رأس المال المستثمر، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، والتنبؤ بردود فعل السوق تجاه المعلومات المحاسبية.<sup>1</sup>

### ب- حسب طبيعة عملية التنبؤ:

يوجد عدة أنواع للتنبؤ يمكن للمنشأة أن تستخدمها للتنبؤ بالمستقبل، من أهمها:<sup>2</sup>

#### 1- تنبؤات تاريخية بحتة:

ويعتبر هذا النوع من التنبؤ من أكثر طرق التنبؤ انتشارا، وهي تفترض أن ما حدث في الماضي سوف يستمر حدوثه في المستقبل. ولاشك أن المنظمات التي لا تولي اهتماما كبيرا بالتنبؤ تفترض هذا الافتراض.

وحتى يمكن الاستفادة بشكل كبير من هذا النوع من التنبؤ، ينبغي الأخذ بالحسبان كل المتغيرات المعروفة والتي حدثت فعلا في فترة سابقة.

<sup>1</sup> الوشلي، أكرم محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص44.

<sup>2</sup> الجعيري، وائل نايف محمد صدقي، قدرة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية على التنبؤ بنصيب السهم الواحد من الأرباح من خلال استخدام النسب المالية: دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عام 2003، ص30.

## 2- تنبؤات اتجاهية:

يعتمد هذا النوع من التنبؤ أيضا على بيانات الماضي، والافتراض هنا هو أن ما ارتفع سوف يستمر في الارتفاع، وأن ما انخفض سوف يستمر في الانخفاض. وقد يكون لهذا النوع من التنبؤ بعض المنطق في حالة التنبؤ قصير الأجل، ولكن في حالة التنبؤ طويل الأجل فقد يؤدي هذا التنبؤ إلى نتائج خاطئة ومضلة.

## 3- تنبؤات دورية:

يقوم هذا النوع على افتراض أن التاريخ يعيد نفسه، فالافتراض هنا هو أن ما ارتفع يجب أن ينخفض والعكس صحيح، فالتغيرات الموسمية سوف تستمر كما كانت في الماضي. ففترات الانكماش وفترات الانتعاش تبدو وكأنها تسير وفقا لنموذج معين.

## 4- تنبؤات اقترانية:

ويقوم هذا النوع على أساس الاعتماد على الإحصائيات التي تصدرها مختلف الجهات الحكومية والغرف التجارية لإيجاد رقم قياسي مناسب، يوجد بينه وبين نشاط المشروع معامل ارتباط. والفكرة هي البحث عن رقم قياسي يرتفع أو ينخفض قبل أن يرتفع أو ينخفض نشاط المنشأة.

## 5- تنبؤات بالمقارنة بالمثل:

يعتمد هذا النوع من التنبؤ على شرح بعض الظواهر بمقارنتها نقطة بنقطة بظواهر أخرى مماثلة.

## 6- التنبؤ على أساس المقدرة على التوقع بناء على ما حدث فعلا:

ويقوم هذا النوع بالاعتماد على مدى مقدرة القائم بعملية التنبؤ بالتنبؤ مسبقا بحدث قد وقع فعلا. فهذه الخاصية المتعلقة بالقائم بعملية التنبؤ هي الأساس في هذا النوع من التنبؤ، فكل ما يحتاجه هنا هو المقدرة على وضع مجموعة من الملاحظات على هذا الحدث، والقدرة على اختيار الأحداث التي تكون لها أهمية بالنسبة لنشاط المنظمة الاقتصادية.

### ج- حسب القائم بعملية التنبؤ:<sup>1</sup>

**1- التنبؤ بمعرفة إدارة الشركة:** ويتم هذا النوع من التنبؤ غالباً لأغراض داخلية عن طريق تحليل التعادل والموازنات التخطيطية، وذلك بهدف الرقابة على الموارد المتاحة والتخطيط طويل الأجل. كما تقوم إدارة الشركة أحياناً بالتنبؤ لأغراض خارجية عن طريق بيان الأرباح المتوقع تحقيقها في الفترة المقبلة ونصيب السهم من الأرباح.

**2- التنبؤ بمعرفة المحللين الماليين:** ويتم هذا النوع من التنبؤ بناء على عقد بين المستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين، وبين المحللين الماليين بهدف التحليل المالي للشركات التي يرغبون الاستثمار فيها أو لغرض منح الائتمان. وقد يتم نشر مثل هذا النوع من المعلومات عن طريق الصحف المالية المتخصصة في ظل معايير مهنة المحللين الماليين.

والجدول التالي يوضح أهم الفروق بين التنبؤ الذي تقوم به الإدارة والتنبؤ الذي يقوم به المحللون الماليون:

جدول رقم (1) يبين الفرق بين التنبؤ الذي تقوم به الإدارة وذلك الذي يقوم به المحللون الماليون

أهم الفروق	التنبؤ بمعرفة الإدارة	التنبؤ بمعرفة المحللين الماليين
1- طبيعة التنبؤ	تقوم الإدارة بتجميع معلومات على مستوى الشركة	يقوم المحلل المالي بتجميع معلومات على مستوى الشركة والشركات المتماثلة في النشاط
2- موضوع التنبؤ	يهتم بالتنبؤ بالأحداث المالية على مستوى الشركة من خلال بيانات تاريخية	يهتم بالتنبؤ بالأحداث المالية في الفترة المقبلة على مستوى عدد من الشركات المتماثلة والمتنافسة من خلال معلومات من الشركة ومن السوق.
3- أثر التنبؤ	تؤثر المعلومات المستقبلية بمعرفة إدارة الشركة على المستثمرين الحاليين والمتوقعين وغيرهم من المستفيدين.	تؤثر المعلومات المستقبلية على العميل الذي يعمل القائم بالتحليل المالي لحسابه.

<sup>1</sup> الوشلي، أكرم محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

4- مستوى المحتوى المعلوماتي	ينشر معلومات على مستوى الشركة فقط	ينشر معلومات على مستوى الشركة وشركات أخرى في ظل معايير المهنة.
5- المسؤولية عن المعلومات المستقبلية	تعتبر إدارة المنظمة مسئولة عن جميع المعلومات المستقبلية المنشورة أمام المستفيدين من داخل وخارج المنظمة	يعتبر القائم بالتحليل المالي مسئولاً عن المعلومات المستقبلية أمام عملائه الذين يعمل لحسابهم أو أطراف أخرى ذات العلاقة.

المصدر: محمود عبد السلام تركي، مرجع سبق ذكره، بتصريف، ص350.

وهناك العديد من الدراسات التي سعت للمقارنة بين دقة التنبؤات التي تقوم بها الإدارة مع تلك التي يقوم بها المحللون الماليون، والتي أكدت تفوق مستوى دقة تنبؤات الإدارة على مستوى دقة تنبؤات المحللين الماليين، وقد أرجع (BROWN) سبب ذلك إلى التفوق في العوامل الثلاثة التالية:<sup>1</sup>

1- المعلومات اللاتمائية التي قد تتوافر لدى بعض المديرين عن الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتمويلية بمنشأتهم، مثل هذه المعلومات من شأنها التأثير بصورة ايجابية على دقة التنبؤات التي تقوم بها الإدارة.

2- التحيز الذاتي من قبل الإدارة في تحديد مقدار ما تفصح عنه بصورة ايجابية.

3- قدرة الإدارة على أن تجري تغييرا أو أكثر في الطرق أو التقديرات المحاسبية بغرض تخفيض أخطاء التنبؤ.

د- حسب العلاقة بين عناصر القوائم المالية:<sup>2</sup>

1- التنبؤ الساكن:

ويقوم على فرضية مفادها أن العلاقة بين عناصر القوائم المالية ستظل بدون تغيير من فترة لأخرى، بمعنى أن المستثمر مثلا يفترض أن العلاقة بين الأرباح وبين المبيعات، أو بين المبيعات وتكلفة المبيعات ستظل كما هي خلال سلسلة زمنية معينة. ولهذا الغرض يقوم المستثمر بالتنبؤ بالأرباح خلال الفترة المالية المقبلة على أساس بيانات تاريخية خلال عدد

<sup>1</sup> Brown, Lawrence O., "Comparing Judgmental To Extrapolative Forecasts. It's Time To Ask Why And When", International Journal Of Forecasting, (April 1988), P.P. 171-173.

<sup>2</sup> تركي، محمود عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 349-350.

من السنوات باستخدام معادلة الخط المستقيم، وعلاقات الارتباط والانحدار بين العناصر السابقة. ويعتمد التحليل الفني للقوائم المالية على التنبؤ الساكن.

## 2- التنبؤ الديناميكي:

ويقوم هذا النوع من التنبؤ على أساس الأخذ في الحسبان العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي قد تؤثر على حجم المبيعات وتكلفتها، وما يترتب على ذلك من آثار على نتيجة النشاط في الفترة المقبلة. ويعتمد التحليل الأساسي على التنبؤ الديناميكي.

## عاشرا: العوامل المؤثرة في دقة التنبؤ المالي:

إن درجة دقة التنبؤ تعتمد على عاملين هامين هما:

1- نوع البيانات المستخدمة كمدخلات لعملية التنبؤ.

2- الظروف التي تغطي على هذه البيانات.

بناء على ذلك، فإن المعرفة لوقت وكيفية استخدام نموذج التنبؤ، من شأنه أن يزيد من دقة مخرجات عملية التنبؤ، نتيجة الإلمام بجميع ظروف الوضع القائم.

وتحسين درجة الدقة في تنبؤات الإدارة من شأنه أن يؤدي إلى:<sup>1</sup>

1- أن تصبح تلك التنبؤات مصدرا موثوقا للمعلومات التي تنشر (أو تتاح) للمتعاملين في سوق الأوراق المالية، بحيث يمكن الاعتماد عليها في تقدير كل من ربحية المنشأة وتوقعاتها النقدية المستقبلية.

2- تخفيض درجة الدهشة التي قد تحدث عند الإفصاح عن المعلومات الفعلية.

3- تخفيض الأثر السيئ المحتمل نتيجة ارتفاع أخطاء التنبؤ، والذي قد يتمثل في فقدان الثقة في المعلومات المنشورة، والتي قد تؤدي إلى:

أ- التأثير السلبي على أسعار الأسهم.

ب- الأثر السلبي على عائد الفريق الإداري.

ج- المسؤولية القانونية الناتجة عن كبر تلك الأخطاء.

<sup>1</sup> علي، ابراهيم محمد، "التنبؤ الإداري بربحية السهم في ظل تمهيد الدخل المحاسبي:دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد التاسع، العدد الثاني، عام 1995، ص 283.

## احدى عشر: المحددات المؤثرة على التنبؤ المالي:

توجد العديد من المحددات التي تؤثر على دقة التنبؤ المالي، وفيما يلي أهمها:<sup>1</sup>

- 1- أن المواضيع التي يتم محاولة التنبؤ بها في المحاسبة هي قرارات إنسانية متشابكة ومعقدة، وتتأثر بدرجة كبيرة بالسلوك الإنساني وليس بالقوى الطبيعية.
- 2- أنه في عملية التنبؤ توجد الكثير من العوامل التي تحدد السلوك الاقتصادي للمنظمة الاقتصادية في المستقبل، والتي قد تكون بعيدة عن الخبرة المهنية للقائم بالتنبؤ مثل ظروف الحرب.

وهناك محددات تتعلق بالمنشآت وطبيعة أنشطتها، منها:<sup>2</sup>

- 1- اختيار فترات للتنبؤ لا تتناسب مع دورة الإنتاج والعمليات في المنشأة، حيث أن التنبؤات قصيرة الأجل لا تكون ذات فائدة في الأنشطة ذات دورة الإنتاج الطويلة.
  - 2- تختلف دقة التنبؤات بين الأنشطة المختلفة حسب طبيعة النشاط، فالأنشطة التي تكون دورة الإنتاج بها سنوية، تكون ملائمة لعملية التنبؤ أكثر من تلك الأنشطة التي قد تستمر فيها دورة الإنتاج والعمليات أكثر من سنة.
  - 3- تلعب خبرة الشركة في عملية التنبؤ دورا هاما في دقة وجود التنبؤات.
- وتوجد أيضا محددات تتعلق بالبيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة، أهمها:<sup>3</sup>
- 1- تتأثر عملية التنبؤ بالبيانات المستخدمة والظروف المحيطة بهذه البيانات كالموسمية.
  - 2- استخدام نماذج وطرق رياضية وإحصائية لا تتناسب مع طبيعة البيانات المستخدمة في عملية التنبؤ.

---

<sup>1</sup> الوشلي، أكرم محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص46.

<sup>2</sup> مرجع سبق ذكره، ص46.

<sup>3</sup> العراقي، عراقي. "الفحص الاختباري لدقة تنبؤات الإدارة المنشورة في التقارير الخارجية للشركة، دراسات، المجلد السادس عشر، العدد الأول، عام 1989، ص243.

## المبحث الثالث: إعداد المعلومات المالية المستقبلية والإفصاح عنها

أولاً: ماهية المعلومات المالية المستقبلية

ثانياً: تعريف بعض المفاهيم المتعلقة بالمعلومات المالية المستقبلية

ثالثاً: استخدام القوائم المالية المستقبلية

رابعاً: مسؤولية إعداد وعرض المعلومات المالية المستقبلية

خامساً: متطلبات إعداد قوائم مالية مستقبلية

سادساً: متطلبات العرض والإفصاح عن القوائم المالية المستقبلية

## المبحث الثالث: إعداد المعلومات المالية المستقبلية والإفصاح عنها:

يختص هذا المبحث بدراسة ماهية المعلومات المالية المستقبلية وأهميتها وأسس إعدادها والإفصاح عنها، وكذلك المسؤولية عنها، وذلك من منظور معايير المراجعة الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ومعايير المراجعة الأمريكية الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) ومعايير القوائم المالية المستقبلية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ومعايير المراجعة المصري رقم 230 الخاص باختبار المعلومات المالية المستقبلية.

### أولاً: ماهية المعلومات المالية المستقبلية:

عرفت المعلومات المالية المستقبلية وفقاً لمعيار المراجعة الدولي<sup>1</sup> ومعايير المراجعة المصري<sup>2</sup> على أنها المعلومات المبنية على افتراضات عن الأحداث التي قد تقع في المستقبل ورد فعل المنشأة تجاهها، وهي تخضع بطبيعتها للحكم الشخصي بدرجة عالية، ويتطلب إعدادها ممارسة قدر كبير من الحكم الشخصي. وقد تكون المعلومات المستقبلية في صورة تنبؤات (توقعات) أو تقديرات مستقبلية (تصورات) أو خليط من كليهما. وعلى سبيل المثال، قد يكون هناك تنبؤات عن عام واحد بالإضافة إلى تقديرات مستقبلية عن خمسة أعوام.

وحسب معيار مراجعة المعلومات المالية المستقبلية الأمريكي، فإن المعلومات المالية المستقبلية هي أي معلومات مالية متعلقة بالمستقبل، فالمعلومات المالية يمكن أن تقدم بشكل قوائم مالية كاملة أو تكون مقتصرة على واحد أو أكثر من العناصر، أو الأجزاء أو الحسابات.<sup>3</sup>

ومن خلال هذه التعاريف نستطيع القول بأن المعلومات المالية المستقبلية هي تلك المعلومات التي تعد عن فترات مالية مستقبلية، قد تكون السنة التالية أو عدة سنوات مستقبلية. أما ما يتعلق بالسنة الحالية، فإنها تعتبر الإطار الزمني لعمليات المنظمة خلال

<sup>1</sup> IFAC، المعيار الدولي لعمليات التأكيد (3400) فحص المعلومات المالية المستقبلية، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وأخلاقيات المهنة، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، المملكة الأردنية الهاشمية، طبعة عام 2006، ص 1065. وينبغي الإشارة إلى أن هذا المعيار نافذ التطبيق اعتباراً من 1 يناير 2005.

<sup>2</sup> معيار المراجعة المصري رقم (230) اختبار المعلومات المالية المستقبلية، جمعية المحاسبين المصريين القانونيين، مصر.

<sup>3</sup> AICPA, Prospective Financial Information, "Auditing & Accounting Guide", New York, 2008, p.p.9.

الفترة القصيرة الأجل التي اعتبرت السنة أو دورة العمليات أيهما أكبر مقياسا لها. وما يرتبط بهذه الفترة القصيرة الأجل من معلومات ما هي إلا معلومات عن الحاضر ويكون عنصر التأكد واضحا في إعداد بياناتها. حيث أنه في هذه الحالة لا يتوجب إعداد افتراضات نظرية لتقديرها بل يتم التقدير وفقا لمعايير المحاسبة والمبادئ المحاسبية المقبولة عموما.

### ثانيا: تعريف بعض المفاهيم المتعلقة بالمعلومات المالية المستقبلية:

هناك بعض المفاهيم التي لا بد من شرحها في إطار المحاولة للتعرف على المعلومات المالية المستقبلية وهي:

#### أ- القوائم المالية المستقبلية (Prospective Financial Information):

وهي حسب معايير المراجعة الأمريكية<sup>1</sup> عبارة عن المعلومات المالية المستقبلية التي تعرض الوضع المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية. وهي إما توقعات مالية أو تصورات مالية بما في ذلك ملخصات الفروض المهمة والسياسات المحاسبية. فالقوائم المالية المستقبلية تشمل قائمة الدخل المستقبلية وقائمة التدفقات النقدية المستقبلية وقائمة المركز المالي المستقبلية وقائمة التغير في حقوق الملكية المستقبلية، وما يلحق هذه القوائم من إفصاحات ضرورية مثلها مثل القوائم المالية التاريخية، مع عنصر هام و رئيسي فيها ألا وهو ملخص للفروض التي بنيت على أساسها هذه القوائم. وعلى الرغم من أن القوائم المالية المستقبلية قد تغطي فترة تكون قد انقضت جزئيا، فإن القوائم عن فترات قد انقضت بالكامل لا تعتبر قوائم مالية مستقبلية. كما أن القوائم المالية الافتراضية بأثر رجعي<sup>2</sup>، والعروض الجزئية لا تعتبر قوائم مالية مستقبلية.

#### ب- العرض الجزئي (Partial Presentation):

وهو عرض لمعلومات مالية مستقبلية تستبعد واحد أو أكثر من البنود المطلوب توافرها في قوائم مالية مستقبلية حسب ما ورد في "إرشادات الحد الأدنى من المعلومات المعروضة" والمذكورة في معيار المراجعة الأمريكي<sup>3</sup>. والعروض الجزئية ليست بصفة عامة

<sup>1</sup> PCAOB, Attestation Standards { AT Section 301}, Financial Forecasts and Projections, 2001.

<sup>2</sup> هدف المعلومات المالية الافتراضية بأثر رجعي Pro Forma Financial Information هو اظهار الآثار المهمة على المعلومات المالية التاريخية فيما لو حدثت عملية تامة أو مقترحة بتاريخ سابق. وعلى الرغم من أن العملية موضوع البحث قد تكون مستقبلية، فإن هذا المعيار لا ينطبق على مثل هذه العروض، لأنها أساسا قوائم مالية تاريخية، ولا ينظر إليها على أنها قوائم مالية مستقبلية.

<sup>3</sup> AICPA, Prospective Financial Information, "Auditing & Accounting Guide", New York, 2008, p.p.9.

ملائمة للاستخدام العام، وإنما تعد من أجل خدمة فئات وأغراض محددة كالاقتراض ودراسة الجدوى الاقتصادية... الخ، حيث أن المستفيد منها في هذه الحالة يستطيعون التفاوض مباشرة مع الطرف المسؤول في الإدارة بغية إعداد وتقديم المعلومات المالية المستقبلية بشكل ملائم يخدم الغرض المحدد منها.

### ج- التوقع (التنبؤ) المالي (Financial Forecast):

ويشمل قوائم مالية مستقبلية تعرض المركز المالي المتوقع ونتائج الأعمال والتدفق النقدي، في أفضل معلومات واعتقاد إدارة المنظمة (المبنية على أدق المعلومات وعلى آراء وخبرات المختصين في إدارة المنظمة). وأساس التوقع المالي هو افتراضات الإدارة التي تعكس الظروف التي يتوقع وجودها والتصرفات التي يتوقع اتخاذها.

والتوقع المالي يمكن التعبير عنه بمبالغ نقدية محددة كتقدير في نقطة واحدة للنتائج التي تم التوقع بها أو ضمن مدى، وعندما تختار الإدارة افتراضات أساسية تشكل مجالاً (مدى) فإنه يتوقع بطريقة معقولة وبناء على أفضل معلوماتها واعتقادها أن يقع فيه البند أو البنود موضوع الافتراضات. وعندما يحتوي التوقع على مدى، يجب عدم اختياره بطريقة منحازة أو مضللة.<sup>1</sup>

فالظروف المستقبلية ما هي إلا تطورات الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من العوامل التي تشكل البيئة الخارجية لنشاط المنظمة. أما رد فعل الإدارة أو استجابتها فإنه يعني ما سوف تقوم به الإدارة استجابة إلى هذه الظروف التي تقدم الفرص أو المشاكل سواء من حيث الصناعة المعينة أو الظروف التقنية أو الموارد المتاحة وغير ذلك. وإذا كانت الإدارة تتوقع أحداثاً معينة، فإن رد أفعالها سوف يكون في خطط وبرامج معينة للتوافق مع هذه الأحداث ومقابلة التحديات التي تفرضها واستغلال الفرص التي تقدمها.

### د- التصور المالي (Financial Projection):

ويشمل قوائم مالية مستقبلية تعرض المركز المالي المتوقع للمنظمة ونتائج عملياتها والتدفق النقدي بناء على حالة افتراضية واحدة أو أكثر في ضوء أفضل معلومات واعتقاد للإدارة.

ويتم إعداد التصور المالي أحياناً لعرض واحد أو أكثر من التصرفات الافتراضات من أجل تقويمه كما في حالة الرد على السؤال "ماذا يحدث لو...؟" وأساس التصور المالي هو افتراضات الإدارة التي تعكس الظروف المتوقعة وجودها والتصرفات التي يتوقع أن تتخذ

<sup>1</sup> AICPA, **Prospective Financial Information**, "Auditing & Accounting Guide", New York, 2008, p.9.

في حالة أو أكثر من الحالات أو الأوضاع الافتراضية. والتصور المالي مثله مثل التوقع المالي يمكن أن يأخذ شكل مدى.<sup>1</sup>

وحسب معيار المراجعة الدولي المتعلق بفحص المعلومات المالية المستقبلية يمكن القول بأن التصور المالي ما هو إلا عبارة عن معلومات مالية مستقبلية معدة في ضوء أحد الأساسين التاليين:<sup>2</sup>

1- افتراضات نظرية عن أحداث مستقبلية ورد فعل الإدارة تجاهها والتي ليس من الضروري تحدث. وكمثال على ذلك المنظمات في مرحلة بدء التشغيل أو عند النظر في أحداث تغييرات كبرى في طبيعة العمليات.

2- خليط من الافتراضات المستخدمة لإعداد أفضل التقديرات والافتراضات النظرية. وتفصح هذه المعلومات عن النتائج المحتملة - في تاريخ إعداد المعلومات- إذا ما تحققت الأحداث وردود الأفعال.

وقد تعرض جميع الافتراضات المتاحة حول الوضع المعين باعتبارها تمثل إطار البيئة الفكرية للمشروع المعين أو المتعلقة بالحدث المعين. وعندما يتم تحديد التوقعات المعينة لموقف معين أو مشروع معين لموقف أو تغيير معين على ضوء مجموعة مختارة من الافتراضات المرتبطة بالموضوع والتي تمثل أفضل الافتراضات.

#### هـ- الحالة أو الوضع الافتراضي (Hypothetical Assumption):

عبارة عن فرض يستخدم في تصور مالي لعرض حالة أو طريقة للتصرف ليس من الضروري توقع حدوثها، ولكنها تتسق مع الغرض من التصور.<sup>3</sup>

#### و- الطرف المسئول (Responsible Party):

وهو الشخص أو الأشخاص المسئولون عن الافتراضات التي بنيت على أساسها القوائم المالية المستقبلية. والإدارة هي الطرف المسئول عادة، ولكنها قد تكون أشخاصا خارج المنظمة ليس لديهم حاليا السلطة لإدارة العمليات (على سبيل المثال، شخص ينظر في شراء المنظمة).<sup>4</sup>

<sup>1</sup> PCAOB, Attestation Standards { AT Section 301}, Financial Forecasts and Projections, 2001.

<sup>2</sup> IFAC، المعيار الدولي لعمليات التأكيد (3400) فحص المعلومات المالية المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص 1066.

<sup>3</sup> معيار مراجعة القوائم المالية المستقبلية، لجنة معايير المراجعة، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، عام 2002، ص 30-

31.

<sup>4</sup> المرجع السابق، ص 31.

## ي - العوامل الأساسية (Key Factors):

هي العوامل المهمة التي تتوقف عليها النتائج المستقبلية للمنظمة. وهذه العوامل أساسية لعمليات المنظمة. وبذلك تشمل الأمور التي تؤثر ضمن أشياء أخرى - على مبيعات المنظمة، وأنشطتها الإنتاجية والخدمية والتمويلية. وتستخدم العوامل الأساسية كأساس للقوائم المالية المستقبلية وتعتبر قواعد للافتراضات.<sup>1</sup>

ويرى الباحث إنه من الواضح والمنطق عليه أن المعلومات المالية المستقبلية تخضع للحكم الشخصي بدرجة أو بأخرى، ولكنها ليست مجالاً للحكم الشخصي بدرجة كبيرة. كما أنه ليس من المقبول أن تعد في ظل ممارسة قدر كبير من هذا الحكم الشخصي. و عموماً ليست الأدلة التي تستخدم لدعم المعلومات المالية المستقبلية ذات وجهة مستقبلية.

لقد أشارت المعايير كافة إلى استخدام أفضل الافتراضات. ويمارس الحكم الشخصي في مرحلة اختيار الافتراضات التي يجب أن تكون أفضل ما يمكن الوصول إليه ، كما أنه يتم تبرير الافتراضات المختارة. وعند تطبيق الافتراضات المختارة على البيانات المتاحة لمحاولة التوصل إلى المعلومات المالية المستقبلية فلا يوجد مجال للحكم الشخصي في هذه العملية.

وعليه، ندرك أن التقدير يعتمد على عوامل معينة تكون معقولة بدرجة كافية وأنها ليست من قبيل الحدس أو التخمين (أو ما يسمى أحياناً في بعض التطبيقات بالتقدير الجزافي). ولذلك يجب أن نميز بين مرحلة الحكم الشخصي عند اختيار الافتراضات لترشيد استخدامها وبين عملية التقدير التي تعتمد على استخدام الافتراض لتقديم تقديرات معقولة نختار أفضلها ثم عملية تحديد القيمة المقدرة المختارة في صورة معلومات مالية مستقبلية.

### ثالثاً: استخدام القوائم المالية المستقبلية:

تعد القوائم المالية المستقبلية، للاستخدام العام أو للاستخدام المحدود من قبل الأطراف ذات المصلحة بالوحدة الاقتصادية.

"فالاستخدام العام" للقوائم المالية المستقبلية يشير إلى استخدام القوائم بواسطة أشخاص لا تتفاوض معهم إدارة المنظمة مباشرة، كما في حالة إصدار أسهم المنظمة أو سنداتهما للاكتتاب العام. ونظراً لأن الأشخاص الذين يتلقون القوائم المالية المستقبلية الموزعة للاستخدام العام لا يستطيعون سؤال الإدارة عن القوائم المعروضة، لذلك فإن أنفع عرض لهم

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 31.

هو العرض الذي يصور - في أفضل معلومات الإدارة واعتقادها- النتائج المتوقعة. ونتيجة لذلك فإن التوقع المالي هو الملائم فقط للاستخدام العام.

أما "الاستخدام المحدود" للقوائم المالية المستقبلية فيقصد به استخدام هذه القوائم من قبل الإدارة وحدها أو من قبل الإدارة وأطراف آخرين تتفاوض معهم مباشرة. ومن أمثلة ذلك استخدام هذه القوائم في التفاوض على قرض من أحد المصارف، أو تقديمها إلى وكالة رقابية، أو لاستخدامها كلية داخل المنظمة.

#### رابعاً: مسؤولية إعداد وعرض المعلومات المالية المستقبلية:

غالباً ما تكون الإدارة مسئولة عن إعداد وعرض المعلومات المالية المستقبلية، بما فيها الافتراضات الأساسية. وكما أن الإدارة تختار السياسات المحاسبية في القوائم المالية المحاسبية، فإنها تختار أفضل الافتراضات والتقديرات التي تبنى عليها معلومات القوائم المالية المستقبلية.

إن الطرف المسئول لا يمكنه أن يضمن تحقيق النتائج المالية الموضوعية في المعلومات المالية المستقبلية، وذلك بسبب أن تحقيقها يعتمد على العديد من العوامل التي هي خارج سيطرة الطرف المسئول.

على كل حال فإن الطرف المسئول يمكنه التأثير على عمليات المنظمة من خلال التخطيط والتنظيم والرقابة والتوجيه لنشاطاتها. وتبعاً لذلك، فإن الطرف المسئول هو في موقع يستطيع تطوير افتراضات مناسبة أو ملائمة آخذة بالاعتبار العوامل الأساسية. ويمكن القول بأن الطرف المسئول حتى لو استعان بأطراف خارجية مهنية محترفة في تحديد العوامل الأساسية أو وضع الافتراضات وكذلك الوصول إلى صيغة للمعلومات المالية المستقبلية، فإن ذلك لا ينقص شيئاً من مسؤولية الطرف المسئول.<sup>1</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) في الولايات المتحدة تسمح بنشر معلومات مالية مستقبلية عن الشركات التي تخضع لاختصاصها بشروط معينة. وقد تبنت الهيئة سياسة عامة لتشجيع نشر مثل هذه المعلومات. وأوضحت الهيئة أنه يجب على الشركات التي تتضمن تقاريرها المالية المودعة مع الهيئة معلومات مستقبلية أن تلتزم ببعض المعايير العريضة ومتطلبات إفصاح معينة. وبالإضافة لذلك، فقد تبنت الهيئة لتشجيع نشر هذه المعلومات المالية المستقبلية " قاعدة الملاذ الآمن" ( Safe Harbour Rule )،

PCAOB, Attestation Standards { AT Section 301}, Financial Forecasts and Projections,2001.

وبموجب هذه القاعدة يعفى من أي مساءلة قضائية أي بيانات عن معلومات مالية مستقبلية صدرت بواسطة الشركات أو بالنيابة عنها أو بواسطة المحاسب القانوني لهذه الشركات، بشرط أن تكون البيانات المستقبلية قد تمت بحسن نية وتم الإفصاح عنها بناء على أساس معقول Reasonable basis.<sup>1</sup>

### خامساً: متطلبات إعداد قوائم مالية مستقبلية:

حتى تستطيع المنظمة الاقتصادية أن تعد قوائم مالية مستقبلية تتمتع بدقة وموضوعية أكبر، ينبغي عليها مراعاة الاعتبارات التالية:

#### 1- إعداد التوقعات المالية بحسن نية:

إن احتمال تضليل أصحاب المصلحة بالوحدة الاقتصادية من خلال تتبعهم للتوقعات المالية هي أكبر من قراءتهم للقوائم المالية المستقبلية. لذلك يجب على الطرف المسئول بذل الجهد بحسن نية لإعداد القوائم المالية المستقبلية لأن إعداد هذه القوائم يتطلب استخدام الحكم الشخصي.

وفي هذا الصدد يمكن القول بأن حسن النية معناه بذل جهد يتصف بالعناية التامة في اختيار الافتراضات الملائمة. ويشمل حسن النية أيضاً بذل العناية التي من شأنها عدم تضليل المستفيد من القوائم المالية.<sup>2</sup>

#### 2- إعداد التوقعات المالية بدرجة ملائمة من العناية بواسطة أطراف مؤهلين:

وتعني العناية الملائمة ممارسة الحرص والانتباه الملائمين عند إعداد التنبؤات المالية. ونظراً إلى أن إعداد التنبؤات المالية يتطلب استخدام الكثير من البيانات، وإجراء عدد كبير من العمليات الحسابية، ولأن هذا التشغيل للبيانات قد يتم دون الانتفاع من الأنظمة الرقابية التي تتضمنها نظم المحاسبة التاريخية، فإن احتمال حدوث أخطاء كتابية وحسابية وارد، وعليه يجب توافر إجراءات رقابية خاصة لمنع حدوث هذه الأخطاء واكتشافها وتصحيحها قبل اعتماد هذه التنبؤات أو نفاذها ما أمكن.

وحتى تتوافر المعرفة الملائمة والكفاءة عند إعداد التنبؤات المالية يجب أن يشترك أفراد مؤهلين وأكفاء في مجالات التسويق والإنتاج والتمويل والأبحاث والشؤون الهندسية والنواحي الفنية الأخرى التي تتطلبها ظروف إعداد التنبؤات المالية. وقد تكون هناك حاجة

<sup>1</sup> الدراسة المرفقة بالمعيار الخاص بمراجعة القوائم المالية المستقبلية، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، عام 2001، ص 49.

<sup>2</sup> PCAOB, Attestation Standards { AT Section 301}, Financial Forecasts and Projections, 2001.

إلى أفراد لديهم القدرة والخبرة التحليلية لتفسير وتحليل البيانات التاريخية كما قد تكون هناك حاجة إلى أفراد لديهم الخبرة بأساليب وطرق التنبؤ الفنية.<sup>1</sup>

### 3- إعداد التوقعات المالية باستخدام مبادئ محاسبية ملائمة:

إن المعالجة المحاسبية المطبقة على الأحداث والعمليات المتوقعة في التوقع المالي ينبغي أن تكون هي نفس المعالجة المحاسبية المتوقعة تطبيقها في تسجيل الأحداث عند حدوثها أو إذا حدثت.

وفي بعض الأحيان قد يستخدم في توقع مالي ما أساس للمحاسبة يختلف عن الأساس المستخدم في القوائم المالية التاريخية. وفي تلك الحالات يجب توفير الوسائل اللازمة لتسوية النتائج المستقبلية مع النتائج التي كان سيتم الحصول عليها فيما لو استخدم الأساس المحاسبي المستخدم في إعداد القوائم المالية التاريخية.<sup>2</sup>

### 4- أن تسعى الطريقة المستخدمة لإعداد التوقعات المالية لتوفير أفضل المعلومات المتاحة بطريقة معقولة وقت إعداد هذه التوقعات:

إن المعلومات الملائمة للتوقعات المالية تأتي من مصادر عديدة داخل المنظمة وخارجها. ويجب أن يوفر الأسلوب الفعال لإعداد تنبؤات مالية طرق البحث عن أفضل معلومات ملائمة تساعد على التوصل إلى افتراضات ملائمة تعتبر أساسا لهذه التنبؤات، وتتضمن هذه المعلومات أي معلومات تاريخية ملائمة.

ويجب الأخذ بالحسبان درجة الثقة في المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها عند اعتماد الطريقة المستخدمة في إعداد التوقعات المالية، وأيضا التنبه إلى استخدام درجة ملائمة من التفصيل هو عامل أساسي في إعداد التوقعات المالية.

إن الموازنة بين تكلفة الحصول على المعلومات والمنفعة المستمدة هي ضرورية، إلا أن التكلفة وحدها ليست سببا كافيا لعدم الحصول على المعلومات المطلوبة.<sup>3</sup>

### 5- أن تكون المعلومات المستخدمة في إعداد التوقعات المالية متسقة مع خطط المنظمة:

ينبغي أن تتسق التنبؤات المالية مع الآثار الاقتصادية للاستراتيجيات، والبرامج وأعمال الإدارة، بما في ذلك الخطط الموضوعة لمقابلة الأحوال الاقتصادية المستقبلية.

<sup>1</sup> الفيومي محمد، محمد، والدميري علاء الدين محمد، وشتيوي، أيمن أحمد، دراسات متقدمة في المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، عام 2006، ص 179، بتصرف.

<sup>2</sup> AICPA, Prospective Financial Information, "Auditing & Accounting Guide", New York, 2008, p.p19.

<sup>3</sup> PCAOB, Attestation Standards { AT Section 301}, Financial Forecasts and Projections, 2001.

وتعتبر الموازنات والأهداف والسياسات مصدرا لخطط الطرف المسئول، ويجب أن تؤخذ هذه المصادر في الاعتبار عند إعداد التنبؤات المالية. وتكون الخطط والموازنات أكثر قابلية للثقة فيها إذا كان في المنظمة أنظمة تخطيط ورقابة فعالة.<sup>1</sup>

#### 6- تحديد العوامل الأساسية التي تبنى على أساسها الافتراضات:

إن العوامل الأساسية هي تلك الأحداث الهامة التي يتوقع أن تعتمد عليها النتائج المستقبلية للمنظمة. فهذه العوامل تشكل أساسا لعمليات المنظمة الاقتصادية وأرضية للقوائم المالية المستقبلية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن العوامل الأساسية تختلف باختلاف المنظمة الاقتصادية ونوعية القطاع سواء أكان خديما أو صناعيا. وفي سبيل إعداد التوقعات المالية المستقبلية يجب أن تحدد جميع العوامل الأساسية، وبالتالي تستطيع المنظمة وضع وتطوير افتراضاتها.<sup>2</sup>

ففي القطاع الصناعي يمكن اعتبار ظهور تكنولوجيا متطورة في مجال التصنيع أو تبني الدولة لسياسات اقتصادية تشجيعية وحمائية للصناعة الوطنية من العوامل الأساسية التي يمكن بناء افتراضات المنظمة على أساسها.

#### 7- أن تكون الافتراضات المستخدمة لإعداد التوقعات المالية ملائمة:

إن الافتراضات هي لب إعداد التوقعات المالية وهي المحدد المهم لهذه القوائم. وتحدد نوعية الافتراضات التي تبنى عليها التوقعات المالية بصفة كبيرة نوعية هذه التوقعات المالية. لهذا ينبغي أن تتناسب العناية الموجهة إلى أحد الافتراضات مع الأثر النسبي لهذا الفرض على النتائج المستقبلية، وكذلك أن تكون الافتراضات معقولة ومؤيدة بطريقة مناسبة وأن يكون مستوى التأييد للافتراضات مقنعا.<sup>3</sup>

فعندما تكون حصة المنظمة حاليا من سوق المنتجات 10%، فلا يمكننا أن نفترض أن تكون حصة المنظمة من السوق خلال سنتين قادمتين سيصبح 40%، وهي زيادة كبيرة إلا إذا كان لدينا معطيات ومؤشرات مقنعة تشير إلى إمكانية تحقق ذلك الفرض. من هذه المؤشرات مثلا حياة المنظمة لتكنولوجيا جديدة تلبى حاجة أو رغبة أكبر لدى المستهلكين أو تخفض من التكلفة الحالية للمنتج، وأيضا وجود معلومات شبه مؤكدة بإمكانية إفلاس منظمة

<sup>1</sup> الفيومي محمد، محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص180.

<sup>2</sup> AICPA, *Prospective Financial Information, "Auditing & Accounting Guide"*, New York, 2008, p.p 21.

<sup>3</sup> PCAOB, *Attestation Standards { AT Section 301}, Financial Forecasts and Projections*, 2001.

منافسة. وعندئذ يمكن القول بأن فرض أن تتطور حصة المنظمة في السوق من 10 إلى 40% هي فرضية ملائمة نتيجة وجود أسباب معقولة تبرر تبنيها.

8- أن توفر الطريقة المستخدمة لإعداد التوقعات المالية الوسائل لتحديد الأثر النسبي لأي تغيرات في الافتراضات المهمة الأساسية.

إن نتائج التوقعات المالية هي نسبيا أكثر حساسية لبعض الافتراضات وأقل حساسية لافتراضات أخرى. فالتغيرات البسيطة في بعض الأحوال المفترضة قد ينتج عنها تغيرات نسبية كبيرة في النتائج المستقبلية.

فعندما نفترض ثبات سعر مادة أولية أساسية تدخل في تكلفة منتج رئيسي ما خلال الفترات المستقبلية، وبعد فترة زمنية قليلة نرى زيادة بسيطة في سعر هذه المادة، فإن هذه الزيادة البسيطة بلا شك لها أثر كبير على تكلفة المنتج وسعر بيعه وإمكانية بيعه، وبالتالي التأثير المباشر والكبير على حجم الإيرادات والأرباح المستقبلية للمنظمة.

فهنا نلاحظ أن زيادة بسيطة في سعر المادة الأولية أدت إلى نقص كبير في الإيرادات المستقبلية، ومن ثم عندما توجد آلية محددة تستطيع المنظمة من خلالها معرفة الأثر النسبي لأي تغير في الفرض الأساسي، عندئذ تتمكن المنظمة من تعديل المعلومات المالية المستقبلية بشكل مرن، وبحيث تستطيع رؤية مفاصل التغيرات في سلسلة القيمة التي تبعت هذه الزيادة في سعر المادة الأولية.

9- أن توفر الطريقة المستخدمة لإعداد التوقعات المالية توثيقا كافيا لكل من التوقعات المالية والطريقة المستخدمة في إعدادها:<sup>1</sup>

يتيح التوثيق للطرف المسئول مراجعة واعتماد التوقعات المالية. فالتوثيق يسهل مقارنة التوقعات المالية بالنتائج المالية الفعلية، ويوفر الوسيلة اللازمة لإنتاج توقعات مالية يمكن الاعتماد عليها. فالتوثيق يساعد الطرف المسئول على تحليل العوامل الأساسية التي تبنى على أساسها الافتراضات، مما يسمح بتحديد التغيرات في هذه العوامل وآثارها المتوقعة في الوقت المناسب.

ويتضمن التوثيق تسجيل الافتراضات الأساسية، بالإضافة إلى تلخيص الأدلة المؤيدة لهذه الافتراضات، فالتوثيق يوفر الوسيلة لمراجعة النتائج المتوقعة إلى الأدلة المؤيدة للافتراضات الأساسية التي بنيت على أساسها هذه التوقعات.

<sup>1</sup>AICPA, *Prospective Financial Information, "Auditing & Accounting Guide"*, New York, 2008, p.p 21.

فالظروف المفترضة للوصول إلى بيانات المبيعات أو الإيرادات المستقبلية يجب أن تتسق مع الافتراضات الخاصة بإعداد البيانات المستقبلية لتكلفة الإنتاج. ويجب التأكد من بذل العناية اللازمة للتأكد من أن التكاليف والإيرادات الملائمة قد أخذت في الاعتبار، ومن وجود الطاقة الكافية والموارد اللازمة لإنتاج الإيرادات المستقبلية، ومن أنه قد تم الاعتراف بالمصروفات الرأسمالية المناسبة، ومن عمل المخصصات اللازمة الأخرى، ومن أخذ التمويل اللازم في الاعتبار.

وقد يشمل التأييد اللازم للافتراضات دراسات بحثية للسوق، والظروف الاقتصادية العامة، والاتجاهات والأنماط التي تم تطويرها من بيانات المنظمة التاريخية مثل اتجاهات المبيعات التاريخية، والبيانات والتحليلات الداخلية الخاصة بالتزامات المنظمة بموجب بعض العقود.

وليس من الممكن عادة توثيق وتأييد جميع الافتراضات التي تبنى عليها التوقعات المالية، إلا أنه يجب البحث عن المعلومات التي تعتبر أساساً لأهم الافتراضات بطريقة صريحة وواضحة وتحديدها.

**10- أن تشمل الطريقة المستخدمة لإعداد التوقعات المالية المقارنة المنتظمة للتوقعات المالية مع النتائج المحققة، إذا كان ذلك ملائماً:**

إن هدف التوقعات المالية هو تقدير النتائج المالية لمدة واحدة مستقبلية أو أكثر في ظل ظروف متوقعة. وتوفر مقارنة النتائج المالية المستقبلية مع النتائج الفعلية للمدة المستقبلية وللمدد السابقة التي أعدت بشأنها توقعات مالية مقياساً تاريخياً لمدى النجاح في إعداد التوقعات المالية، وقد يكون مفيداً أيضاً كمؤشر للثقة المحتملة في التوقعات المالية المستقبلية.

وتوفر المقارنة المنتظمة مع النتائج الفعلية وتحليل الانحرافات أساساً لإجراء تحسينات في الطرق والمداخل المستخدمة في إعداد التوقعات المالية. فإذا لم تكن هناك نية لإعداد توقعات مالية في المستقبل، فقد لا تكون هناك حاجة لإجراء هذه المقارنات والتحليلات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الفيومي محمد، محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 181.

11- أن تشمل الطريقة المستخدمة لإعداد التوقعات المالية المراجعة الكافية والاعتماد من الطرف المسئول عند المستوى المناسب من السلطة:

إن المسؤولية النهائية عن التوقعات على عاتق الطرف المسئول عند أعلى مستوى من السلطة، وهو نفس المستوى للقوائم المالية التاريخية.

ويقصد بالمراجعة الكافية أن تتم المراجعة بدرجة كافية من العمق بحيث تؤكد للطرف المسئول سلامة الطريقة المستخدمة لإعداد التوقعات المالية. وتساعد مراجعة الطرف المسئول عند المستويات المتوسطة من السلطة -مثل وظائف التسويق، والإنتاج، والشؤون الهندسية، والتمويل- على تقويم التوقعات المالية من عدة أوجه بواسطة الأشخاص الذين سيكونون مسئولين عن تنفيذها.<sup>1</sup>

### سادسا: متطلبات العرض والإفصاح عن القوائم المالية المستقبلية:

أكدت معايير المراجعة الدولية على أهمية أن يتم العرض والإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية، وأوضحت بشكل مختصر أهم النقاط التي ينبغي الأخذ بها وهي:<sup>2</sup>

1- أن عرض المعلومات المالية المستقبلية يحتوي على معلومات كافية وأنه ليس مضللا.  
2- أن السياسات المحاسبية قد تم الإفصاح عنها بشكل واضح في الملاحظات المرفقة بالمعلومات المالية المحاسبية.

3- أن الافتراضات قد تم الإفصاح عنها بشكل ملائم في الملاحظات المرفقة بالمعلومات المالية المستقبلية. حيث أن هناك حاجة للإيضاح فيما إذا كانت الافتراضات تمثل التقديرات الأفضل للإدارة أو أنها ظنية. وفي حال كون الافتراضات قد جرت في مناطق مهمة و معرضة لدرجة عالية من الشك، فإن هذا الشك وما يتبعه من حساسية النتائج تحتاج إلى إفصاح مناسب.

4- الإفصاح عن تاريخ إعداد المعلومات المالية المستقبلية.  
تحتاج الإدارة إلى تأييد كون الافتراضات كانت مناسبة في ذلك التاريخ، بالرغم من أن المعلومات الأساسية قد تكون مجمعة خلال فترة من الزمن.

5- أن الأسس المعتمدة في وضع مواقع لمدى محدد قد تمت الإشارة إليها بشكل واضح، وأن المدى لم يتم اختياره بطريقة متحيزة أو مضللة، وذلك في حالة كون النتائج الظاهرة في المعلومات المالية المستقبلية قد تم التعبير عنها بلغة المدى.

<sup>1</sup> AICPA, Prospective Financial Information, "Auditing & Accounting Guide", New York, 2008, p.p 24.

<sup>2</sup> IFAC، المعيار الولي لعمليات التأكيد (3400) فحص المعلومات المالية المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص1070.

6- أنه تم الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية عن تلك التي تم تطبيقها على إحداث قوائم مالية تاريخية، وبيان أسباب التغيير وأثره على المعلومات المالية المستقبلية، و يفضل أن يكون إعداد القوائم المالية المستقبلية والقوائم المالية التاريخية على نفس الأسس المحاسبية، وإذا اختلفت هذه الأسس فيجب الإفصاح عن ذلك ويفضل أن تظهر القوائم المالية المستقبلية الاختلافات بين الأساسين في شكل مذكرة تسوية توضح أسباب هذه الاختلافات.

أما الدليل الخاص بإعداد المعلومات المالية المستقبلية والصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين -وهو دليل إرشادي يتم الاستعانة به للقيام بإعداد أو مراجعة المعلومات المالية المستقبلية- فقد كان أكثر تفصيلا ووضوحا لمتطلبات عرض وإفصاح المعلومات المالية المستقبلية.

وفيما يلي أهم نقاط الإرشاد المتعلقة بالعناصر المطلوب عرضها والإفصاح عنها:<sup>1</sup>  
**أ- المسؤولية عن التوقعات:**

إن مسؤولية عرض توقعات مالية وفقا لهذه المتطلبات تماثل مسؤولية عرض قوائم مالية تاريخية، وتقع هذه المسؤولية على الطرف المسئول. ويجوز للطرف المسئول الاستعانة بأطراف أخرى خارجية للوفاء بالتزاماته بموجب هذه المتطلبات. حيث يجب أن يكون لدى الطرف المسئول أساس موضوعي معقول لعرض التوقع المالي.

**ب- العنوان:**

إن العنوان المستخدم لتوقع مالي يجب أن يصف طبيعة العرض و أن يشمل كلمة "توقع". وفي حالة تصور مالي فيجب أن يصف عنوان القائمة ما تحتويه، ولا يجب أن يفهم منه أن العرض هو توقع مالي. ويجب أن يصف العنوان أو يشير إلى الحالات الافتراضية المهمة.

**ج- الشكل:**

إن المعلومات المالية المستقبلية المعروضة بنفس شكل القوائم المالية التاريخية يسهل من عملية المقارنة بينها وبين المركز المالي، ونتائج الأعمال، والتغيرات في المركز المالي للمدد السابقة، وأيضا النتائج المحققة فعلا للمدد المستقبلية. ونتيجة لذلك فمن الأفضل أن تأخذ القوائم المالية المستقبلية نفس شكل القوائم المالية التاريخية التي كانت ستصدر عن

<sup>1</sup>AICPA, *Prospective Financial Information, "Auditing & Accounting Guide"*, New York, 2008, p.p 37-50.

المدة التي تغطيها، إلا إذا كان هناك اتفاق بين الشخص المسئول والمستخدمين المتوقعين يحدد شكلا آخر.

وقد تأخذ القوائم المالية المستقبلية شكل مجموعة كاملة من القوائم الأساسية، أو

يمكن أن تقتصر على الحد الأدنى من البنود التالية:<sup>1</sup>

- 1- المبيعات أو الإيرادات الإجمالية.
- 2- مجمل الربح أو تكلفة المبيعات.
- 3- البنود غير العادية أو غير المتكررة الحدوث.
- 4- مخصص ضرائب الدخل.
- 5- الأعمال غير المستمرة أو البنود الاستثنائية.
- 6- الدخل من العمليات المستمرة.
- 7- صافي الدخل.
- 8- ربحية السهم.
- 9- التغيرات المهمة في المركز المالي.
- 10- وصف لما تنوي الإدارة أن تعرضه في القوائم المالية المستقبلية، وبيان بأن الافتراضات بنيت على معلومات عن الظروف والأحوال الموجودة وقت إعداد المعلومات المستقبلية، وتحذير بأن النتائج المستقبلية قد لا تتحقق.
- 11- ملخص الافتراضات المهمة.
- 12- ملخص السياسات المحاسبية المهمة.

وبالتالي فإن أي عرض لا يتضمن واحدا أو أكثر من البنود من (1) إلى (9) أو ما يماثلها هو عرض لا يصلح عادة للاستخدام العام. فإذا كان البند المحذوف يمكن أن يستمد من المعلومات المعروضة، فلا يعتبر العرض في هذه الحالة عرضا جزئيا.

وكذلك لا يعتبر عرضا جزئيا العرض الذي يحتوي على الحد الأدنى من البيانات من (1) إلى (9) أعلاه ولكنه لا يتضمن البيانات من (10) إلى (12)، وتخضع أي عملية تتضمن مثل هذا العرض لأحكام هذا المعيار التي تنطبق على العروض الكاملة.

ويجب الإشارة إلى انه ينبغي أن تحتوي كل صفحة من صفحات التوقع المالي على بيان يلفت انتباه القارئ إلى كل من ملخص الافتراضات المهمة والسياسات المحاسبية.

د - التاريخ:

<sup>1</sup> PCAOB, Appendix No: (1) **The Minimum Items That Constitute A Financial Forecast. Attestation Standards** { AT Section 301 }, Financial Forecasts and Projections, 2001.

يتوجب الإفصاح عن تاريخ إكمال إعداد التوقع المالي. ويجب أن يتأكد الطرف المسئول أن الافتراضات ملائمة في ذلك التاريخ على الرغم من أن المعلومات التي بنيت على هذه الافتراضات قد تكون جمعت على مدار مدة من الزمن.

#### ر - السياسات المحاسبية:<sup>1</sup>

يتوجب الإفصاح عن ملخص للسياسات المحاسبية المهمة التي استخدمت في إعداد التوقع المالي. مع مراعاة أن يتم إعداد التوقعات المالية على أساس يتسق مع المبادئ المحاسبية المتوقعة استخدامها في القوائم المالية التاريخية للمدة المستقبلية.

وإذا كان من المتوقع إعداد القوائم المالية التاريخية للمدة المستقبلية وفقا لأساس شامل آخر للمحاسبة لا يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، فيجب أن يعد التوقع المالي على هذا الأساس المحاسبي وأن تعدل المعلومات المحددة المطلوب عرضها بما يتلاءم مع الأساس المحاسبي المستخدم. ويجب الإفصاح عن الأساس المحاسبي المستخدم وتوضيح أن هذا الأساس يختلف عن مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

ومن المفضل أن تكون القوائم المالية المستقبلية والقوائم المالية التاريخية متاحة للمستخدمين على نفس الأساس المحاسبي، فإذا اختلف الأساس المحاسبي فيجب الإفصاح عن ذلك. ويفضل كذلك أن يوضح التوقع المالي الفروق بين الأساسين في شكل مذكرة تسوية تفسر هذه الفروق.

#### ز - الأهمية النسبية:

إن مفهوم الأهمية النسبية ينطبق على التوقعات المالية، ويتم الحكم على مفهوم الأهمية النسبية في ضوء مدى المعقولية المتوقعة للمعلومات، لذلك فلا يجب على المستخدمين توقع أن تكون المعلومات عن إحداث لم تقع بنفس دقة المعلومات التاريخية.

#### ط - عرض المبالغ:<sup>2</sup>

يتم التعبير عن التوقعات المالية عادة بمبالغ نقدية محددة كتقدير واحد للنتائج المتوقعة. ويمكن أيضا التعبير عن النتائج المتوقعة في شكل مدى إذا اختار الطرف المسئول افتراضات أساسية ضمن مدى يتوقع بطريقة معقولة أن يقع فيه البند أو البنود محل الفرض وذلك اعتمادا على أفضل معلومات الطرف المسئول واعتقاده.

<sup>1</sup>AICPA, *Prospective Financial Information*, "Auditing & Accounting Guide", New York, 2008, p.p 39.

<sup>2</sup>AICPA, *Prospective Financial Information*, "Auditing & Accounting Guide", New York, 2008, p.p 41.

وإذا احتوى التوقع على مدى فإن سعة المدى توضح عادة عدم تأكد الطرف المسئول نسبياً عن التوقع. فكلما زاد عدم التأكد المحيط بالتوقع، زادت عادة سعة المدى. إلا أن الطرف المسئول يجب عليه أن يأخذ في الاعتبار أنه إذا كان المدى واسعاً جداً، فإن القوائم المعروضة تفقد معناها بالنسبة للمستخدمين.

ويجوز استكمال التوقعات المالية بتصورات مالية وذلك:

1- عن نفس المدة، لتوضيح الفروق في نتائج الأعمال والمركز المالي الناشئة عن افتراضات أخرى خلاف الافتراضات المتوقعة تحققها ( مثل مستويات مختلفة من حجم المبيعات أو نسبة الإشغال).

2- عن مدد إضافية، في حالة العروض المالية ذات الاستخدام الخاص. فإذا اقترنت التوقعات المالية بتصورات مالية وجب أن يعنون كل منها بوضوح. وكذلك إذا كانت القوائم المعروضة لا تمثل تقديراً واحداً فيجب أن تبين هذه القوائم بوضوح أن القوائم المعروضة لا تمثل بالضرورة أفضل أو أسوأ البدائل الممكنة.

#### هـ- الافتراضات:<sup>1</sup>

إن الإفصاح عن الافتراضات المهمة ضروري لفهم القارئ للتوقع المالي، ولذلك يجب على الإدارة الإفصاح عن الافتراضات التي تعتبر مهمة بالنسبة للقوائم المعروضة واتخاذ حكم مدروس بشأنها.

ويتطلب تمييز الافتراضات التي تعتبر مهمة وقت إعداد التوقع المالي الممارسة لقدرة كبير من الحكم الشخصي من جانب الطرف المسئول. فالتوقعات المالية بطبيعتها تحتوي على قدر كبير من الافتراضات، وبصفة خاصة حالة المنظمات الكبيرة، ولذلك فإن محاولة الإفصاح عن جميع الافتراضات هي محاولة غير ممكنة بطبيعتها.

و يجب أن تشمل الافتراضات التي تم الإفصاح عنها ما يلي:

1- الافتراضات التي تتميز بالحساسية، وهي الافتراضات التي يوجد بشأنها احتمال معقول بحدوث تغير قد يؤثر بطريقة مهمة في النتائج المستقبلية.

2- الافتراضات عن ظروف مستقبلية من المتوقع أن تختلف بطريقة مهمة عن الظروف في الوقت الحاضر.

3- أي أمور أخرى تعتبر مهمة للمعلومات المستقبلية أو لتفسيرها.

<sup>1</sup>PCAOB, Attestation Standards { AT Section 301}, Financial Forecasts and Projections,2001.

وأيضاً يجب أن توضح القوائم المعروضة الافتراضات التي تتميز بالحساسية وقت إعداد هذه القوائم. والافتراضات التي تتميز بالحساسية هي الافتراضات التي تتمتع بدرجة عالية نسبياً من احتمال التغير الذي قد يكون له تأثير مهم على التوقع المالي.

وقد ينشأ الأثر على التوقع المالي من أي مما يلي:

- 1- افتراض له احتمال عال نسبياً من التغير المحسوس.
- 2- افتراض احتمال التغير المحسوس فيه ليس بنفس الدرجة العالية، إلا أن أي تغير بسيط فيه يؤدي إلى أثر كبير.

وكذلك الإفصاح عن الافتراضات الحساسة لا يتطلب الإفصاح كميًا عن آثار التغير المحتملة في هذه الافتراضات.

ومن الأمور المهمة في إطار العرض والإفصاح عن الافتراضات هو وجوب عمل مقدمة تسبق ملخص الافتراضات توضح أن الافتراضات التي تم الإفصاح عنها ليست قائمة كاملة بجميع الافتراضات التي استخدمت في إعداد المعلومات المستقبلية، وإنها قد بينت على حكم الطرف المسئول وقت إعداد المعلومات المستقبلية.

ويجب أن توضح المقدمة غرض الطرف المسئول من عرض التوقع المالي، وأن تشمل بياناً بأن الافتراضات قد بنيت على حكم الطرف المسئول وقت إعداد المعلومات المستقبلية، وأن تلفت القارئ إلى أن النتائج المستقبلية قد لا تتحقق.

#### و- المدة التي يجب تغطيتها:

عند تقييم المدة التي يجب أن يغطيها التوقع المالي يجب على الطرف المسئول الموازنة بين احتياجات المستخدمين وقدرته على تقدير النتائج المستقبلية. ويجب وجود أساس موضوعي معقول لكل مدة مستقبلية (شهر، ربع سنة، سنة، سنة) تم عرضها.<sup>1</sup> وعند عرض التوقع المالي يجب أن يشمل سنة كاملة على الأقل من العمليات المعتادة حتى يعتبر مفيداً للمستخدمين.

وبصفة عامة فإن درجة عدم التأكد تزداد بزيادة فترة التوقع. وفي نقطة ما، قد تصبح الافتراضات الأساسية غير موضوعية بدرجة كبيرة لا تبرر وجود أساس موضوعي معقول لعرض توقع مالي. ومن الصعب عادة تبرير وجود أساس موضوعي معقول لتوقع مالي لفترة تزيد عن ثلاث إلى خمس سنوات، ووفقاً للظروف فقد تكون مدة أقصر من ذلك هي الأكثر

<sup>1</sup> AICPA, **Prospective Financial Information**, "Auditing & Accounting Guide", New York, 2008, p.p 43-44.

ملائمة كما في حالة بعض الصناعات التي تخضع لتطورات تقنية عالية فلا يجب أن تزيد مدة التوقع عن سنة على أكثر تقدير.

#### ي- التمييز بين التوقعات المالية والقوائم المالية التاريخية:

يجب أن تعنون التوقعات المالية بوضوح بحيث يمتنع الخلط بينها وبين القوائم المالية التاريخية.

ويجوز عرض المعلومات الخاصة بمدد سابقة مثل النتائج التاريخية والتوقعات عن مدد سابقة مع التوقعات المالية لتسهيل عملية المقارنة. فإذا تم عرض مثل هذه المعلومات الخاصة بمدد سابقة فيجب أن تعنون بوضوح وأن يتم التمييز بينها وبين التوقعات المالية.

## الفصل الثاني: المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات المالية

المبحث الأول: اتخاذ القرارات المالية في المنظمات الاقتصادية  
المبحث الثاني: مستخدمي المعلومات المالية المستقبلية وأهدافهم  
المبحث الثالث: دور المعلومات المالية المستقبلية في ترشيد قرارات  
الاستثمار في سوق الأوراق المالية

## المبحث الأول: اتخاذ القرارات المالية في المنظمات الاقتصادية

أولاً: ماهية اتخاذ القرارات

ثانياً: أهمية عملية اتخاذ القرارات

ثالثاً: خصائص عملية اتخاذ القرارات

رابعاً: عناصر عملية اتخاذ القرارات

خامساً: أنواع القرارات

سادساً: خطوات عملية اتخاذ القرارات

سابعاً: الصعوبات التي تواجه عملية اتخاذ القرارات

## المبحث الأول: اتخاذ القرارات المالية في المنظمات الاقتصادية:

إن اتخاذ القرار هو نشاط إنساني معقد مثله مثل عمليات التفكير الإنساني المختلفة. ويختلف الأفراد في قدراتهم واستعدادهم لاتخاذ القرارات. فنجد البعض يسهل عليهم اتخاذ قرار، في حين يعتقد البعض أنه يستحيل عليهم أن يقرروا، وبالنسبة لهم فإن اتخاذ القرار يمثل عملية تأجيل مستمرة أو التخلي عن المشكلة التي تحتاج إلى اتخاذ قرار. وغالبية الأفراد يعتبرون أن اتخاذ قرار هو عملية تتطلب نوعاً من التروي والتفكير المنظم الواعي. وتبدأ عملية اتخاذ القرار بشعور من الشك وعدم التأكد من الفرد حول ما يجب عمله في مشكلة ما، وتنتهي باختيار أحد الحلول التي تم بحثها والتي تزيل حالة الشك وعدم التأكد أو بمعنى آخر التوصل إلى حل المشكلة.

وسوف يتم تناول مختلف جوانب عملية اتخاذ القرارات خلال هذا المبحث:

### أولاً: ماهية اتخاذ القرارات:

إن عملية اتخاذ القرارات جوهر الأداء السليم لمختلف المدراء وفي مختلف مستوياتهم الإدارية، إذ أنها ترتبط بالوظائف الإدارية المختلفة كالخطيط والتنظيم والتحفيز والرقابة. ويوجد العديد من التعريفات لعملية اتخاذ القرارات التي تناولها الكتاب والباحثون في هذا الإطار، تختلف عن بعضها البعض باختلاف الهدف والتعريف والزاوية التي ينظر منها إلى عملية اتخاذ القرار.

فمنهم من عرف عملية اتخاذ القرارات بأنها عملية تحديد المشاكل وتقديم الحلول البديلة واختيار بديل واحد.<sup>1</sup>

وعرفها آخر بأنها عبارة عن عملية الاختيار المدرك لبديل من البدائل المتاحة والمحتملة لتحقيق هدف أو أهداف محددة مصحوباً بتحديد إجراءات التنفيذ.<sup>2</sup> وتعرف أيضاً بأنها تلك العملية المرنة لاختيار البديل أو البدائل المناسبة بعد القيام بدراسة كافة جوانب المشكلة أو المسألة ذات العلاقة ضمن ما هو متوفر من المعلومات، ومراعاة الفترة الزمنية والكلفة المحددتين، وذلك للوصول إلى الحد الأعلى من المنفعة المتوقعة لتحقيق الهدف المطلوب.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> David. Holt, **Management: Principles and Practice**. Third Edition, England Cliffs. N.J., P.P 131.

<sup>2</sup> حبتور، عبد العزيز، أصول ومبادئ الإدارة العامة، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، عام 2000، ص 185.

<sup>3</sup> العجلوني، عبد الفتاح محمد، تقييم تطبيقات نظم المعلومات الإدارية في شركات مختارة من القطاعين العام والخاص في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان، الأردن، عام 1998، ص 55.

فاتخاذ القرارات ما هي إلا عملية اختيار بديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة.<sup>1</sup>

أما القرار فيعرف بأنه الرأي النهائي الذي يتوصل إليه متخذ القرار ويعتمده من بين آراء مختلفة مطروحة.<sup>2</sup>

فالقرار هو حيلة اختيار أفضل البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل ، وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة.<sup>3</sup>

فاتخاذ القرار لا يتعلق بوجود مشكلة فحسب، وإنما يكون أيضا للاختيار بين فرص متاحة للمنظمة الاقتصادية لاستغلالها، ويتطلب رؤية شمولية وموضوعية للظروف والأحداث التي تحيط بعملية اتخاذ القرار.

وغالبا ما نرى وجود خلط بين مفهوم القرار وعملية اتخاذ القرار من قبل الباحثين والمفكرين، فيعرفون القرار على أنه العملية ذاتها التي تم بموجبها اتخاذ القرار، وليس على اعتبار أنه محصلة ونتيجة لعملية اتخاذ القرارات.

ويمكن القول بأن عملية اتخاذ القرارات هي: " ذلك الإطار العملي المتكامل من الجهد الإداري المتميز الذي يهدف إلى اختيار الأفضل لصالح المنظمة الاقتصادية." أما القرار فهو: " اعتماد أفضل البدائل في ضوء ظروف المنظمة الاقتصادية."

### ثانيا: أهمية عملية اتخاذ القرارات:

تتجلى أهمية اتخاذ القرارات التي يتم اتخاذها في إطار العملية الإدارية من أهم وأصعب الحالات التي تواجه الأفراد والجماعات والمنظمات على حد سواء، ولذا فقد تم اعتبار عملية اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية. إذ أن عدم الشروع باتخاذ القرارات أو عدم اتخاذها بالشكل المناسب والصحيح من شأنه أن يخلق تكريسا للإخفاق والتتصل عن أداء المهام والأنشطة المطلوبة لتحقيق الأهداف المبتغى إنجازها، فضلا عن تعرض المنظمة للمشكلات وعدم إمكانية مواصلتها لسبل الاستقرار والاستمرار، لاسيما في إطار المنافسة المحتدمة والظروف التي أفرزتها العولمة وما نجم عنها من وفرة عالية بالسلع والخدمات البديلة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

<sup>1</sup> أبو حقف، عبد السلام، أساسيات التنظيم والإدارة، دار الجامعة الجديدة، 2003، ص132.

<sup>2</sup> زنبيل خوري، أحمد محمد، دور المحاسبين و مراقب الحسابات في اتخاذ القرارات الإدارية وتنمية الموارد البشرية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، عام 2006، ص36.

<sup>3</sup> اللوزي، سليمان وآخرون، أساسيات في الإدارة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، عام 2001، ص70.

فاتخاذ القرار يرتبط بجميع النشاطات والمستويات والمهام التي تقوم المنظمة بانجازها، كما أنه يرتبط بجميع العمليات الجارية في المنظمة.

لقد حظي مفهوم اتخاذ القرار بأهمية استثنائية في مختلف المجالات والأنشطة الإدارية. إذ انه يسهم بشكل أساسي في تمكين المنظمة من مواصلة أنشطتها التنظيمية والإدارية بكفاءة وفعالية، لاسيما وأن القرار يقترن بالمستقبل وعملية الاستشراف المستقبلي تعتمد بصورة أساسية على قدرة الدارة في استقصاء البيانات ومن ثم تجميعها وتحليلها بصورة معلومات ثم يصار لتراكمها وخلق المعرفة من خلالها. ولذا فإن قدرة المدير في اتخاذ القرار الناجح يعتمد على سبل استخدامه للمعارف المتاحة لديه وبصورة حكيمة.

إن الكفاءة التي يضلع بها المدير تعتمد في جوهرها الأساسي على اتخاذ القرار الناجح الذي ينبغي أن يتخذه في مختلف المواقف التي يواجهها. إن طبيعة التعامل مع البشر في ميدان وحقول المنظمات المختلفة يتطلب بلا أدنى شك تسخير القدرات الفكرية والذهنية والمهارات الإنسانية لمعالجة المواقف المختلفة وفق منظور قادر على استيعاب آفاق التصورات المستقبلية وما ينطوي عليه المجهول في ظل المتغيرات المختلفة وقدرته على التنبؤ في استقاء القرارات الرشيدة القادرة على استيعاب المشكلة ومن ثم اتخاذ التصور المستند على الرؤية الواضحة والسديدة في معالجتها وتحقيق آفاق نجاحه في شأنها.

فعملية اتخاذ القرار لم تعد كما كانت عليه سابقا خاضعة لسبل الخطأ والصواب وأطر التخمين والحدس والفارسة، وإنما استندت في ظل الفكر الإداري المعاصر للعديد من السبل العلمية والمنهجية والتي تتأطر في ظلها مسالك القرارات المتخذة في الدقة والموضوعية والشفافية والكفاءة العالية، فضلا عن فاعلية تحقيقها لما هو مستهدف في مجالات العملية الإدارية.

إن القرارات الإدارية أصبحت في عالمنا المعاصر بمثابة الأداة الهادفة والمعبرة بصورة واضحة عن مدى تحقيق النجاح أو الفشل الذي تمارسه قيادة المنظمة في توجيه مختلف الجهود الإنسانية والمادية والمعلوماتية والمالية واستثمارها بصورة كفوءة نحو تحقيق الأهداف. وغني عن البيان أن القرار العلمي الرصين الذي يركز إلى الأساليب العلمية الرشيدة يساهم في تحقيق أعلى الانجازات المادية والمعنوية للمنظمة العاملة وبأدنى الجهود والتكاليف الناجمة عن ذلك.

### ثالثا: خصائص عملية اتخاذ القرارات:

تتصف عملية اتخاذ القرار بخصائص معينة، نذكر أهمها:<sup>1</sup>

- 1- أنها عملية ذهنية، فهي نشاط فكري يعتمد على إتباع المنطق والتفكير المنهجي الصحيح.
- 2- أنها عملية إجرائية، فعلى الرغم من أن عملية الاختيار هي جوهر اتخاذ القرارات، إلا أن هناك عدد من الخطوات التفصيلية التي تسبقها مثل تحديد وتعريف المشكلة أو التي تأتي بعدها وضع القرار موضع التنفيذ.
- 3- أن تعدد البدائل هو أساس عملية اتخاذ القرارات، فحينما لا يوجد إلا حل واحد لمشكلة معينة فلن يكون هناك اختيار ومن ثم لا يكون هناك اتخاذ قرار، وإنما يكون الأمر إجبارا على أمر معين.
- 4- إن اختيار البدائل لا يتم عشوائيا، وإنما يكون وفق أسس ومعايير تؤدي إلى اختيار أنسب بديل.
- 5- أننا لا نختار البديل الأمثل، لأن المثالية أمر بعيد المنال في عالم الواقع، وربما لا يناسب الظروف التي يتخذ خلالها القرار. ولذلك فإن الاختيار يتوجه إلى البديل الأنسب، وهو الذي يتناسب مع الظروف المؤثرة في اتخاذ القرار
- 6- أن عملية اتخاذ القرارات مرتبط بالمستقبل، فنحن نتخذ القرارات في الوقت الحالي، ولكن تنفيذ القرار وآثاره ستكون في المستقبل، وهذه الخاصية تؤدي إلى صعوبة عملية اتخاذ القرارات، لأنها تعتمد على التنبؤ بالمستقبل، فضلا عن التغير وعدم الاستقرار في العوامل المؤثرة فيه.

### رابعا: عناصر عملية اتخاذ القرارات:

يطلق البعض على عناصر اتخاذ القرار مسمى آخر وهو بيئة القرار، والتي تعرف بأنها مجموعة المعلومات والبدائل والمعايير والأهداف والتفضيلات المتوافرة عند اتخاذ القرار.

وبناء على التعريف يمكن لنا استنتاج العناصر الأساسية لاتخاذ القرار على النحو

التالي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ماهر، أحمد، الإدارة-المبادئ والمهارات، الدار الجامعية، عام 2004، ص 283.

<sup>2</sup> العتوم، يوسف، المدخل إلى علم النفس المعرفي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عام 2005، ص127.

- 1- **المعلومات:** وهي المعرفة حول القرار، أثاره وبدائله واحتمالية حدوث كل بديل.
- 2- **البدائل:** وهي الاحتمالات التي يجب على متخذ القرار الاختيار من بينها، ويمكن تحديد البدائل من خلال البحث عنها أو تطويرها، مع التأكيد على أن عملية البحث عن بدائل موجودة مسبقا يؤدي إلى اتخاذ قرارات أقل فاعلية.
- 3- **المعايير:** وهي السمات أو الشروط والمتطلبات الواجب توافرها في كل بديل، وعادة ما يتم تقدير البدائل بمدى توافر هذه المعايير أو كل معيار فيها.
- 4- **الأهداف:** فمن المستغرب أن العديد من متخذي القرارات يقومون بجمع الكثير من البدائل، ثم يسألون أي البدائل سيختارون، دون التفكير بأهدافهم التي يسعون إلى تحقيقها، وهنا نقول أسأل نفسك أولا، ما هي أهدافي أو أهداف التنظيم؟ قبل أن تسأل أي البدائل سوف اختار، كما أن الأهداف تعد أحد الأدوات للحكم على فاعلية اتخاذ القرارات.
- 5- **التفضيلات:** وتعكس فلسفة متخذ القرار، ونستطيع القول أنها قيم متخذ القرار، حيث أن قيم الفرد هي التي تحدد تفضيلاته.
- 6- **نوعية أو جودة القرار:** وهو تقدير إذا ما كان القرار جيدا أو سيئا، وهنا لابد أن نشير إلى أن القرار الجيد هو القرار المعتمد على المعلومات المتوافرة، وتفضيلات متخذ القرار.
- 7- **ملائمة بيئة القرار:** فلا يمكن للقرار أن يتم تنفيذه إلا في ظل بيئة مواتية ومشجعة على تنفيذ القرار.

### خامسا: أنواع القرارات:

يمكن تقسيم القرارات إلى أنواع مختلفة وفقا لمختلف الممارسات التي يقوم بأدائها متخذ القرار، إذ أن متخذ القرار يقوم بأداء العديد من القرارات وفقا لطبيعة أثرها على المنظمة الاقتصادية وأهمية المتغيرات التي يتعامل معها، وبشكل عام يمكن تصنيف القرارات كما يلي:

#### أ- أنواع القرارات وفقا لأهميتها:

توجد تصنيفات مختلفة للقرارات الإستراتيجية والتكتيكية والتنفيذية، فمن الباحثين من يصنفها وفقا لأهميتها، ومنهم من يصنفها وفقا للمستوى الإداري الذي يتم اتخاذها فيه، والبعض الآخر يصنفها وفقا لمستواها وأجلها الزمني في نفس الوقت. وعلى الرغم من اختلاف التصنيفات والتسميات، إلا أنه يقصد بها شيء واحد، وهي كالتالي:

## 1-القرارات الإستراتيجية:

- وهي القرارات التي يتم اتخاذها مركزيا في المستويات الإدارية العليا، كما أنها قرارات غير مبرمجة<sup>1</sup>، وتتميز بمجموعة من المميزات أهمها:
- أ-القرار الاستراتيجي قرار حتمي ويتم اتخاذه مسبقا حتى تبنى عليه القرارات التكتيكية والتنفيذية.
- ب- عدم التكرار وقليلة نسبيا في عددها.
- ج- القرارات الإستراتيجية تتعلق بالمدى الطويل.
- د- القرارات الإستراتيجية تتعلق بالمنظمة الإدارية ككل، تنظم العلاقات بين المنظمة وبيئتها الخارجية<sup>2</sup>.
- هـ- أنها قرارات أساسية<sup>3</sup>.

ي- تتميز القرارات الإستراتيجية بارتفاع درجة المخاطرة فيها<sup>4</sup>.

وبصفة عامة فإن القرارات الإستراتيجية أكثر صعوبة من القرارات التكتيكية، والسبب في ذلك أنها تتطلب القيام بتنبؤات دقيقة للاتجاهات المحتملة في ظل ظروف عدم التأكد، على عكس القرارات التكتيكية التي تتعامل مع متغيرات وشبكة الحدوث يمكن قياسها بدرجة أكبر من الدقة<sup>5</sup>.

## 2- القرارات التكتيكية:

وهي القرارات التي يتم اتخاذها في الإدارات الوسطى، وترتبط بتحديد وسائل تحقيق الأهداف، وتهدف إلى وضع القرارات الإستراتيجية موضع التنفيذ<sup>6</sup>، ولا يوجد لهذا النوع من القرارات إجراءات معروفة مسبقا يجب على متخذها إتباعها، كما يتم اتخاذها في ظل ظروف عدم تأكد نسبي<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> الهمداني، عبد الهادي، محاضرات في نظم المعلومات واتخاذ القرارات، مكتبة التاج، صنعاء، اليمن، عام 2002، ص54.

<sup>2</sup> المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، نظم المعلومات الإدارية- الأسس والمبادئ، المكتبة العصرية، القاهرة، مصر، عام 2002، ص247-248.

<sup>3</sup> بربر، كامل، الإدارة عملية ونظام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، عام 1996، ص 168.

<sup>4</sup> كنعان، نواف، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عام 2003، ص251.

<sup>5</sup> الشريف، علي، اقتصاديات الإدارة -منهج القرارات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، عام 1986، ص16.

<sup>6</sup> الهمداني، عبد الهادي، محاضرات في نظم المعلومات واتخاذ القرارات، مكتبة التاج، صنعاء، اليمن، عام 2002، ص 54.

<sup>7</sup> الصباح، عبد الرحمن، نظم المعلومات الإدارية، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، عام 1998، ص199-200.

كما أن هذه القرارات تغطي فترة زمنية متوسطة، وتهتم بتدفق البيانات والمعلومات فيما بين إدارات وأقسام المنظمة وتنظيم عملية الاستفادة منها.<sup>1</sup>

### 3-القرارات التنفيذية:

ويطلق عليها القرارات التشغيلية والروتينية، وهي قرارات تختص بمعالجة العمل الروتيني المتكرر وتقع ضمن التخطيط القصير الأجل<sup>2</sup>، ويتم اتخاذ هذه القرارات في المستويات الإدارية الدنيا، وتعتبر أقرب إلى إنتاج تعليمات وإرشادات منها إلى اختيار بين البدائل، ومثل هذه القرارات تتخذ في ظل ظروف تؤكد شبه تام، لأن معلوماتها غالبا ما تكون متوفرة، وبذلك تكون معروفة مسبقا.<sup>3</sup>

### ب- أنواع القرارات وفقا لظروف اتخاذها:

يسعى متخذ القرار إلى الحصول على كافة المعلومات عن البدائل المطروحة للوصول إلى اختيار البديل الأفضل، من خلال تخفيض حالة عدم التأكد، فكل حالة من الحالات التنظيمية المطروحة يمكن تصنيفها تبعا للمعلومات المتاحة إلى ثلاث حالات على النحو التالي:

#### 1-القرارات التي يتم اتخاذها تحت ظرف التأكد:

حيث تتوفر لمتخذ القرار معلومات كافية كما وكيفا عن الموقف أو المشكلة محل القرار، ومن ثم عن البدائل. كما يعتبر متخذ القرار في حالة تأكد إذا كان في الإمكان تحديد النتائج من هذا القرار بدقة كاملة.<sup>4</sup> ويرى الباحث أن هذه الحالة من التأكد التام صعبة الوجود في التطبيق العملي.

<sup>1</sup> المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، نظم المعلومات الإدارية -الأسس والمبادئ، المكتبة العصرية، القاهرة، مصر، عام 2002، ص 249.

<sup>2</sup> المراني، محمد يحيى، والمرهضي، سنان غالب، و العنسي، جمال علي، مبادئ الإدارة، مؤسسة الثورة للطباعة والنشر، صنعاء، اليمن، عام 1999، ص93.

<sup>3</sup> خليجة، دحموني، متطلبات المعلومات لعملية اتخاذ القرارات -حالة المؤسسة الوطنية لتموين وإنتاج المنتجات الالكترونية والكهرومنزلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، عام 2000، ص49.

<sup>4</sup> المصري ، أحمد محمد، الإدارة الحديثة - (الاتصالات-المعلومات القرارات)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، عام 2000، ص89.

## 2- القرارات التي يتم اتخاذها تحت ظروف المخاطرة:

حيث أن المعلومات تكون غير كافية، أي هناك بعض المعلومات عن الموقف أو المشكلة محل القرار فقط، وهذا يعني أن نتائج البديل تكون معروفة بعض الشيء، وهذه الحالة تقع في مكان وسط بين حالة التأكد وحالة عدم التأكد.<sup>1</sup> ويرى الباحث أنه كلما كانت جودة المعلومات الخاصة بنتائج كل بديل منخفضة، كلما كانت الحالة أقرب إلى عدم التأكد وحالة المخاطرة في اختيار ذلك البديل أعلى والعكس صحيح.

## 3- القرارات التي يتم اتخاذها تحت ظروف عدم التأكد:

عندما لا تتوفر المعلومات الكافية كما وكيفا عن الموقف أو المشكلة محل القرار، لا يستطيع متخذ القرار معرفة وتحديد جميع البدائل، وبالتالي نتائجها وتوزيعاتها الاحتمالية، وبذلك تنشأ حالة عدم التأكد.<sup>2</sup>

## ج- أنواع القرارات وفقا لإمكانية برمجتها:<sup>3</sup>

1-قرارات مبرمجة: وتشمل على القرارات المعدة مسبقا لمواجهة مشاكل متكررة وليس هناك حاجة لإتباع طرق جديدة لحل تلك المشاكل في كل وقت تظهر فيه كما تعتبر قرارات روتينية. وتعتبر القرارات التشغيلية اليومية كمثال على تلك القرارات.

2- قرارات شبه مبرمجة: وهي التي تكون فيها بعض خطوات عملية اتخاذ القرار متوفرة، والبعض الآخر غير متوفر. وتعتبر القرارات التي تعالج المشاكل واختناقات العمل ضمن النشاط الإنتاجي مثلا على القرارات شبه المبرمجة.

3- قرارات غير مبرمجة: وهي التي لا توجد لها إجراءات محددة وقائمة لحلها، وتعتبر قرارات استثنائية وإبداعية في نفس الوقت، كما أنها تتعلق بمشاكل غير متكررة، وهي قرارات أساسية. وتعتبر قرارات التمويل وقرارات الاستثمار مثلا على تلك القرارات.

## د- أنواع القرارات وفقا لآثار المترتبة عليها:<sup>4</sup>

1-القرارات الايجابية: ويقصد بها القرارات التي يترتب عليها القيام بسلوك معين.

<sup>1</sup> حسين، علي، والساعد، رشاد، نظرية القرارات الإدارية -مدخل نظري وكمي في الإدارة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، عام 2001، ص72.

<sup>2</sup> الشماع، خليل محمد حسن، مبادئ الإدارة مع التركيز على إدارة الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عام 2001، ص120.

<sup>3</sup> شاهين، شريف كامل، نظم المعلومات الإدارية للمكتبات ومراكز المعلومات -المفاهيم والتطبيقات، دار المريخ، الرياض، عام 1994، ص 380-381.

<sup>4</sup> الهمداني، عبد الهادي، محاضرات في نظم المعلومات واتخاذ القارات، مكتبة التاج، صنعاء، اليمن، عام 2002، ص55.

## 2- القرارات السلبية:

وهي القرارات التي تعني استمرار المشكلة القائمة بسبب عدم إمكانية اتخاذ قرار لحلها، لوجود بعض القيود المفروضة على ذلك، كعدم مناسبة الوقت وغيرها من المعوقات الأخرى، وعدم اتخاذ قرار بحلها يعتبر في نفس الوقت اتخاذ قرار سلبي.

## 3- القرارات السريعة:

قد تواجه إدارة المنظمة مشكلة غير متوقعة تتطلب قرارا سريعا، وقد تواجه الإدارة بمشكلة عدم توفر البيانات والمعلومات الكافية لاتخاذ القرار السليم في نفس الوقت، وفي هذه الحالة يجب على الإدارة مواجهة الموقف والتضحية بدقة القرار حتى لا يتفاقم الوضع. لذلك فإن كثير من القرارات تعتمد في إصدارها على الموازنة بين الأهمية النسبية للبيانات والمعلومات غير المتوفرة وغير المؤكدة في اتخاذ القرار، والأهمية النسبية في اصدار ذلك القرار.

## ه- أنواع القرارات وفقا لأساليب اتخاذها:<sup>1</sup>

1-القرارات الوصفية: وهي القرارات التي يتم اتخاذها بالاعتماد على الأساليب التقليدية القائمة على التقدير الشخصي والخبرة والتجارب السابقة لمتخذها ، إلى جانب ميوله واتجاهاته الشخصية.

2- القرارات الكمية: وهي القرارات التي يتم اتخاذها بالاعتماد على الرشد والعقلانية لمتخذها والاعتماد على الأساليب والطرق العلمية والكمية في المفاضلة بين البدائل المتاحة، لذلك فإنها تتميز بالموضوعية والعقلانية.

## سادسا: خطوات عملية اتخاذ القرارات:

تعتبر عملية اتخاذ القرارات من أكثر الأنشطة والمهام التي ينبغي أن تضطلع بها المنظمة وأن يسير متخذ القرارات في إطارها بصورة صائبة. ومن الناحية العملية فإن عملية اتخاذ القرار لا تختلف من حيث الخطوات التي يتم إجراؤها في إطار البحث العلمي وخطواته، ولذا فإنها تنطوي على العمليات التالية:<sup>2</sup>

1-تحديد المشكلة.

2- جمع البيانات والمعلومات حول المشكلة وتحليلها.

3-إيجاد البدائل المناسبة لمعالجة المشكلة.

<sup>1</sup> الهمداني، عبد الهادي، محاضرات في نظم المعلومات واتخاذ القرارات، مكتبة التاج، صنعاء، اليمن، عام 2002، ص56.

<sup>2</sup> عباس، علي، أساسيات علم الإدارة، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، عام 2007 ص103.

4- تقييم البدائل المتاحة واختيار البديل الأفضل.

5- تنفيذ البديل الأفضل.

6- متابعة تنفيذ القرار.

**أ-تحديد المشكلة:**

تعد مرحلة تحديد المشكلة من أكثر وأهم الخطوات المطلوبة في عملية اتخاذ القرار. إذ أن تحديد المشكلة يعني استقراء الواقع المنظمي القائم وتحديد العوامل أو المتغيرات التي تساهم في عدم تحقيق الأهداف من خلال ما يقع أو يتوقع حدوثه من آثار معينة، وهذا يتجلى من خلال طرح العديد من الأسئلة الذي يتم في إطار التحديد الدقيق والواضح لمعالم المشكلة.

**ب- جمع البيانات والمعلومات حول المشكلة وتحليلها:**

إن عملية جمع البيانات والمعلومات وتشكيل قاعدة معرفية حول القرار المناسب لمعالجة المشكلة، يشكل القاعدة الأساسية في المعالجات المطلوبة. إذ أن وفرة البيانات والمعلومات من حيث الكمية والنوعية والوقت المناسب لوفرتها تعد حصيلا أساسية يستند إليها متخذ القرار في استنباط الحلول المناسبة من خلال استخدام الأساليب العلمية في التحليل الملائم لتلك البيانات والمعلومات المتوفرة لدى متخذ القرار.

**ج- إيجاد البدائل المناسبة لمعالجة المشكلة:**

ويتم في هذه المرحلة قيام متخذ القرار بتطوير أكبر عدد ممكن من البدائل المناسبة لمعالجة المشكلة. ويستطيع متخذ القرار في هذا المجال من اعتماد الخبراء والاستشاريين واستخدام الوسائل العلمية في تحديد تلك البدائل، إضافة لاعتماده على قدراته الشخصية بخبراته الذاتية.

**د- تقييم البدائل المتاحة واختيار البديل الأفضل:**

ويتم في هذه المرحلة الشروع بتقييم شامل لكافة البدائل المتاحة ثم إيضاح الجوانب السلبية والإيجابية التي يفترن بها كل بديل، من حيث تحقيق الأهداف والموارد المتحققة، إضافة للتكاليف المقترنة بكل بديل وسبل التنفيذ من حيث الموارد المطلوبة وكلفتها، وغيرها من الجوانب ذات الارتباط بعملية التقييم لجميع البدائل.

ثم يتم اختيار البديل الأفضل في ضوء القرار الاقتصادي الذي يحقق الأهداف المنشودة للمنظمة الاقتصادية.

## هـ- تنفيذ البديل الأفضل:

إن هذه الخطوة تتضمن الشروع عمليا بتنفيذ البديل الأفضل الذي تم اختياره، من خلال التحديد الدقيق للأفراد والأقسام التي تتاط بهم مهمة التنفيذ، وكذلك تحديد الصلاحيات والمسؤوليات وسبل الاتصالات السليمة والعملية لتنفيذ القرار.

## و- متابعة تنفيذ القرار وتقييمه:

وتعتبر هذه المرحلة من مراحل اتخاذ القرارات الخطوة النهائية، إذ يتم من خلالها متابعة الجهات والأفراد لسبل تطبيق القرار ومستوى الانجاز الذي يتحقق والمشكلات أو العقبات التي ترافق عملية التنفيذ ومحاولة معالجتها لكي يصار إلى متابعة التنفيذ بدقة ونجاح. إذا هذه المرحلة تتضمن جميع الإجراءات التقييمية لفاعلية التنفيذ وتحديد مستوى الانجاز والعقبات المرافقة لعملية التنفيذ.

إن المتابعة المستمرة وسبل التحسين المستمر للأداء تعد حالة أساسية وهادفة في عملية اتخاذ القرار.

## سابعاً: الصعوبات التي تواجه عملية اتخاذ القرارات:

إن متخذ القرار غالباً ما يوجد ما يواجه العديد من الصعوبات أو التحديات التي تعرقل عملية اتخاذ القرار السليم، حيث أن من أهمها:

- 1- نقص البيانات والمعلومات المتاحة عند اتخاذ القرار.
- 2- صعوبة تحديد المشكلة المراد معالجتها، لاسيما إذا اتسمت هذه المشكلة بتداخل المتغيرات المختلفة التي يتعذر معها تحديد الأسباب الأساسية التي ساهمت بها.<sup>1</sup>
- 3- صعوبة تحديد الأهداف المراد انجازها.
- 4- إن عدم القدرة على تحديد البدائل المتاحة بدقة من ناحية، وكذلك عدم القدرة على تحديد المنافع أو العيوب التي ترتبط بكل بديل من البدائل المتوفرة يعد أيضاً من الصعوبات التي تواجه متخذي القرارات.
- 5- عدم توفر الوقت اللازم لمتخذ القرار في إطار عملية اتخاذ القرارات، وخاصة في القرارات التي غالباً ما يكون عامل الوقت متاح حاسماً في اتخاذها.

<sup>1</sup>أيوب، نادرة، نظرية القرارات الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، عام 1997، ص73.

## المبحث الثاني :مستخدمي المعلومات المالية المستقبلية وأهدافهم

أولاً: المساهمون

ثانياً: المستثمرون

ثالثاً: المحللين الماليين ومحلي الاستثمار

رابعاً: الموظفون ونقاباتهم المهنية

خامساً: الزبائن

سادساً: الموردون

سابعاً: الجهات الحكومية

ثامناً: المقرضون (المصارف)

تاسعاً: المتعاملون في سوق الأوراق المالية

## المبحث الثاني: مستخدمى المعلومات المالية المستقبلية وأهدافهم:

إن المنتج النهائي للمحاسبة هو عبارة عن مجموعة من التقارير المالية التي تعدها المنظمة لصالح أطراف متعددة داخل وخارج المنظمة، وعليه فإن المحاسبة تتطرق من تحديد الوظائف الرئيسية لهذه التقارير. وقد تؤثر وتتأثر بذلك أطراف عدة بإعداد هذه التقارير. والواقع أن جانبا كبيرا من المشاكل التي تثيرها عملية تحديد أهداف التقارير المالية ينشأ من احتمالات تعارض وجهات النظر بين مستخدمى القوائم المالية، وما قد يفرضه ذلك من تغليب وجهة نظر مجموعة معينة على وجهات نظر الآخرين.

وفي الوقت الحاضر أصبحت وجهة نظر مستخدمى القوائم المالية هي السائدة في تحديد أهداف المحاسبة، وقد عرف هذا الاتجاه بالاتجاه النفعي، أو اتجاه فائدة المعلومات في اتخاذ القرارات. ومؤدى هذا الاتجاه هو أنه نظرا لأن الوظيفة الرئيسية للتقارير المالية وطبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها، إنما يعتمد على المعلومات التي يحتاجها مستخدمى هذه التقارير، فإنه يلزم تحديد احتياجات مستخدمى التقارير المالية، وتغليب وجهة نظرهم في عملية إنتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية، وعلى كل من المنظمة والمهنة تقع مسؤولية توجيه وتطوير إمكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات، حيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من معلومات وبين ما هو ممكن تحقيقه.<sup>1</sup>

توجد العديد من الأطراف الداخلية والخارجية للمنظمة التي تهتم بالمعلومات المالية المستقبلية وتستعين بها لاتخاذ مختلف القرارات المالية. فالمستثمر يحتاج إليها لاتخاذ قرار الاستثمار، والمصرف يحتاج إليها لاتخاذ قرار الإقراض والتمويل، والمورد يحتاج إليها لتقرير منح الائتمان. وتعتبر الإدارة الداخلية في المنظمة من أهم المستخدمين للمعلومات المالية المستقبلية، وتحتاج نقابات العمال إليها لتحديد مدى مقدرة المنظمة على تحقيق أرباح في المستقبل وسداد الأجور والحوافز والمطالبة بزيادتها.

ويطلب المحللون الماليون والمتعاملون في سوق الأوراق المالية وغيرها من الأطراف هذه المعلومات من أجل اتخاذ قرارات يكون عنصر المخاطرة فيها أقل، وتكون أقرب ما تكون إلى اختيار البديل الأفضل، وبالتالي الوصول إلى قرار أفضل.

ونذكر هنا أن مسؤولية إعداد وعرض المعلومات المالية المستقبلية يقع على عاتق الإدارة، بما في ذلك اختيار الفرضيات التي بنيت عليها تلك المعلومات والإفصاح عنها. كما

<sup>1</sup> جريوع، يوسف، نظرية المحاسبة "الفروض - المفاهيم - المبادئ - المعايير"، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، عام 2001.

يطلب من مراجع الحسابات أن يقوم باختبار هذه المعلومات وإصدار تقرير عنها لزيادة مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها سواء كان الغرض من استخدامها داخليا أو استخدامها بواسطة أطراف أخرى خارج المشروع.

إن التباين في احتياجات المستفيدين من المعلومات المالية يعود لعوامل متعددة

أهمها:<sup>1</sup>

1- طبيعة المستخدم.

2- الهدف والغاية من استخدام المعلومات المالية.

3- نوع المعلومات المالية المطلوبة ومستوى جودتها وكميتها.

4- توقيت المعلومات المالية.

ولعل أهم الأطراف التي تهتم بالمعلومات المالية المستقبلية وتستخدمها في اتخاذ قراراتها هي المساهمون والمستثمرون والمحللون الماليون ومحلي الاستثمار، وكذلك الموظفون ونقاباتهم المهنية، بالإضافة إلى الزبائن والموردون والجهات الحكومية والمقرضون والمتعاملون في سوق الأوراق المالية.

### أولاً: المساهمون:

بدأ المساهمون منذ منتصف القرن السابع عشر يطالبون إدارة المنظمة بإعداد ونشر التنبؤات المالية للمنظمة وخططها وموازنتها التخطيطية، وأن يقوم مراجع الحسابات بمراجعة هذه المعلومات ويبيدي رأيه الفني المحايد فيها في تقريره يعرض على الجمعية العمومية للمساهمين، بجانب تقريره عن مراجعة القوائم المالية التاريخية لنفس المنظمة.

ويرجع طلب المساهمين هذا إلى حاجتهم للوقوف على مدى كفاءة الإدارة - كوكيل عنهم - في إدارة المنظمة، خاصة وظيفة التخطيط وما تتطلبه من إعداد تنبؤات مالية، تعكس مقدرة الإدارة على استكشاف المتغيرات المستقبلية ذات الاحتمال الأكبر للتأثير في مقدرة المنظمة على تحقيق أهدافها.<sup>2</sup>

### ثانياً: المستثمرون:

يتطلب اتخاذ المستثمرين الحاليين والمحتملين لقرار الاستثمار في المنظمة توافر معلومات ملائمة عن المنظمة نفسها لتقييم مدى ملائمة فرصة الاستثمار فيها. ومن

<sup>1</sup> الشيرازي، عباس، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الكويت، عام 1990، ص15.

<sup>2</sup> الصحن، عبد الفتاح محمد، ودرويش، محمد ناجي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، عام 1998، ص189.

المعروف أن العائد الحالي والمتوقع على الاستثمار يعتبر من أهم محددات اتخاذ قرار الاستثمار، وأن هذا العائد يتأثر بدوره بربحية المنظمة الحالية والمستقبلية.

يحتاج المستثمرون إلى التعرف إلى مدى مقدرة المنظمة على الاستثمار والمنافسة في السوق، والنمو في القيمة الكلية للمنظمة. لذلك يرى المستثمرون أن المعلومات التنبؤية المستمدة من القوائم المالية المستقبلية للمنظمة سوف تفيدهم في اتخاذ قرار الاستثمار في المنظمة، وأن قيمتها من وجهة نظرهم ستكون أكبر إذا تم مراجعة التنبؤات المالية المنشورة للمنظمة بواسطة مراجع مستقل ومحايد. بل إن نوع رأيه الفني المحايد في هذا الشأن سوف يؤثر في قيمة المعلومات التي توفرها لهم التنبؤات المالية المنشورة.<sup>1</sup>

### ثالثاً: المحللين الماليين ومحلي الاستثمار:

يقوم بعض متخذي القرارات التمويلية والاستثمارية بتوكيل المحللين الماليين ومحلي الاستثمار بمهمة تحليل البيانات المالية المنشورة للمنظمة لاستخلاص أهم المؤشرات المالية، وخاصة مؤشرات الربحية والعائد على الاستثمار، للتوصية بمدى إمكانية اتخاذ قرار التمويل أو الاستثمار في المنظمة. ومن أهم المعلومات التي يحتاجها المحللون الماليون ومحلو فرص الاستثمار هي معلومات التنبؤات المالية المنشورة للمنظمة وما يرتبط بها من ملاحظات وتفصيلات.<sup>2</sup>

ويرى المحللون الماليون أن الإفصاح المقنن وغير المقنن عن التنبؤات المالية يحتاج إلى فحص وتقييم بواسطة شخص مستقل ومحايد عن المنظمة، ليبيدي رأيه الفني فيه ويزيد مستوى ثقتهم فيما يقدمه هذا التنبؤ لهم من معلومات. ويقوم المحللون الماليون استناداً لذلك بتصنيف هذه المنظمات إلى درجات حسب درجة الربح ودرجة المخاطرة، حتى يكون المستثمر طالب الاستشارة على بيئة من الأمر ويستطيع أن يتخذ قراره بثقة وأمانة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> علي، عبد الوهاب نصر، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال "المتطلبات المهنية بمشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، الجزء الثاني في الاتجاهات الحديثة في مجال المراجعة المتقدمة ومسؤوليات مراقب الحسابات"، الدار الجامعية، مصر، عام 2001، ص 398.

<sup>2</sup> الصحن، عبد الفتاح محمد، و درويش، محمد ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 190.

<sup>3</sup> العيسى، ياسين، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توافرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالي، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، المجلد السادس، العدد الثاني، عام 1991، ص 28.

#### رابعاً: الموظفون ونقاباتهم المهنية:

في ظل اقتصاد السوق تنشط النقابات والاتحادات العمالية ويزداد دورها في التفاوض مع إدارة المنظمات على أجور وعوائد العمال وحقوقهم الأخرى كالتأمين الصحي ورواتب التقاعد أو تعويضات نهاية الخدمة والمساومة معها على تحسين حقوقهم وظروفهم المستقبلية.

ومن أهم مصادر المعلومات التي تعتمد عليها النقابات العمالية عند التفاوض على أجور وحوافز العمال والمزايا الأخرى حالياً ومستقبلاً القوائم المالية المنشورة، وكذلك التنبؤات المالية للمنظمة، حيث يمكن استخلاص بعض المؤشرات المالية من هذه التنبؤات لتحديد مدى مقدرة المنظمة على استمرار العمليات التشغيلية، وكذلك تحقيقها لمعدلات أرباح مستقبلية مرتفعة، وبالتالي قدرتها على دفع عائد العمل من أجور ومكافآت وحوافز، والتأكد من مصداقية خطط معاشاتهم ومكافآت ترك خدمتهم، والأمان الوظيفي، وحجم المشاركة في الأرباح.

ويرى المسؤولون عن نقابات واتحادات العمال أن مراجعة التنبؤات المالية سوف تزيد إمكانية اعتمادهم على ما تقدمه التنبؤات من معلومات مستقبلية لهم عن مقدرة المنظمة المتوقعة على الدفع.<sup>1</sup>

#### خامساً: الزبائن :

وبعد الزبائن الدائمون ذوي أهمية للمنظمة وعامل مؤثر على حياتهم، وهم غالباً ما يرتبطون مع الشركة بعقود طويلة الأجل نسبياً بقصد شراء خدماتها أو منتجاتها، وهم لا يقومون بتوقيع العقود إلا بعد دراسة الوضع المالي للشركة وهذه الدراسة تعتمد على المعلومات المالية الملائمة ولا سيما المستقبلية منها.<sup>2</sup>

فكلما زادت أهمية الزبون كان بإمكانه أن يطلب المعلومات المالية التي يراها ضرورية وكافية لاتخاذ قرار التعامل مع الشركة أو عدمه والتأكد من أن مموليها سيوفون بتعهداتهم من حيث الكمية أو النوعية أو موعد التسليم.

<sup>1</sup> علي، عبد الوهاب نصر، مرجع سبق ذكره، ص399.

<sup>2</sup> زيد، عمر عبد الله، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي، الطبعة الأولى، الأردن، عام 1995، ص156.

## سادسا: الموردون:

وتشمل هذه الفئة الدائون التجاريون، وتهتم هذه الفئة بالتقارير المالية والمعلومات التي توضح سيولة المنظمة وربحيته المستقبلية، ومدى القدرة الائتمانية للمنظمة، وكذلك مدة الفترة المتاحة للسداد، ومدى الاستقرار المالي الذي تتمتع به المنظمة في المستقبل<sup>1</sup>، وذلك حتى يتضح لها إمكانية وكيفية التعامل معها وبناء علاقات متينة مع المنظمة من عدمه.

## سابعا: الجهات الحكومية:

تحتاج الحكومة المعلومات المالية ولاسيما المستقبلية منها، حيث أنها تساعد في الرقابة على الاقتصاد القومي، وتعتمد على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية لاستخلاص استنتاجات عن النمو والسيولة والربحية، واستنادا إلى تلك المعلومات ومعلومات اقتصادية أخرى تقوم الحكومة بإعداد السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية والتي تتضمن معدلات الضرائب وسياسات الأسعار و الأجور وحوافز الاستثمار وفرض قيود على الواردات لحماية صناعات محلية معينة.

وتتنوع الجهات الحكومية التي تهتم بهذه المعلومات ومن هذه الجهات وزارة المالية والمصرف المركزي ودوائر الإحصاء المركزية ووزارة التخطيط وهيئات الإشراف على السوق المالي، وغرف التجارة والصناعة، والهيئات العلمية والبحثية.

## ثامنا: المقرضون (المصارف):

تعتبر المصارف التجارية قلب النظام المالي في أي بلد، فهي بيت الودائع لملايين الأشخاص والحكومات والوحدات الإنتاجية. وتعتبر القروض الأكثر أهمية من بين أنشطة المصارف، كونها المصدر الأساسي لاستثماراتها وبالتالي لمصدر دخلها ( فوائد القروض). وبما أن القرض الذي يمنح للمدين يقوم أساسا على الثقة المتبادلة ما بين المصرف والجهة المقترضة، فإن ذلك يتطلب من المصرف تخطيط السياسات الائتمانية بكل عناية، وكذلك القيام بعمليات التحليل والدراسة الكافية قبل منح القرض، وذلك للتقليل من مستوى المخاطرة التي يمكن التعرض لها وتحقيق مستوى الدخل المرغوب به.<sup>2</sup>

وتعتبر المعلومات التي توفرها المعلومات المالية المستقبلية من أكثر المعلومات إفادة لمتخذي قرارات الإقراض لما لها من تأثير على اتخاذ قراراتهم، حيث يعتبر المركز المالي للمدين من أهم العناصر التي يجب تحليلها عند منح القروض، لاعتباره الضمان

<sup>1</sup> Anne Britton, Chris Waterston, **Financial Accounting**, Addison Wesley Longman Limited, 1996, p.9.

<sup>2</sup> شحاتة، حياة، مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، مكتبة القاهرة، مصر، عام 1990، ص114.

الذي يؤكد مقدرة المدين على الدفع في الأجل الطويل، ويعتمد المصرف على هذا العامل في استرداد حقوقه عند الضرورة.

ومن المعلوم أن القرض لا يمنح للعملاء على أساس أن الضمان هو وسيلة السداد، ولكن عادة تكون هذه الرهون وسيلة للسداد. بل إن وسيلة السداد غالباً ما تكون من إيرادات المنظمة، لهذا تطلب المصارف عادة القوائم المالية التاريخية لسنوات سابقة وقوائم مالية مستقبلية لسنوات مقبلة حتى يمكن من خلالها تحليل مدى قدرتها على الوفاء والسداد لأصل القرض وفوائده مستقبلاً.<sup>1</sup>

إن قائمة المركز المالي لفترات متتالية تساعد على متابعة التطور الموجودات المستخدمة في خلق الدخل. وكذلك قائمة الدخل تبين ربحية المنظمة والتي هي مؤشر هام لمدى كفاءة الإدارة.

وتستخدم المصارف التجارية قائمة التدفقات النقدية للمقترض في تقييم مخاطر الائتمان، وكذلك تزودهم بالمعلومات التي تساعد في تخطيط الاحتياجات المالية وتخصيص الموارد ومراقبة التدفقات النقدية والسيولة.<sup>2</sup>

إن الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية يكتسب أهمية كبيرة في اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي، فهذا الإفصاح كفيلاً بمساعدة متخذي قرارات الإقراض على تحليل الوضع الائتماني للمدين، وقدرته على الوفاء حاضراً ومستقبلاً.

ويرغب العديد من المقرضين أن يقوم مراجع الحسابات بمراجعة المعلومات المالية المستقبلية، وأن يبدي رأيه الفني المحايد فيها، حيث يؤثر هذا الرأي في مدى صدق هذه التنبؤات المالية وإمكانية اعتمادهم على ما تقدمه هذه التنبؤات من معلومات .

---

<sup>1</sup> مسودة ، سناء، مدى اعتماد الشركات المالية (البنوك والشركات المالية) على القوائم المالية المدققة والصادرة عن الشركات المساهمة الأردنية في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، عام 1992، ص36.

<sup>2</sup> دهمش، نعيم، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، منشورات معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، عام 1995، ص11.

## تاسعا: المتعاملون في سوق الأوراق المالية:

وهذه الفئة هي من أهم الفئات التي تحتاج بشدة لمعلومات مالية مستقبلية حتى تتخذ قرارات شراء أو بيع الأسهم العائدة للمنظمة الاقتصادية، وتضع الخطط التي تضمن لها تحقيق أعلى العوائد من خلال الاستثمار المباشر في المنظمة أو الاستثمار غير المباشر من خلال المحافظ المالية في السوق المالي. وسوف يتم تناول هذا الجانب بكثير من التحليل في المبحث التالي.

وبالنظر إلى فئات المستخدمين وحاجتهم من المعلومات ، نلاحظ أن التنوع الكبير في فئاتها أنتج تنوعا كبيرا في حاجاتهم من المعلومات وأغراض استخدامهم للتقارير المالية. وهذا كله يفرض على المنظمة أن تقوم بالإفصاح عن القدر الذي يخدم مختلف هذه الفئات مع مراعاة وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في استخدام وتفسير المعلومات المالية.

## المبحث الثالث: دور المعلومات المالية المستقبلية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية

أولاً: مفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية

ثانياً: أنواع كفاءة السوق المالي

ثالثاً: الكفاءة الكاملة والكفاءة الاقتصادية

رابعاً: الصيغ المختلفة لكفاءة السوق

خامساً: المعلومات التي يحتاجها متخذ القرار الاستثماري في السوق المالي

سادساً: أنواع قرارات المستثمرين في السوق المالي

سابعاً: موقف الفكر المحاسبي من الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية وأثرها

على المستثمر في السوق المالي

## المبحث الثالث: دور المعلومات المالية المستقبلية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية:

يمر العالم اليوم بتحديات كبيرة وهائلة في مجالات مختلفة وعلى مختلف الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية، نتيجة العولمة وثورة المعلومات والتوجهات الاقتصادية العالمية الانفتاحية على جميع دول العالم، والتي تجعل من الكرة الأرضية قرية استثمارية موحدة، تتصارع فيها مختلف القوى والفعاليات الاقتصادية لاقتناص الفرص وأخذ حصة مهمة منها.

وتلعب الأسواق المالية دورا مهما في تنشيط وقيادة عجلة الاقتصاد وتوجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو الإنتاج وخلق القيمة المضافة الذي من شأنه تعزيز التنمية والتطوير في هذا الاقتصاد أو ذاك.

ولا يخفى على أحد أهمية المعلومات المالية الصحيحة والتي تعتبر أعلى سلعة استثمارية، ومن أهم ركائز الاستثمار الناجح. فهي مصدر أساسي في وضع وتركيب هيكل الأسعار النسبي للأوراق المالية، وهي عنصر أساس يعتمد عليه المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

ولكي تستطيع الأسواق المالية القيام بدورها يجب أن تكون على درجة عالية من الكفاءة والفعالية، ومن أهم الأركان التي تتركز عليها كفاءة السوق المالي وجود نظام فعال للمعلومات بحيث يضمن تدفق هذه المعلومات في كل الأوقات وبأقل تكلفة ممكنة.

ونتيجة للحاجة الملحة من قبل المستثمرين في السوق وطلبهم للمعلومات المالية التي تخفف من درجة المخاطرة المتوقعة التي تتعرض لها استثماراتهم وتمكنهم من اختيار أفضل البدائل المتاحة، كان لا بد من إشباع رغباتهم عن طريق توفير معلومات مالية مستقبلية وتطوير أساليب للإفصاح عنها بالشكل الذي يلبي ويحقق جميع مصالح ذوي المصلحة.

## أولاً: مفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية :

يعرف البعض السوق الكفاء بأنه السوق الذي يشتمل على أعداد كبيرة من المتعاملين الراشدين اقتصادياً والراغبين في تعظيم أرباحهم، وأن أسعار الأوراق المالية به تعكس جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بالأحداث الماضية والجارية والمتوقع حدوثها في المستقبل.<sup>1</sup>

ويجد آخر أن السوق يكون كفوفاً بالنظر إلى المعلومات المتوفرة، وذلك طالما كان من المستحيل تحقيق أرباح اقتصادية بالاعتماد على هذه المعلومات بمعنى أن متوسط الأرباح الاقتصادية الذي يحققه مستخدمو هذه المعلومات في السوق يساوي صفراً.<sup>2</sup> فكفاءة السوق المالي تمثل سرعة استجابة الأسعار فيه وبطريقة غير متحيزة للمعلومات المتاحة للمتعاملين فيه، تصبح أسعار الأوراق المالية المتداولة فيه دالة للمعلومات المتاحة. وعلى هذا الأساس فإن معلومات مختلفة توفر للمتعاملين في السوق تؤدي إلى تقلب هذه الأسعار.<sup>3</sup>

ففي ظل السوق المالية الكفاء يكون السعر حصيلة تصرفات وسلوكيات المتعاملين بناء على معلومات متاحة يستجيب لها السوق بسرعة لخلق سعر توازن للورقة المالية،<sup>4</sup> السعر الذي يجعل سعر الورقة في السوق مساوية لقيمتها العادلة أو قريباً جداً منها.<sup>5</sup> إن سعر السهم في السوق يعكس توقعات المستثمرين بشأن المكاسب المستقبلية وبشأن المخاطر التي تتعرض لها هذه المكاسب، وهنا يمكن القول أن إتاحة المعلومات للجميع لا تعني بأن تقديراتهم بشأن المكاسب المستقبلية والمخاطر المحيطة بها متطابقة تماماً، فقرارات المستثمرين قليلي الخبرة قد تأخذ بالأسعار بعيداً عن قيمتها الحقيقية، غير أن قرارات المستثمرين المحترفين أو الآخرين المتمتعين بالفضة ستدفع بالأسعار نحو القيمة

<sup>1</sup> Fama ,Equerie, "Efficient Capital Market: A Review of Theory and Empirical Work", Journal of Finance, May 1970, p384.

<sup>2</sup> Jensen, Micheal, " Some Annual Evidence Regarding Market Efficiency", Journal of Financial Economics, June, 1978,p.96.

<sup>3</sup> مطر، محمد، إدارة الاستثمارات "الإطار النظري والتطبيقات العملية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، عام 1999، ص146.

<sup>4</sup> Gitman, Lawrence, **Principles of Managerial Finance**, 10<sup>th</sup> Edition, New Delhi, India, 1996, p322.

<sup>5</sup> Blake, David, **Financial Market Analysis**, McGraw- Hill Book Company, London,1990, p.243.

الحقيقية، ولكن ليس هذا هو المهم بالنسبة لمفهوم كفاءة السوق، فالمهم هو أن يكون كل مستثمر مقتنع بأن تقديراته سليمة ولا مبالغة فيها.<sup>1</sup>

وبناء على ما سبق فإن ورود المعلومات من قبل المنظمات إلى السوق الكفاء سوف يؤثر تباعا على سعر السوق حسب طبيعة المعلومة فيما إذا كانت معلومة تفيد ايجابيا أو سلبا عن وضع المنظمة في المستقبل وهذا بدوره سينعكس على القيمة السوقية للسهم إما ارتفاعا أو هبوطا حسب طبيعة المعلومة، وذلك كله في ظل وجود مستخدمين يتمتعون بمقدرة على الاستفادة من هذه المعلومات.

## ثانيا: أنواع كفاءة السوق المالي:<sup>2</sup>

وتصنف كفاءة السوق إلى ثلاثة أنواع رئيسية، تتمثل فيما يلي:

**1- كفاءة تخصيص الموارد:** يقصد بها تدفق رأس المال إلى المشروعات الاستثمارية ذات العوائد المرتفعة والمخاطر المعقولة.

**2- كفاءة التشغيل:** تعرف أحيانا بالكفاءة الداخلية، وتعبر عن مدى قدرة السوق على خلق حالة من التوازن بين العرض والطلب، دون أن يتحمل المشاركين في السوق تكاليف مرتفعة، وبحيث لا يتمكن أي من الأفراد أو الجهات (التجار أو المتخصصين أو صناع السوق) من تحقيق هامش ربح أعلى.

**3- كفاءة المعلومات:** تعرف أحيانا بكفاءة التسعير أو الكفاءة الخارجية، وتعبر عن سرعة وصول المعلومات الجديدة إلى جميع المتعاملين في السوق دون فاصل زمني كبير، وأن لا يتحمل هؤلاء المتعاملين في السوق تكاليف كبيرة في سبيل الحصول عليها، بحيث أنها تضمن أن يصبح التعامل في السوق عادلا.

<sup>1</sup> www.arab-api.org/course9/0922/2006.

<sup>2</sup> مركز البحوث والدراسات، "استكشاف مدى كفاءة سوق الأسهم المحلية ودوره في دعم الاقتصاد الوطني"، ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء السنوي الخامس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية بعنوان: "السوق المالية السعودية: الواقع والمأمول"، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، قطاع البحوث ومنتدى الرياض الاقتصادي، الرياض، عام 2005، ص 7-8.

## ثالثاً: الكفاءة الكاملة والكفاءة الاقتصادية:

### 1- الكفاءة الكاملة:<sup>1</sup>

وهي التي تقتضي توافر نفس شروط سوق المنافسة الكاملة:

أ- إتاحة كافة المعلومات الضرورية لجميع المستثمرين في ذات اللحظة بتكلفة زهيدة أو بدون تكاليف على الإطلاق، الأمر الذي يجعل توقعاتهم متماثلة بشأن مستقبل الأسعار وتطورها نظراً لتحليل المعلومات لكل منهم. وقد تكون المعلومات متعلقة بالشركة المصدرة للأوراق المالية أو بأحد قطاعات النشاط الاقتصادي أو بالاقتصاد القومي كله.

ب- عدم وجود أي قيود على التعامل، فلا توجد تكاليف للمعاملات أو ضرائب أو غير ذلك من التكاليف. كما يمكن للمستثمر أن يشتري ويبيع كمية من الأسهم مهما صغر حجمها وذلك بسهولة ويسر، إلى جانب عدم وجود أي قيود تشريعية للدخول أو الخروج من السوق.

ج- وجود عدد كبير من المستثمرين والمتعاملين، ومن ثم فإن تصرفات أي منهم لا يحتمل أن تؤثر تأثيراً ملموساً على أسعار الأسهم.

د- إن المستثمرين يتصرفون بالرشد والعقلانية، ومن ثم فإنهم يسعون إلى تعظيم المنفعة التي يحصلون من وراء استغلال ثرواتهم.

### 2- الكفاءة الاقتصادية:

أما في ظل الكفاءة الاقتصادية للسوق فإنه يتوقع أن يمضي بعض الوقت منذ وصول المعلومات إلى السوق حتى تبدو آثارها على أسعار الأسهم. مما يعني أن القيمة السوقية للسهم قد تبقى أعلى أو أقل من قيمته الحقيقية لفترة من الوقت على الأقل، ولكن بسبب تكلفة المعلومات والضرائب وغيرها من تكاليف الاستثمار لن يكون الفارق بين القيمتين كبيرة إلى درجة أن يحقق المستثمر من ورائها أرباحاً غير عادية على المدى الطويل.<sup>2</sup>

وتقتضي الكفاءة الاقتصادية توافر شرطاً واحداً وهو سعي الغالبية من المتعاملين في

السوق إلى تعظيم ثرواتهم.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عوض الله، صفوت عبد السلام، " الشفافية الإفصاح والأثر على كفاءة سوق رأس المال مع التطبيق على سوق الكويت للأوراق المالية"، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر، مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات آفاق وتحديات، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، 6-8 آذار 2007، ص12.

<sup>2</sup> ناجي، مسعود علي، "المعلومات المحاسبية وأهميتها في السوق الفعال"، ندوة دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية - تجارب ورؤى مستقبلية، طرابلس، ليبيا، 11-12-2005، ص16.

<sup>3</sup> ناصر، مثنى عبد الإله، "كفاءة سوق الأوراق المالية -الأسس والمقترحات"، ندوة دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية - تجارب ورؤى مستقبلية"، طرابلس، ليبيا، 11-12-2005، ص7.

## رابعاً: الصيغ المختلفة لكفاءة السوق:

هناك ثلاثة أشكال لكفاءة السوق المالي تتمثل في ثلاثة فروض:<sup>1</sup>

### 1-فرضية الصيغة الضعيفة لكفاءة السوق:

ومضمونها أن المعلومات التاريخية بشأن ما طرأ من تغيرات في سعر السهم وعلى حجم التعاملات التي جرت في الماضي لا تؤثر على سعر السهم الحالي، ولا يمكن الاستفادة منها للتنبؤ بالتغيرات المستقبلية في الأسعار، وبالتالي لن يتمكن مستخدمو التحليل الفني من تحقيق أرباح غير عادية، حيث أن عملية التنبؤ بالأسعار هي عديمة الجدوى من وجهة نظرهم، وبعبارة أخرى إن التغيرات المتتالية في سعر سهم معين مستقلة عن بعضها البعض ولا يوجد بينها أي علاقة واضحة، ومن هنا يطلق على الصيغة الضعيفة لكفاءة السوق بالحركة العشوائية للأسعار.

### 2- فرضية الصيغة المتوسطة لكفاءة السوق:

وطبقاً لهذه الصيغة فإن الأسعار الحالية للأسهم لا تعكس أثر كافة المعلومات المعروفة والمتاحة للجمهور أو التوقعات التي تقوم على تلك المعلومات. وإذا كانت أسعار الأسهم تعكس تلك المعلومات، فلن يستطيع أي مستثمر لو قام بالتحليل الأساسي لتلك المعلومات أن يحقق أرباحاً غير عادية على حساب آخرين، إلا إذا أدرك (ومنذ اللحظة الأولى) القيمة الحقيقية التي ينبغي أن يكون عليها سعر السهم في ظل تلك المعلومات وأن الأسعار تستجيب بسرعة للمعلومات المتاحة، ولو كان هناك فاصل زمني تستغرقه التحليلات تبدأ بعده التغيرات في الأسعار لحدثت فجوة زمنية استطاع فيها بعض المستثمرون من تحقيق أرباح طائلة مقارنة بالآخرين.

### 3- فرضية الصيغة القوية لكفاءة السوق:

وتمتاز بأن الأسعار الحالية تعكس بصفة كاملة كل المعلومات المتاحة للعامة والخاصة وكل ما يمكن معرفته، وبالتالي لا يمكن لأي مجموعة من المستثمرين استخدام معلومات تسمح لها بالحصول على أرباح غير عادية بصفة نظامية حتى ولو استعان بخبرة أفضل مستشاري الاستثمار.

<sup>1</sup> Weston, J. Besley, Soold and Brigham, Eugene, **Essentials of Managerial Finance**, 11<sup>th</sup> Ed., N.Y., 1996,P 269.

## خامسا:المعلومات التي يحتاجها متخذ القرار الاستثماري في السوق المالي:

يحتاج قرار الاستثمار الذي يتم فيه تخصيص موارد حالية بقصد الحصول على موارد مستقبلية في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد إلى معلومات تساعد متخذي القرار على اتخاذ القرار الصحيح، ويمكن تفصيل تلك المعلومات فيما يلي:<sup>1</sup>

### 1-معلومات عن الشركة:

وهي معلومات التي تصدر بواسطة الشركة أو جهات أخرى تحدد النشاط في الشركة بصورة تفصيلية سواء كانت معلومات كمية أو غير كمية.

والمعلومات الكمية سواء كانت معلومات محاسبية تتمثل في معلومات عن نتائج الأعمال والمركز المالي السنوي أو المؤقت والتقارير الجزئية والتوقعات المستقبلية وتقرير مجلس الإدارة أو معلومات غير محاسبية عن كمية الإنتاج والطلب على منتجات الشركة ومعدلات نموه ودرجة المنافسة وتأثيرها على الشركة وأسعار أسهم الشركة.

أما المعلومات غير الكمية فهي معلومات عن البيئة الداخلية للشركة مثل سمعة الإدارة وقدرتها على تحقيق الأهداف وسمعة مراقب الحسابات وحجم الشركة وحدود منتجاتها.

### 2- معلومات عن البيئة الخارجية للشركة:

وتتضمن تلك المعلومات معلومات اقتصادية عن الوضع الحالي، والمتوقع للاقتصاد القومي، ومعدلات الناتج القومي، والاستهلاك، وأسعار الفائدة في المصارف، ومعدلات التضخم ومعدلات الضرائب، بالإضافة إلى معلومات اجتماعية عن عادات وتقاليد المجتمع ومستوى المعيشة وأنماط الاستهلاك فيه ومعلومات توضح درجة الاستقرار السياسي واستقرار سياسات الاستثمار ومعدلات الضرائب. كذلك تتضمن معلومات عن سوق رأس المال ودرجة نموها والخطر المنتظم للسوق وأسعار الأوراق المالية.

### 3- معلومات عن القطاع الذي تنتمي إليه الشركة:

وتتضمن معلومات عن معدلات الأرباح وعوائد الأسهم في ذلك القطاع ودرجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمار فيه ودرجة المنافسة وتأثيرها على تخصيص الموارد الاقتصادية سواء بين القطاع والقطاعات الأخرى أو في داخل القطاع ومعدلات عن معدل نمو الطلب على منتجات القطاع ومستوى التكنولوجيا فيه ومعلومات عن العمالة.

<sup>1</sup> متولي، سعاد، قياس فاعلية المؤشرات المحاسبية غير المرتبطة بالربحية بالتنبؤ بأرباح منظمات الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، بور سعيد، مصر، عام 1997، ص48.

- إضافة إلى ما سبق يهتم المستثمرون بالمعلومات المتعلقة بالنقاط الثلاث التالية:<sup>1</sup>
- أ- **التدفقات النقدية:** التي يتوقعون الحصول عليها مستقبلا في شكل توزيعات أرباح نقدية وهي تمثل استرداداً لأموال المستثمرين في المنظمة.
- ب- **معرفة القدرة الكسبية للمنظمة:** أي مقدرة المنظمة على تحقيق الأرباح في الفترات السابقة وفي الفترة الحالية والتنبؤ للفترة التالية، ويتم التعرف على القدرة الكسبية في شكل توزيع أرباح المساهمين وسداد الفوائد المستحقة للمقرضين عن قروضهم.
- ج- **تقييم الوضع المالي للمنظمة بثلاث اعتبارات رئيسية مرتبطة وهي:**
- **السيولة :** ويقصد بها قدرة المنظمة على مواجهة وسداد التزاماتها في الأجل القصير.
  - **اليسر المالي:** وهي قدرة المنظمة على إنتاج تدفقات نقدية مستقبلية لمواجهة التزاماتها وديونها والقروض طويلة الأجل.
  - **الربحية:** وهي قدرة المنظمة على توليد موارد اقتصادية مضافة. وتتمثل الربحية في إنتاج سلع وخدمات ثم بيعها بسعر يزيد عن تكلفة الموارد المستنفذة في تلك الأنشطة.

### سادسا: أنواع قرارات المستثمرين في السوق المالي:

إن قرارات الاستثمار هي القرارات الخاصة باختيار الأوراق المالية المختلفة وكمية الأموال المستثمرة في كل منها وتوقيت الاستثمار، ويعتمد قرار الاستثمار من حيث شكله وهدفه وتوقيته على البيانات والمعلومات الضرورية لاتخاذ الأشكال الثلاثة لقرار الاستثمار (الشراء، البيع، عدم التداول)، حيث يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية على أساس القاعدة التي تقارن القيمة السوقية مع القيمة الحقيقية للأوراق المالية، على الشكل التالي:<sup>2</sup>

**1- قرار الشراء:** يتخذه المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة تزيد عن سعرها السوقي، مما يولد لديه حافزا لشراء تلك الأداة سعيا وراء تحقيق مكاسب رأسمالية من ارتفاع يتوقعه في سعرها السوقي مستقبلا.

<sup>1</sup> حلوة حنان، رضوان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، عمان، الأردن، عام 2004، ص 48.

<sup>2</sup> مطر، محمد، و فايز، تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، عمان، الأردن، عام 2005، ص 17.

2- قرار عدم التداول: عندما يكون السوق في حالة عدم توازن حيث يتساوى السعر السوقي مع القيمة الحقيقية يفقد المستثمر أي حافز للبيع حيث تنتفي لديه المخاطر من انخفاض السعر في المستقبل، كما يفقد الحافز للبيع حيث تنتفي لديه الآمال من تحقيق مكاسب رأسمالية مستقبلية.

3- قرار البيع: عندما يرتفع السعر السوقي عن القيمة الحقيقية للأداة المالية يتولد لدى المستثمر الحافز للبيع خوفا من مخاطر انخفاض السعر مستقبلا.

سابعا: موقف الفكر المحاسبي من الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية وأثرها على المستثمر في السوق المالي:

توجد العديد من الدراسات التي تناولت التنبؤ المالي والمعلومات المالية المستقبلية والإفصاح عنها. فهناك العديد من الآراء التي أيدت وقدمت مبررات لهذا الإفصاح والبعض الآخر الذي انتقد وعارض مثل هذا الإفصاح. وفيما يلي عرض لوجهة نظر كلا الفريقين: أ-وجهة النظر المؤيدة للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية:

إن الفكر المحاسبي المتعلق بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية يشير إلى تعدد الأسباب التي تدفع الإدارة للإفصاح عن هذه التنبؤات المالية، حيث تعد هذه التنبؤات بمثابة إشارة ترسلها الإدارة للأسواق المالية. ويمكن تبيان مدى أهمية الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في سوق المال من خلال ما يلي:

1- إن الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية يهدف إلى إحداث أثر تأكيد المعلومات المتاحة في السوق المالي أو أثر التصحيح.

فقد توصل كل من Ajinkya & Gift<sup>1</sup> إلى أن هدف نشر الإدارة للتنبؤات هو جعل توقعات السوق تتسق مع تنبؤاتها، خاصة إذا ما كانت معلومات التنبؤ المقدمة بواسطة المحللين الماليين لا تعكس الظروف الاقتصادية للمنظمة. في حين توصل Ruland, Tuung & George إلى إن تنبؤات الإدارة يتم استخدامها بغرض تأكيد تنبؤات المحللين الماليين أكثر من تصحيحها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Ajinkya. B. and M. Gift. "Corporate Manager's Earnings Forecasts and Symmetrical of Market Expectations", Journal of Accounting Research, Autumn, 1984, p.p. 425-444.

<sup>2</sup> Ruland. W, S. Tung and N.E. George, " Factors Associated With The Disclosure of Managers' Factors", Accounting Review, July, 1990, p.p. 710-721.

2- إن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتوقعات أرباح المنظمة في المستقبل تحث أهمية خاصة بالنسبة للمستثمرين. فقد توصل كل من Givoly & Lakonishok<sup>1</sup> إلى أن الربح المستقبلي للسهم يعد من أهم المتغيرات المحاسبية بالنسبة للمستثمرين. وقد أكدت على ذلك العديد من الدراسات التي أوضحت وجود رد فعل للسوق المالي عند الإفصاح عن هذه التنبؤات.

ويمكن القول بأن أهمية الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية يعود إلى الدور الهام الذي تؤديه تنبؤات الأرباح في تطوير التوقعات المتعلقة بتقييم الأوراق المالية، واتخاذ قرار الاحتفاظ بها، أو التخلص منها، بما يكفل تخصيصا للموارد الاقتصادية في السوق المالي بشكل أفضل، والمساعدة على التسعير المتوازن لهذه الأوراق، خاصة إذا ما كانت هذه التنبؤات تتسم بالدقة.

3- إن الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين، ومن ثم تخفيض تكاليف المعاملات في السوق المالي،<sup>2</sup> حيث يمكن تحسين موقف المساهمين من خلال تخفيض الدوافع نحو الحصول على المعلومات الخاصة، وذلك من خلال تخفيض قدرة المتداولين ذوي المعلومات على تحقيق مكاسب تداول.

فقد توصل Lev<sup>3</sup> إلى أن وجود عدم تماثل في المعلومات يمكن أن يؤدي إلى آثار عكسية بالنسبة للمستثمرين مثل ارتفاع تكاليف المعاملات وانخفاض حجم التداول ومن ثم انخفاض مكاسبه. وأيد كل من Coller & Yohn<sup>4</sup> فرض أن الإدارة تقوم بالإفصاح عن تنبؤات الأرباح بهدف تخفيض عدم التماثل في المعلومات.

بمعنى آخر فإنه إذا لم تقم الإدارة بالإعلان عن تنبؤاتها فسوف تتسرب إلى قنوات غير مباشرة وسوف يحصل عليها فئة قليلة من المستثمرين الذين يستطيعون تحمل تكاليفها، ومن ثم يحصلون على ميزة غير عادلة في سوق المال على حساب المستثمر الصغير الذي ينتظر إعلان التنبؤات ، مما يؤدي إلى وجود اقتصاد غير كفاء وسوق أوراق مالية غير كفئة تتجاهل إعطاء فرص متساوية لكل مستثمر للحصول على المعلومات، ومن ثم تقادي

<sup>1</sup> Givoly, D. and J.Lakonishok, " Properties of Analysts' Forecasts of Earnings: A Review and Analysis of The Research", Journal of Accounting Literature. Spring, 1989, p.117.

<sup>2</sup> تكاليف المعاملات Transaction Costs تشمل تكاليف العطاءات التي يتم تحملها للحصول على خدمات السوق، وكذلك الجهود التي يبذلها المستثمرون في سبيل الحصول على المعلومات الخاصة.

<sup>3</sup> Lev. B., "Toward a Theory of Equitable and Efficient Accounting Policy", Accounting Review, January, 1988, p.p.1-22.

<sup>4</sup> Coller. M and T.L. Yohn. " Management Forecasts and Information Asymmetry: An Examination of Bid – Ask Spreads", Journal of Accounting Research, Autumn, 1997,p.p. 181-191.

الاستخدام غير الملائم للمعلومات الداخلية، وعدم حصول بعض الأطراف على ميزات غير عادلة.

4- إن الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية يزيد من قدرة الشركات على الوصول إلى أسواق المال. فدراسة Ruland et al. بينت أن الشركات التي تقوم بالإفصاح عن التنبؤات يزداد فيها احتمال الحصول على تمويل خارجي في الثلاث شهور التالية للتنبؤ مقارنة بالشركات التي لم تقم بالإفصاح.<sup>1</sup>

5- في بعض الأحيان تكون الإدارة متحفزة للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية نتيجة لأن حدث التنبؤ في حد ذاته يكون ذا محتوى معلوماتي نتيجة لاشتماله على معلومات متعلقة بمستقبل الشركة.

فقد أوضحت دراسة Trueman<sup>2</sup> ودراسة Brandon et al.<sup>3</sup> أن الإدارة يمكنها استخدام حدث التنبؤ كإشارة لقدرتها العالية على توقع التغيرات المستقبلية في البيئة الاقتصادية للمنظمة وتعديل خطط الإنتاج طبقاً لها.

6- إن الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية يعزز من ثقة المحللين الماليين في إدارة شؤون المنظمة. فدراسة كل من Kasznik & Lev<sup>4</sup> وجدت أن أحد أسباب الإفصاح عن تنبؤات الأرباح هو تجنب إرباك المحللين الماليين من خلال مفاجأتهم بالأرباح الحقيقية. فالمحللون الماليون غالباً ما يفقدوا الثقة في الإدارة نتيجة لتلك المفاجآت، وبخاصة السيئة منها، وهو ما يقدر يفرض على الشركة تكاليف مرتفعة.

7- إن الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية يفيد العديد من الجهات الخارجية، حيث يتم استخدام تلك المعلومات من قبل المؤسسات المالية والمصرفية في تقييم قرارات منح الائتمان.<sup>5</sup>

---

<sup>1</sup> Ruland. W, S. Tung and N.E George. Op. Cit, p.p.710-721.

<sup>2</sup> Trueman, B., " Why Do Managers Voluntary Release Earnings Forecast", Journal of Accounting and Economics, March, 1986,p.53.

<sup>3</sup> Brandon. C., J.E Jorratt and S.B. Khumawala, " A Comparative Study of the Forecasting Accuracy of Holt – Winters and Economics Indicator Models of Earnings Per Share for Financial Decision Making", Financial Forecasting, No.3,1987. P.p.11.

<sup>4</sup> Kasznik, R. and B. lev " To Warn or Not to Warn: Management Disclosures in the Face Of an Earnings Surprise", Accounting Review, January, 1995, p.121.

<sup>5</sup> Brandon. C., J.E. Jorratt and S.B. Khumawala, " A Comparative Study of the Forecasting Accuracy of Holt – Winters and Economics Indicator Models of Earnings Per Share For Financial Decision Making," Financial Forecasting, No.3, 1987, p.10.

## ب- وجهة النظر المعارضة للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية:

توجد العديد من الانتقادات التي قدمها المعارضون للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية، والتي يمكن عرضها ومناقشتها كما يلي:

1- أن المعلومات المالية المستقبلية لا يمكن الاعتماد عليها من قبل المستثمرين وذلك بسبب عدم دقتها.<sup>1</sup> وبناء على ذلك يرى المعارضون للإفصاح عن التنبؤات تأجيل اتخاذ قرار الإفصاح الإلزامي عنها حتى يمكن تحسين أساليب التنبؤ بالشكل الكافي الذي يمكن من الحصول على تنبؤات أكثر دقة.

ويمكن القول بأنه من الممكن تفادي مشكلة عدم دقة التنبؤات من خلال:

أ- القيام بوضع ضوابط محددة وخاصة وتطوير أساليب علمية للتنبؤ ووضع نظام سليم ودقيق لإعداد معلومات مالية مستقبلية يستعين بالأساليب العلمية والتقنية المناسبة.

ب- مراجعة المعلومات المالية المستقبلية من قبل مراجع حسابات للتأكد من سلامة أسس إعدادها وعرضها .

2- إن تنبؤات الإدارة تتسم بالتفاؤل المفرط وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها. وأشارت بعض الدراسات<sup>2</sup> إلى وجود مغالاة في تنبؤات الإدارة بالأرباح.<sup>3</sup>

لكن بالمقابل هناك العديد من الدراسات الأخرى<sup>4</sup> التي توصلت إلى تأييد ضعيف لفرض أن تنبؤات الإدارة تكون متحيزة بشكل منتظم، وأن المديرين لديهم دوافع نحو الإفصاح عن كل من التنبؤات المفضلة (أخبار جيدة) وغير المفضلة (أخبار سيئة).

وأوضحت كذلك دراسة Frankel et al.<sup>5</sup> إلى أنه بالرغم من المنافع التي تحققها الشركة عند الإفصاح عن تنبؤات مفضلة في السوق المالي، فإن قوى السوق المتمثلة في تكاليف الالتزامات القانونية، والتكاليف المرتبطة بالسمعة تمنع هذه الشركات من إصدار تنبؤات متفائلة.

<sup>1</sup> Basi. B.A., K.J. Cavey and R.D. Twark, " A Comparison of the Accuracy of Corporate and Security Analysts' Forecasts of Earnings", Accounting Review. April, 1976,p.244.

<sup>2</sup> Basi.B.A., K.J. Cavey and R.D.Twarek, Op. Cit., p.p. 299-254.

<sup>3</sup> Penman, S., " An Emprical Investigation of the Voluntary Disclosure of Corporate Earnings Forecasts", Journal of Accounting Research , Spring, 1980, p.p.132-160.

<sup>4</sup> Baginski, S.P., E.J. Conrad and J.H. Hasell, " The Effects Of Management Forecast Precision Equity Pricing and on the Association of the Earnings Uncertainty", Accounting Review, October, 1993,p.920.

<sup>5</sup> Frankel, R.,M. McNichols and G.P. Wilson, " Discretionary Disclosure and External Financing", Accounting Review, January,1995, p.135.

ونستطيع القول بأن هناك عدة أسباب التي تدعو إلى افتراض عدم اتجاه الإدارة بشكل منتظم نحو الإفصاح عن تنبؤات الأخبار الجيدة، وأن هناك دوافع لضرورة الإفصاح عن الأخبار السيئة منها ما يلي:

أ- تجنب المديرين إمكانية تحملهم بتكاليف مرتبطة بالسمعة إذا ما فشلوا في الإفصاح عن الأخبار السيئة في الوقت المناسب، نتيجة للتكاليف التي يفرضها مديرو النقد Money Managers والمحللون الماليون في هذه الحالة والمتمثلة في انخفاض متابعة هذه الشركات بواسطتهم، مما ينعكس أثره على انخفاض أسعار أسهم هذه الشركات وانخفاض سيولتها.

ب- المحاولة لمنع الانخفاض الكبير في أسعار الأسهم عند الإعلان عن الأرباح الحقيقية، في حالة انخفاضها، ومن ثم تخفيض التكاليف المحتملة لدعاوى المساهمين ضد المديرين الذين فشلوا في الإفصاح عن تنبؤات الأرباح السيئة في الوقت المناسب.<sup>1</sup>

ج- منع المنافسين من دخول السوق، حيث أوضحت دراسة Newman & Sansing أن الإفصاح عن الأخبار السيئة يكون أحيانا بهدف منع المنافسين من دخول السوق.<sup>2</sup>

د- إن رغبة الإدارة في تحقيق تنبؤاتها، وكذلك عدم الالتزام بأرقام التنبؤات المرتفعة عن القيم الفعلية خشية عدم قدرتها على تحقيقها وبالتالي على عدم كفاءتها، قد يوجد دافعا لدى الإدارة نحو عدم الإفصاح عن تقديرات مبالغ فيها.

3- أن التنبؤ بالأرباح المستقبلية يجب أن تكون مسؤولية المحللين الماليين باعتبارهم أطراف محايدون يعملون لتحقيق مصلحة المستثمرين، وذلك بخلاف الإدارة التي يوجد بينها وبين المساهمين تعارض في المصالح قد ينعكس على عدم دقة التنبؤات ومن ثم تضليل المستثمرين.<sup>3</sup>

إلا أنه في المقابل يرى آخرون بأن الإدارة تعد في وضع أفضل من المحللين الماليين للقيام بعملية التنبؤ نتيجة لما يتوافر لها من معلومات عن أنشطة المنظمة الإنتاجية والاستثمارية والتمويلية وكذلك قدرتها على رقابة الأرباح وإدارتها. إضافة إلى ذلك رغبة الإدارة الذاتية في تحسين دقة المعلومات المالية المستقبلية تحقيقا للأهداف التالية:

<sup>1</sup> Skinner. D.J., " Why Firms Voluntarily Disclose Bad News", Journal of Accounting Research, Spring, 1980, p.p.132-160.

<sup>2</sup> Newman, P. and R. Sansing., " Disclosure Policies With Multiples Users", Journal of Accounting Research, 1993, p.p 92-112.

<sup>3</sup> Mc Nichols, M., " Evidence of Informational Asymmetries from Management Earnings Forecasts and Stock Returns", Accounting Review, January, 1989, p.25.

أ- تعزيز السمعة التنبؤية للإدارة، وكذلك انطباع المجتمع الاستثماري عنها من خلال تقليل فجوة التوقعات وتحقيق الاتساق بين الأرباح المحققة والتنبؤات.<sup>1</sup>

ب- استحوذت المنظمة على اهتمام المجتمع الاستثماري، حيث أن دراسة Lang & Lundholm<sup>2</sup> توصلت إلى أن جودة إفصاح المنظمة يمثل متغيراً هاماً في تفسير تزايد متابعة المحللين الماليين للمنظمة، وما يترتب على ذلك من تخفيض لعدم تماثل المعلومات، وتكلفة رأس المال.

4- إن الإفصاح عن التنبؤات يؤدي إلى تحويل معلومات هامة متعلقة بالشركة إلى المنافسين، وما يصاحب ذلك من تكاليف تتمثل في انخفاض قيمة الشركة نتيجة لرد فعل الشركات المنافسة.<sup>3</sup>

ونستطيع القول بأن الخوف من إفشاء المعلومات إلى المنافسين ليس حجة أو سبباً لمنع المعلومات عن السوق ومعالجة هذا الأمر تتم من خلال القوانين التي تصدرها هيئة سوق الأوراق المالية التي تلتزم الشركات بالإفصاح عن معلوماتها المالية المستقبلية بحيث لا يؤثر هذا الإفصاح على المركز التنافسي للشركة.

5- إن الإدارة تستطيع أن تتلاعب بتوقعات السوق من خلال توقيت الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية، فقد تقوم الإدارة بتأجيل الإفصاح عن التنبؤات بهدف المتاجرة بهذه المعلومات، أو الاستفادة منها بشكل مخفي.

ويمكن القول بأن هذه الإشكالية التي يمكن حلها من خلال وضع قيود من شأنها منع المديرين والمستثمرين من ممارسة عمليات البيع في الأجل القصير ووضع عقوبة صارمة على مخالفي هذه القيود.

6- الخوف من المسؤولية القانونية عند الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية تجاه الأطراف ذوي العلاقة إذا كانت المعلومات غير دقيقة ومطابقة للقيم الفعلية.<sup>4</sup>

إلا أن ذلك يمكن تجنبه من خلال وضع حدود المسؤولية القانونية للإدارة فيما يتعلق بإعداد وعرض المعلومات المالية المستقبلية. وذلك كما في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أصدرت لجنة بورصة الأوراق المالية قاعدة الحماية Safe Harbor Rule عام 1979،

<sup>1</sup> Trueman. B., Op. Cit., p.p. 53-71.

<sup>2</sup> Lang. M. and R. Lundholm, " Cross- Sectional Determinants of Analysis Ratings of Corporate Disclosure", Journal of Accounting Research, Autumn, 1993, p.p.246-271.

<sup>3</sup> تركي، محمود إبراهيم عبد السلام، تحليل التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 353.

<sup>4</sup> تركي، محمود عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 353.

والتي حددت هذه المسؤولية القانونية، وأيضاً تشجع العديد من المنظمات الإفصاح عن هذه المعلومات.

ولا شك أيضاً أن إتباع الإدارة والمحاسبين إرشادات التنظيمات المهنية وبالتحديد إيضاحات معايير المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في إعداد وفحص التنبؤات والتوقعات المالية والإفصاح عن الافتراضات التي أسست عليها يمكن أن يدرأ عنهم المسؤولية القانونية المحتملة.

وعموماً هناك العديد من المنافع والمزايا للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية، وكذلك مشاكل عدة مرتبطة بذلك، إلا أنه يمكن معالجتها ووضع الحلول المناسبة لها.

## الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

أولاً: مجتمع الدراسة والعينة

ثانياً: تصميم أداة الدراسة

ثالثاً: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

رابعاً: المقاييس الإحصائية والاختبارات المستخدمة في التحليل

خامساً: اختبار صدق الأداة وثبات أداة القياس

سادساً: اختبار التوزيع الطبيعي / اختبار كولمغروف - سمرنوف

سابعاً: التحليل الإحصائي الوصفي لفرضيات الدراسة

ثامناً: اختبار فرضيات الدراسة

تاسعاً: الاستنتاجات والتوصيات

## الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

### أولاً: مجتمع الدراسة والعينة:

يتألف مجتمع الدراسة من أربع فئات أساسية:

1- فئة إدارة الشركة والممثلة بالمدير المالي، وهي الجهة المسؤولة عن الإعداد والإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية.

2- فئة المحللين الماليين باعتبارهم جهة خارجية تتميز باطلاعها على سوق رأس المال وإعداد المعلومات المالية المستقبلية بموضوعية ومقابل تكلفة معينة.

3- فئة المحاسبين القانونيين باعتبارهم جهة خارجية حيادية قد تقوم بإعداد أو بفحص القوائم المالية المستقبلية في ضوء معايير مراجعة وخدمات إبداء الرأي تتميز بالإلزام.

4- فئة المستثمرين، وهم المعنيون أكثر من غيرهم بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية، حيث أنهم يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في السوق المالي.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها من كل فئة من الفئات الأربع باعتبارها تشكل مجتمع بيئة الاستثمار. وقد قام الباحث بتوزيع 140 استمارة، وتم استرداد 110 استمارات،

أي ما نسبته 79% من عدد الاستمارات الموزعة، والتي تم اعتمادها في التحليل فيما بعد. ويوضح الجدول التالي عدد الاستمارات الموزعة على أفراد عينة الدراسة والمستردة

والتي تم اعتمادها في التحليل:

جدول رقم (2) عدد الاستبيانات الموزعة وتلك التي تم استردادها واعتمادها في التحليل

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المستردة	نسبة الاستمارات المستردة	عدد الاستمارات الصالحة للتحليل	نسبة الاستمارات الصالحة للتحليل
140	110	79%	110	100%

### ثانياً: تصميم أداة الدراسة:

بغرض التحقق من صحة الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة تم تصميم استبيان يتضمن 46 سؤالاً، وجهت إلى عينة الدراسة، وقد قام الباحث بتصميم الاستبيان بما يخدم أهداف البحث، وبالشكل الذي يمكنه من الحصول على البيانات حول الظاهرة قيد الدراسة، وذلك من خلال العودة إلى الكتب والمراجع والمصادر التي تتحدث عن أهمية المعلومات المالية المستقبلية ودورها في اتخاذ القرارات. وتعد قائمة الاستبيان أداة ملائمة لهذا النوع من الدراسات لأنها تخفي شخصية المشاركين في الدراسة مما يترتب عليه إعطائهم الحرية الكاملة في الإجابة.

وسيتم فيما يلي عرض لمكونات الاستبيان الذي تم تصميمه لتحقيق أهداف الدراسة، واختبار فرضيات البحث والمحاور التي تضمنها.  
يتكون هذا الاستبيان من الأقسام التالية:

**القسم الأول:** هو عبارة عن مقدمة بسيطة تهدف إلى تعريف الأشخاص الخاضعين للاستبيان بموضوع الدراسة، والجامعة المشرفة عليها، ومعدّها، والتأكيد للمبحوثين بأن إجاباتهم ستعامل بسرية تامة، وأن هذه الإجابات لن يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

**القسم الثاني:** تضمن معلومات عن خصائص عينة الدراسة والمتمثلة بالعمر والمؤهل العلمي والتخصص العلمي والعمل وعدد سنوات الخبرة.

**القسم الثالث:** تضمن محاور أسئلة الاستبيان، والتي تتعلق بمتغيرات الدراسة وكانت هذه المحاور موزعة كما يلي:

- **المحور الأول:** تناول العلاقة بين محتوى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات ويتألف من 9 فقرات. (تم ترميزها بـ X)

- **المحور الثاني:** تناول العلاقة بين طبيعة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات ويتألف من 7 فقرات. (تم ترميزها بـ Y)

- **المحور الثالث:** تناول العلاقة بين الفترة التي يغطيها الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات ويتألف من 5 فقرات. (تم ترميزها بـ H)

- **المحور الرابع:** تناول مدى إدراك عينة البحث لأهمية المعلومات المالية المستقبلية في اتخاذ القرارات ويتألف من 12 فقرة. (تم ترميزها بـ M)

- **المحور الخامس:** تناول مدى وجود اختلافات جوهرية بين آراء عينة الدراسة بخصوص الإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية ودورها في اتخاذ القرارات تعزى لمتغير العمل.

واستخدم في تصميم الاستبانة مقياس ليكرت ذو النقاط الخمس، وتم وفق هذا المقياس تصميم وصياغة الإجابات المتعلقة بأسئلة هذه الاستبانة الخاصة بالدراسة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (3) يوضح مقياس ليكرت المستخدم في الاستبانة

الإجابة	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	بدرجة ضعيفة جدا أو معدومة
التثقيف	5	4	3	2	1

وقد طلب من المبحوثين الخاضعين للدراسة أن يقوموا باختيار الإجابة المناسبة من بين الإجابات الخمس السابقة، والتي تعبر عن رأيهم الصريح وذلك بالنسبة لكل سؤال من أسئلة الاستبيان.

ومن أجل اختبار الفرضيات تم الاعتماد على الوسط الحسابي (3)، والذي في ضوءه تتم مقارنة الوسط الحسابي لكل سؤال مع الوسط الحسابي (3)، من أجل قبول أو رفض فرضيات الدراسة المطروحة.

وبعد جمع الاستبيانات، تم تفريغ البيانات وجدولتها وتبويبها بالشكل الذي يناسب متغيرات الدراسة وفرضياتها، وتم تحليل الاستثمارات باستخدام الحاسوب، وتمت عملية تحليل ومعالجة البيانات الخاصة بالدراسة بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS. 15 (حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية).

### ثالثاً: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

بلغ أعداد أفراد عينة الدراسة 110 فرداً، وفيما يلي نبين الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة:

#### 1- توزيع مفردات العينة وفق طبيعة العمل:

يوضح الجدول التالي توزيع مفردات العينة وفق طبيعة العمل، وذلك من خلال التكرارات والنسب المئوية، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (4) يوضح توزيع أفراد العينة وفق طبيعة العمل

العمل	عدد	نسبة
مدير مالي	25	23%
محلل مالي	22	20%
محاسب قانوني	36	33%
مستثمر	27	25%
الإجمالي	110	100%

من خلال الجدول رقم (4) نجد أن أفراد العينة كلهم ذوي صلة مباشرة ومعنيون بالمعلومات المالية المستقبلية والسوق المالي، وبالتالي من شأن هذا كله أن يعطي مصداقية أكثر للنتائج.

## 2- توزيع مفردات العينة وفق العمر:

يوضح الجدول التالي توزيع مفردات العينة وفق الفئة العمرية، وذلك من خلال التكرارات والنسب المئوية، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم ( 5 ) يوضح توزيع مفردات العينة وفق العمر

البيان	مدير مالي		محلل مالي		محاسب قانوني		مستثمر		الإجمالي	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
30-25	2	8%	5	23%	0	0%	4	15%	11	10%
35-31	4	16%	7	32%	2	6%	3	11%	16	15%
40-36	6	24%	6	27%	13	36%	8	30%	33	30%
45-41	10	40%	3	14%	15	42%	9	33%	37	34%
46 فأكثر	3	12%	1	5%	6	17%	3	11%	13	12%
الإجمالي	25	100%	22	100%	36	100%	27	100%	110	100%

من خلال الجدول السابق رقم (5) نجد أن 76% من عينة الدراسة يتجاوز عمرهم 36 سنة، ويمكن رد ذلك إلى عمل فئة عينة الدراسة. فالمدير المالي والمحاسب القانوني يتطلب عادة ممارسة وخبرة تتجاوز أحيانا 10 سنوات حتى يصل إلى المستوى الذي يؤهله لمباشرة عمله كمدير مالي أو يرخص له للعمل محاسبا قانونيا يحق له تدقيق أعمال الشركات المساهمة.

## 3- توزيع مفردات العينة وفق المؤهل العلمي:

يوضح الجدول التالي توزيع مفردات عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي الذي يحمله الأفراد، وذلك من خلال التكرارات والنسب المئوية، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم ( 6 ) يوضح توزيع أفراد العينة وفق المؤهل العلمي

البيان	مدير مالي		محلل مالي		محاسب قانوني		مستثمر		الإجمالي	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
ثانوي	0	0%	0	0%	0	0%	2	7%	2	2%
جامعي	10	40%	9	41%	20	56%	17	63%	56	51%
دبلوم	6	24%	4	18%	5	14%	3	11%	18	16%
ماجستير	7	28%	7	32%	5	14%	4	15%	23	21%
دكتوراه	2	8%	2	9%	6	17%	1	4%	11	10%
الإجمالي	25	100%	22	100%	36	100%	27	100%	110	100%

من خلال الجدول رقم (6) أن أفراد عينة الدراسة على مستوى جيد جدا من التأهيل إذ تشكل نسبة أفراد العينة الحاصلين على إجازة جامعية 51% من حجم العينة، ونسبة الحاصلين على شهادة الدبلوم 16% من حجم العينة، ونسبة الحاصلين على شهادة الماجستير 21% ونسبة الحاصلين على شهادة الدكتوراه 10% أما الحاصلين على شهادة الثانوية العامة فقط فقد بلغت نسبتهم 2%.

ونلاحظ هنا أن حوالي 31% من أفراد عينة الدراسة هم من حملة شهادة الماجستير أو الدكتوراه، وقد يعود ذلك إلى أن معظم الشركات المساهمة وشركات الوساطة المالية تلجأ إلى تعيين عدد كبير من الكفاءات من حملة الشهادات العليا لشغل هذه المناصب وتولي أعمال تتصف بالحساسية في هذه الشركات.

مما سبق نستطيع القول أن هناك تجانسا كبيرا نسبيا للمجيبين على الاستبيان، كما يدل على وجود مستوى التأهيل العلمي المناسب لدى أفراد العينة لأداء مهامهم، بالإضافة لقدرتهم على الإجابة على أسئلة ومحاور الاستبيان بكفاءة وفاعلية. هذا كله من شأنه أن يعزز الثقة في إجاباتهم ومن ثمة الاعتماد عليها في التحليل.

#### 4- توزيع مفردات العينة وفق التخصص العلمي:

يوضح الجدول التالي توزيع مفردات العينة وفق التخصص العلمي الذي يحمله الأفراد، وذلك من خلال التكرارات والنسب المئوية، وكانت النتائج كما يلي:  
جدول رقم (7) يوضح توزيع أفراد العينة وفق التخصص العلمي:

الإجمالي		مستثمر		محاسب قانوني		محلل مالي		مدير مالي		البيان
عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	الاختصاص العلمي
70	64%	8	30%	33	92%	10	45%	19	76%	محاسبة
14	13%	4	15%	0	0%	8	36%	2	8%	مالية مصرفية
12	11%	5	19%	2	6%	2	9%	3	12%	إدارة
6	5%	2	7%	1	3%	2	9%	1	4%	إحصاء
8	7%	8	30%	0	0%	0	0%	0	0%	أخرى
110	100%	27	100%	36	100%	22	100%	25	100%	الإجمالي

من خلال الجدول رقم (7) نجد أن نسبة التخصص العلمي في مجال المحاسبة بلغت 64% من فئات العينة، كما أن نسبة التخصص العلمي في مجال إدارة الأعمال ومجال العلوم المالية والمصرفية بلغت 24% من أفراد عينة الدراسة. وبالتالي ما نسبته

88% من أفراد عينة الدراسة هم من أصحاب الاختصاص الدقيق بمجال عملهم. وهذا يجعل أفراد عينة الدراسة أكثر تفهما وإدراكا لأسئلة الاستبيان ومحتوياته.

#### 5- توزيع أفراد العينة وفق الخبرة:

مما لا شك فيه أن الخبرات المتجمعة لدى المستطلعة آرائهم من خلال الاستبيان تساعد على الحصول على أجوبة وآراء تدعم العمل الذي نتطلع الى تحقيقه.

يوضح الجدول التالي توزيع مفردات العينة وفق الخبرة في العمل، وذلك من خلال

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم ( 8 ) توزيع أفراد عينة البحث وفق الخبرة

البيان	مدير مالي		محلل مالي		محاسب قانوني		مستثمر		الإجمالي	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1-5 سنوات	2	8%	4	18%	0	0%	11	41%	17	15%
6-10 سنوات	8	32%	6	27%	3	8%	4	15%	21	19%
11-15 سنة	5	20%	6	27%	12	33%	7	26%	30	27%
16-20 سنة	7	28%	4	18%	15	42%	2	7%	28	25%
21 فأكثر	3	12%	2	9%	6	17%	3	11%	14	13%
الإجمالي	25	100%	22	100%	36	100%	27	100%	110	100%

من الجدول رقم ( 8 ) نلاحظ أن نسبة أفراد العينة الذين لديهم خبرة في مجال العمل تمتد من خمس سنوات إلى أكثر من 20 سنة بلغت 85% من عينة الدراسة. وهذا يعد مؤشر جيد وإيجابي ما دام أن أغلبية أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرات العالية، مما يؤكد مصداقية النتائج.

#### رابعاً: المقاييس الإحصائية والاختبارات المستخدمة في التحليل:

في هذه الدراسة تم استخدام عددا من المقاييس الإحصائية الوصفية والاستدلالية، والتي تم اختيارها بالشكل الذي يلائم متغيرات الدراسة المختلفة، وبما يخدم أهداف البحث ويسهم في التوصل إلى النتائج المرجوة، وللحصول على المقاييس المستخدمة في هذه الدراسة بعد معالجة البيانات وتحليلها واستخراج نتائج الدراسة، تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS 11.5)، وكانت هذه المقاييس والاختبارات على النحو التالي:

1- اختبار (ألفا كرونباخ): وذلك لقياس درجة الاتساق لأسئلة الاستبانة ومتغيرات الدراسة، حيث تم حساب معامل ألفا كرونباخ لكل فرضية رئيسية على حدة ولجميع أسئلة الاستبيان.

2- مقاييس النزعة المركزية: تم اختيار المتوسط الحسابي من هذه المقاييس، نظرا لأنه من أشهر مقاييس النزعة المركزية وأكثرها شيوعا واستخداما، فقد تم احتساب المتوسط الحسابي لجميع أسئلة الاستبيان ومتغيراته، وكل محور من هذه المحاور على حدة.

3- مقاييس التشتت: استخدام مقياسان وهما الانحراف المعياري والتباين، حيث تم حساب قيمة هذين المقياسين لجميع إجابات واتجاهات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان، والمعلوم أنه كلما كانت قيمة الانحراف المعياري صغيرة، كلما دل ذلك على تجانس إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان وأنها أقل تشتتا.

#### 4- إحصائية الاختبار ( Z ) وإحصائية الاختبار ( t ) ستودنت:

تم استخدامهما لاختبار الفرضيات والحكم النهائي عليها من حيث قبولها أو رفضها. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يتم استخدام إحصائية الاختبار Z عندما يكون حجم العينة أكبر من 30، في حين أنه سيتم استخدام إحصائية الاختبار t عندما يكون حجم العينة أصغر من 30 وذلك بالاعتماد على المتوسط الفرضي 3.

وتحسب قيمة إحصائية الاختبار Z و t ( القيمة الحرجة لإحصائية الاختبار ) اللتان تم استخدامهما من قبل الباحث للتحقق من فرضيات البحث وذلك عند مستوى معنوية 0.05 من خلال العلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$t, Z = \frac{\bar{X} - \mu}{\sigma / \sqrt{N}}$$

$\bar{X}$  المتوسط الحسابي العام  $\mu$  المتوسط الافتراضي وهو هنا يساوي 3

$\sigma$  الانحراف العام N عدد أفراد العينة

5- اختبار كولومجروف - سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1-Sample K-S).

6- اختبار t لمتوسط عينة واحدة ( One Sample T - test ) لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي 3.

7- اختبار التباين ( One Way Anova ).

<sup>1</sup> كبية، محمد و قلندر، حسن، الإحصاء الاجتماعي، منشورات جامعة حلب، عام 2003، ص97.

## 8- اختبار توكي للمقارنات المتعددة (Tukey Multiple Comparison): لإجراء

المقارنات بين المتوسطات ولمعرفة إلى أي فئة ترجع الاختلافات الجوهرية.

### خامسا: اختبار صدق الأداة وثبات أداة القياس:

تم التأكد من أن الاستبيان المعد لهذا البحث صالح للقياس ما أعد لقياسه، وأنه يشمل على العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراته ومفرداته من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وذلك من خلال:

#### أ-الصدق الظاهري:

تم ذلك من خلال عرض الاستبيان على عدد من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في قسمي المحاسبة والإحصاء للتعرف على مدى صدقه في قياس ما وضع من أجله، وفي ضوء آراء المحكمين تم تعديل وحذف بعض العبارات وإعادة صياغة بعضها وإضافة عبارات أخرى، وخرج الاستبيان بصورته النهائية.

#### ب- ثبات أداة القياس:

تم إجراء اختبار الثبات على عينة البحث باستخدام معامل Cronbach Alpha ويقصد بثبات أداة القياس " الاتساق الداخلي بين عباراتها، وثبات الأداة جانبان: الأول هو استقرار المقياس كأن يتم الحصول على نفس النتائج إذا قيس المتغير مرات متتالية. أما الجانب الآخر لثبات الأداة فهو الموضوعية أي أن يتم الحصول على ذات الدرجة بصرف النظر عن الشخص الذي يطبق الاختبار أو الذي صممه، وتتراوح قيمة معامل الارتباط Cronbach Alpha بين ( 0-1).

إن القيم القريبة من الواحد تعبر عن وثيقة مرتفعة، بينما القيم القريبة من الصفر تعبر عن وثوقية منخفضة، ويمكن التحقق من ثبات المقياس المستخدم واتساقه من خلال إعادة تطبيق نفس المقياس على ذات الأشخاص المشمولين بالدراسة الذين تم استقصاؤهم. لقد تم إجراء هذا الاختبار على جميع أسئلة الاستبيان المتعلقة بفروض البحث، وذلك لمعرفة درجة الاتساق الداخلي بين جميع الأسئلة. وكذلك تم إجراء هذا الاختبار على كل فرضية رئيسية على حدى.

هذا ويعتبر اختبار المصادقية كرونباخ ألفا ضعيفا إذا كانت نتيجته أقل من (60%) ومقبولا إذا كان يقع بين (60% - 70%)، وجيدا إذا كانت نتيجته تقع بين (70% - 80%) وممتازا إذا كان أكبر من 80%.

ويبين الجدولين التاليين النتائج التي تم الحصول عليها في هذا الخصوص:

جدول ( 9 ) يوضح نتائج وقيم معامل ألفا كرونباخ لكل فرضية من فرضيات الدراسة

المتغيرات المستخدمة	عدد الفقرات	قيمة معامل ألفا كرونباخ
الفرضية الرئيسية الأولى	21	0.7240
الفرضية الرئيسية الثانية	12	0.6540
الفرضية الرئيسية الثالثة	12	0.7621
كامل أسئلة الاستبيان	45	0.7259

جدول ( 10 ) يوضح نتائج وقيم معامل ألفا كرونباخ لكل سؤال من أسئلة الاستبيان ولكامل أسئلة الاستبيان

السؤال	قيمة ألفا كرونباخ
x1	0.7206
x2	0.7163
x3	0.7206
x4	0.7232
x5	0.7168
x6	0.7202
x7	0.7163
x8	0.7206
x9	0.7198
Y1	0.7184
Y2	0.7199
Y3	0.7104
Y4	0.7166
Y5	0.7198
Y6	0.7166
Y7	0.7223
H1	0.7255
H2	0.72
H3	0.7165
H4	0.7248
H5	0.7203
M1	0.7227
M2	0.7235
M3	0.7349

0.7308	M4
0.7342	M5
0.7345	M6
0.7302	M7
0.7302	M8
0.7298	M9
0.7218	M10
0.7253	M11
0.7246	M12
0.7253	N1
0.7243	N2
0.7201	N3
0.7123	N4
0.7226	N5
0.7129	N6
0.707	N7
0.7248	N8
0.7238	N9
0.703	N10
0.7242	N11
0.7067	N12
0.7259	كامل أسئلة الاستبيان

وبلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ تتراوح بين 65% إلى 76% فيما بين المحاور الأساسية للاستبيان. في حين بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ لكامل أسئلة الاستبيان 72.5% وهي وثوقية جيدة جدا الأمر الذي يمكننا من اعتماد نتائج الاستبيان واعتبارها تعكس رأي الأغلبية الصحيح لعينة الدراسة الذين شملهم الاستبيان. وهذه النسبة تعكس حقيقة أننا إذا قمنا بتوزيع الاستبيان مرة أخرى على نفس العينة التي تم توزيع الاستبيان عليها، فإننا سوف نحصل على نفس الإجابات بنفس النسبة والتي هي 72.5%.

سادسا: اختبار التوزيع الطبيعي / اختبار كولمجروف - سمرنوف  
:(1- Sample K-S)

لمعرفة فيما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، قام الباحث باستخدام اختبار كولمجروف سمرنوف Kolmogorov – Smirnov Z ، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الاختبارات المعلمية التي تشترط أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ومن خلال النتائج الموجودة في الجدول التالي يتبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم أكبر من 0.05، (Sig. 0.05) وهذا يدل على ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

الجدول رقم ( 11 ) يبين اختبار التوزيع الطبيعي (1- Sample Kolmogorov –Smirnov)

رقم الفرضية	عنوان الفرضية	عدد الأسئلة	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة المحسوب
الفرضية الرئيسية الأولى	العلاقة بين الإفصاح واتخاذ القرارات	21	0.740	0.643
الفرضية الفرعية الأولى	العلاقة بين محتوى الإفصاح واتخاذ القرارات	9	0.861	0.449
الفرضية الفرعية الثانية	العلاقة بين طبيعة الإفصاح واتخاذ القرارات	7	0.936	0.344
الفرضية الفرعية الثالثة	العلاقة بين الفترة التي يغطيها الإفصاح واتخاذ القرارات	5	1.079	0.195
الفرضية الرئيسية الثانية	مدى إدراك أهمية المعلومات المالية المستقبلية من قبل متخذي القرارات	12	0.993	0.277
الفرضية الرئيسية الثالثة	توجد اختلافات جوهرية بين عينة الدراسة بخصوص الإفصاح الإلزامي	12	1.188	0.119

### سابعا: التحليل الإحصائي الوصفي لفرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى: " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات في سوق الأوراق المالية ".  
وقسمت الى ثلاث فرضيات فرعية:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محتوى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات.

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفترة التي يغطيها الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات.

الفرضية الفرعية الأولى: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محتوى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات ".

جدول رقم ( 12 ) تحليل فقرات الفرضية الفرعية الأولى

الترتيب	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	الوزن النسبي العام	المتوسط الحسابي العام	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	فئات العينة	السؤال	الرقم
8	0.097	1.021	%64	3.2	60%	3.00	مدير مالي	يستطيع المستثمر أن يتنبأ بسعر السهم المتوقع إذا توافرت له معلومات عن صافي الربح المتوقع	1
					64%	3.18	محلل مالي		
					60%	3.00	محاسب قانوني		
					73%	3.67	مستثمر		
6	0.134	1.409	%68	3.4	67%	3.36	مدير مالي	يعتمد المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري على حجم المبيعات المتوقعة	2
					65%	3.27	محلل مالي		
					67%	3.36	محاسب قانوني		
					86%	4.30	مستثمر		
4	0.135	1.418	%71	3.56	70%	3.25	مدير مالي	يعتمد المستثمر في تحديد طبيعة استثماراته ( طويلة الأجل - قصيرة الأجل ) على العائد المتوقع للسهم	3
					69%	3.45	محلل مالي		
					67%	3.36	محاسب قانوني		
					79%	3.96	مستثمر		
2	0.093	0.978	%77	3.87	80%	4.00	مدير مالي	يقيم المستثمر مخاطر استثماراته بناء على أي تغيرات متوقعة تقدمها الشركة قد تطرأ على عناصر حقوق الملكية	4
					75%	3.73	محلل مالي		
					77%	3.83	محاسب قانوني		
					79%	3.93	مستثمر		

7	0.052	0.543	%68	3.39	%67	3.36	مدير مالي	يستطيع المستثمر التنبؤ بالسعر المتوقع للسهم إذا توافرت له معلومات عن أي تغيرات متوقعة على هيكل التمويل في الشركة	5
					%65	3.23	محلل مالي		
					%67	3.36	محاسب قانوني		
					%72	3.59	مستثمر		
9	0.091	0.953	%64	3.19	%61	3.04	مدير مالي	يعتمد المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري على نتائج الشركة المتوقعة فيما يتعلق بالأنشطة غير المستمرة	6
					%64	3.18	محلل مالي		
					%60	3.00	محاسب قانوني		
					%72	3.59	مستثمر		
5	0.134	1.409	%68	3.40	%67	3.36	مدير مالي	يعتمد المستثمر على التدفقات النقدية المستقبلية في تحديد مخاطر الاستثمار	7
					%65	3.27	محلل مالي		
					%57	2.83	محاسب قانوني		
					%86	4.30	مستثمر		
3	0.135	1.418	%71	3.56	%70	3.52	مدير مالي	يستطيع المستثمر أن يدير محفظته الاستثمارية بشكل فعال وكفؤ عندما تفصح الشركات عن معدلات النمو المتوقعة للأرباح وتوزيعاتها	8
					%69	3.45	محلل مالي		
					%67	3.36	محاسب قانوني		
					%79	3.96	مستثمر		
1	0.099	1.036	%80	3.99	%80	4.00	مدير مالي	عرض المعلومات المالية المستقبلية بنفس طريقة عرض القوائم المالية التاريخية يساعد المستثمر بشكل ايجابي في اتخاذ قرار الاستثمار	9
					%75	3.73	محلل مالي		
					%83	4.17	محاسب قانوني		
					%79	3.96	مستثمر		
		0.591	%70	3.51	%69	3.46	مدير مالي	الإجمالي	
	7			%68	3.39	محلل مالي			
				%67	3.36	محاسب قانوني			
				%78	3.92	مستثمر			

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن الفقرة رقم (9) حازت على أكبر متوسط حسابي (3.99) وهو يتجاوز أداة القياس (3). وهذا يعني أن حوالي 80% من أفراد العينة يعتقدون أن عرض المعلومات المالية المستقبلية بنفس طريقة عرض القوائم المالية التاريخية يساعد المستثمر بشكل ايجابي في اتخاذ قرار الاستثمار. وربما يعود ذلك إلى أن المحتوى الإفصاحي والمعلوماتي المتوفر في هذه القوائم المالية يؤمن قدرا كبيرا من المعلومات التي يحتاجها متخذو القرار عن المنظمة الاقتصادية، كما أنه يتيح إمكانية أفضل للمقارنة بين القوائم المالية المستقبلية وتلك التاريخية لمعرفة نقاط القوة والضعف المحتملين للمنظمة الاقتصادية وكذلك تقييم الفرص والتهديدات التي يمكن أن تواجهها تلك المنظمة.

أما الفقرة رقم (4) فقد حازت على متوسط حسابي قدره (3.87) ومؤدى ذلك أن 77% من عينة الدراسة تعتبر أن المستثمر يقوم بتقييم مخاطر استثماراته بناء على أي

تغيرات متوقعة تقدمها الشركة قد تطرأ على عناصر حقوق الملكية. ويمكن تعليل ذلك بأن التغيرات المستقبلية في حقوق الملكية - كطرح أسهم جديدة للاكتتاب أو تجزئة الأسهم أو توزيعات مرتقبة للأرباح المحتجزة أو حتى الإعلان عن وجود عمليات تفاوضية مع أطراف خارجية للاستحواذ على جزء من أسهم الشركة أو حتى وجود نية لتحويل جزء من سندات الشركة إلى أسهم أو تحويل جزء من الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية - تعطي مؤشرا هاما عن التوازنات التي ستكون قائمة مستقبلا فيما بين ملاك الأسهم وبالتالي يزيد أو ينقص من مخاطر الاستثمار في هذه الشركة.

أما الفقرة رقم (8) فقد حازت على متوسط حسابي وقدره (3.56). وهذا يعني أن 71% من عينة الدراسة تعتقد أن المستثمر يستطيع أن يدير محفظته الاستثمارية بشكل فعال وكفؤ عندما تفصح الشركات عن معدلات النمو المتوقعة للأرباح وتوزيعاتها. ويمكن إرجاع ذلك إلى أن المستثمر ومن خلال معدلات النمو المتوقعة للأرباح والمبالغ المتوقع توزيعها من الأرباح يستطيع تقييم مخاطر الاستثمار في أسهم هذه الشركة وبالتالي المفاضلة بين أسهم هذه الشركة وأسهم شركات أخرى أو يستطيع الوصول إلى بناء محفظة استثمارية تتمتع بنسب أقل من المخاطرة ومعدلات جيدة ومقبولة من الأرباح ويصل في نهاية المطاف إلى إدارة فعالة وكفوءة لأمواله.

وقد حصلت الفقرة رقم (3) أيضا على متوسط حسابي وقدره (3.56) وهو يتساوى بذلك مع المتوسط الحسابي للفقرة رقم (8). فنسبة 71% من أفراد عينة الدراسة يعتقدون أن المستثمر يعتمد في تحديد طبيعة استثماراته (طويلة الأجل - قصيرة الأجل) على العائد المتوقع للسهم. وقد يعود السبب في ذلك إلى أن المستثمرين يتنوعون في غرضهم من الاستثمار في الأسهم. فمنهم من يشتري السهم من أجل المضاربة به وبالتالي لا يهتم كثيرا بالعائد المتوقع من السهم. ليحتفظ به كحصة أساسية ولمدة طويلة من الزمن يحصل خلالها على عائد سنوي من هذا السهم.

أما الفقرة رقم (7) فقد حازت على متوسط حسابي مقداره (3.40)، ويعني ذلك أن 68% من أفراد عينة الدراسة يعتقدون أن المستثمر يعتمد على التدفقات النقدية المستقبلية في تحديد مخاطر الاستثمار. ويمكن إرجاع ذلك إلى أنه في حال كانت التدفقات النقدية المستقبلية ممتازة ومرافقة مع مركز مالي جيد فهي مؤشر عافية لوضع الشركة ورسالة مطمئنة لكافة الأطراف ذات المصلحة في الشركة. فالموردون والدائنون والجهات المقرضة كالبانوك ستكون داعمة لهذه الشركة في مشاريعها الحالية والمستقبلية.

ومن شأن ذلك كله أن يعزز موقع الشركة المالي وبالتالي يستطيع المستثمر أن يخفض من نسبة الخطر المحتمل من جراء الاستثمار في أسهم هذه الشركة. ويمكن عكس هذه النتيجة في حال كانت التدفقات النقدية المستقبلية غير جيدة.

أما باقي الفقرات فقد حازت على أهمية أقل من الفقرات السابقة، إلا أنها حازت على متوسط حسابي يتجاوز أداة القياس (3) وتشكل أهمية نسبية جيدة لدى أفراد عينة الدراسة.

ويشكل عام نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة كانت ايجابية نحو جميع الفقرات أعلاه، وهذا ما يؤكد ارتفاع المتوسط الحسابي لتلك الإجابات حيث تجاوزت أداة القياس (3)، كما نلاحظ أن المتوسط العام للفرضية الفرعية الأولى بلغ (3.51) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (3) ويوزن نسبي 70% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%. مما يدل على أن اتجاهات العينة كانت ايجابية نحو متغيرات هذه الفرضية.

وبالتالي يمكن القول أن أفراد العينة يؤكدون وجود علاقة بين محتوى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية سوا كانت قوائم مالية مستقبلية أم معلومات مالية مستقبلية جزئية كحجم المبيعات المتوقعة وصافي الربح المتوقع والعائد المتوقع للسهم من ناحية وبين اتخاذ القرارات في السوق المالي.

### الفرضية الفرعية الثانية: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات"

جدول رقم ( 13 ) تحليل فقرات الفرضية الفرعية الثانية

الرقم	السؤال	فئات العينة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي العام	الوزن النسبي العام	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الترتيب
1	يفضل المستثمر أن تفصح الشركة عن المعلومات المالية المستقبلية على شكل رقم محدد	مدير مالي	2.76	55%	3.45	69%	1.385	0.132	3
		محلل مالي	3.64	73%					
		محاسب قانوني	3.53	71%					
		مستثمر	3.81	76%					
2	يفضل المستثمر أن تفصح الشركة عن المعلومات المالية المستقبلية على هيئة مدى معين	مدير مالي	3.48	70%	3.31	66%	1.254	0.120	4
		محلل مالي	2.86	57%					
		محاسب قانوني	3.33	67%					
		مستثمر	3.48	70%					

2	0.128	1.338	%69	3.45	%58	2.92	مدير مالي	يفضل المستثمر أن تفصح الشركة عن المعلومات المالية المستقبلية على شكل نسبة مئوية	3
					%54	2.68	محلل مالي		
					%70	3.50	محاسب قانوني		
					%90	4.52	مستثمر		
7	0.123	1.295	%65	3.25	%61	3.04	مدير مالي	يفضل المستثمر أن تفصح الشركة عن المعلومات المالية المستقبلية على شكل بيانات وصفية	4
					%59	2.95	محلل مالي		
					%69	3.47	محاسب قانوني		
					%68	3.41	مستثمر		
5	0.105	1.098	%66	3.31	%64	3.20	مدير مالي	يفضل المستثمر أن تفصح الشركة عن المعلومات المالية المستقبلية على شكل بيانات كمية أكثر من الإفصاح عنها في شكل بيانات وصفية	5
					%64	3.18	محلل مالي		
					%65	3.25	محاسب قانوني		
					%72	3.59	مستثمر		
1	0.102	1.069	%73	3.66	%61	3.04	مدير مالي	يفضل المستثمر أن تفصح الشركة عن المعلومات المالية المستقبلية في قوائم مالية متكاملة تشابه القوائم المالية التاريخية	6
					%65	3.27	محلل مالي		
					%81	4.03	محاسب قانوني		
					%81	4.07	مستثمر		
6	0.125	1.060	%66	3.28	%74	3.72	مدير مالي	يفضل المستثمر أن تفصح الشركة عن المعلومات المالية المستقبلية ضمن الإفصاحات الخاصة بالقوائم المالية التاريخية	7
					%59	2.95	محلل مالي		
					%61	3.06	محاسب قانوني		
					%69	3.44	مستثمر		
		0.6514	%68	3.39	%63	3.17	مدير مالي	الإجمالي	
					%62	3.08	محلل مالي		
					%69	3.45	محاسب قانوني		
					%75	3.76	مستثمر		

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن معظم أفراد عينة الدراسة يفضلون الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في شكل قوائم مالية متكاملة تشابه القوائم المالية التاريخية أو أن تكون المعلومات المالية المستقبلية على شكل رقم محدد أو نسبة مئوية، ويفضلون الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية على شكل بيانات كمية أكثر من الإفصاح عنها في شكل بيانات وصفية. وربما يعود ذلك إلى أن القوائم المالية أكثر دقة وملائمة وأكثر تفصيلاً وخدمة لمتخذ القرار.

كما يمكن القول بأن المحاسبين القانونيين والمستثمرين أكثر تشجيعاً و طلباً للمعلومات المالية المستقبلية أن تكون في شكل قوائم مالية مستقبلية متكاملة وبنسبة تصل إلى 81%، في حين أن المديرين الماليين كانوا غير متحمسين لذلك بل وأنهم يؤيدون نشر المعلومات المالية المستقبلية على شكل بيانات وصفية ومدى أكثر منها على شكل بيانات كمية.

وبشكل عام نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة كانت ايجابية نحو جميع الفقرات أعلاه، وهذا ما يؤكد ارتفاع المتوسط الحسابي لتلك الإجابات حيث تجاوزت أداة القياس (3)، كما نلاحظ أن المتوسط العام للفرضية الفرعية الثانية بلغ (3.39) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (3) ويوزن نسبي 68% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%. مما يدل على أن اتجاهات العينة كانت ايجابية نحو متغيرات هذه الفرضية. وبالتالي يمكن القول أن أفراد العينة يؤكدون وجود علاقة بين طبيعة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية سواء كان هذا الإفصاح عن هذه المعلومات في شكل قوائم مالية مستقبلية متكاملة أو شكل كمي محدد أو شكل وصفي من ناحية وبين اتخاذ القرارات في السوق المالي.

**الفرضية الفرعية الثالثة: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفترة التي يغطيها الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات".**

جدول رقم ( 14) تحليل فقرات افرضية الفرعية الثالثة

الرقم	السؤال	فئات العينة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي العام	الوزن النسبي العام	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الترتيب
1	تفصح الشركة عن معلوماتها المالية المستقبلية في شكل تقارير ربع سنوية	مدير مالي	3.20	64%	3.35	67%	1.080	0.103	3
		محلل مالي	3.23	65%					
		محاسب قانوني	3.31	66%					
		مستثمر	3.67	73%					
2	يعتمد المستثمر على المعلومات المالية المستقبلية الربع سنوية في اتخاذ قرار الاستثمار	مدير مالي	3.08	62%	3.39	68%	1.093	0.104	1
		محلل مالي	3.27	65%					
		محاسب قانوني	3.42	68%					
		مستثمر	3.74	75%					
3	يفضل المستثمر أن تكون المعلومات المالية المستقبلية على شكل تقارير ربع سنوية على أن تكون في شكل تقارير سنوية	مدير مالي	3.12	62%	3.37	67%	1.039	0.099	2
		محلل مالي	3.32	66%					
		محاسب قانوني	3.36	67%					
		مستثمر	3.67	73%					
4	تفقد المعلومات المالية المستقبلية أهميتها في حال طالت الفترة التي تغطيها تلك المعلومات	مدير مالي	3.24	65%	3.30	66%	1.071	0.102	4
		محلل مالي	3.27	65%					
		محاسب قانوني	3.89	58%					
		مستثمر	3.93	79%					
5	يعتبر المستثمر التنبؤات الفترية الأكثر دقة من التنبؤات السنوية	مدير مالي	3.36	67%	3.27	65%	1.116	0.106	5
		محلل مالي	3.00	60%					
		محاسب قانوني	3.06	61%					
		مستثمر	3.70	74%					

		0.567	%67	3.34	%64	3.20	مدير مالي	الإجمالي
					%64	3.22	محلل مالي	
					%64	3.21	محاسب قانوني	
					%75	3.74	مستثمر	

نلاحظ من خلال الجدول رقم ( 14 ) أن المستثمر يعتمد على المعلومات المالية المستقبلية الربع سنوية في اتخاذ القرارات حيث كان المتوسط الحسابي للفقرة الثانية (3.37) ووزن نسبي 68%.

وكذلك نلاحظ أن أفراد العينة وخاصة المستثمرين يفضلون أن تكون المعلومات المالية المستقبلية على شكل تقارير ربع سنوية على أن تكون في شكل تقارير سنوية، فالفقرة رقم (3) بلغ متوسطها الحسابي (3.37) ووزن نسبي 67%. فما يعادل 73% من فئة المستثمرين والتي تشكل أغلبية كبيرة تؤيد هذه الفقرة وقد يكون السبب هو أنهم يفضلون تزويدهم بالمعلومات المالية المستقبلية أولاً بأول. بمعنى أنه كلما قلت المدة المتتبا عنها زادت دقة المعلومات المالية المستقبلية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم.

وبشكل عام نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة كانت ايجابية نحو جميع الفقرات أعلاه، وهذا ما يؤكد ارتفاع المتوسط الحسابي لتلك الإجابات حيث تجاوزت أداة القياس (3)، كما نلاحظ أن المتوسط العام للفرضية الفرعية الثالثة بلغ (3.34) وهو أعلى من متوسط أداة القياس ( 3 ) ووزن نسبي 67% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%. مما يدل على أن اتجاهات العينة كانت ايجابية نحو متغيرات هذه الفرضية.

وبالتالي يمكن القول أن أفراد العينة يؤكدون وجود علاقة بين الفترة التي يغطيها الإفصاح بالمعلومات المالية المستقبلية سواء كانت هذه الفترة ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية من ناحية وبين اتخاذ القرارات في السوق المالي.

على ضوء النتائج للفرضيات الفرعية الثلاث التي تشكل الفرضية الرئيسية الأولى نستعرض نتيجة اختبارها، وهذه الفرضية هي: " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات في سوق الأوراق المالية ".

جدول رقم ( 15 ) تحليل فقرات الفرضية الرئيسية الأولى

الانحراف المعياري العام	المتوسط الحسابي العام	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	فئات العينة	الفرضية
0.59170	3.5079	%69	3.46	مدير مالي	الفرضية الفرعية الأولى
		%68	3.39	محلل مالي	
		%67	3.36	محاسب قانوني	
		%78	3.92	مستثمر	
0.65144	3.3881	%63	3.17	مدير مالي	الفرضية الفرعية الثانية
		%62	3.08	محلل مالي	
		%69	3.45	محاسب قانوني	
		%75	3.76	مستثمر	
0.56746	3.3382	%64	3.20	مدير مالي	الفرضية الفرعية الثالثة
		%64	3.22	محلل مالي	
		%64	3.21	محاسب قانوني	
		%75	3.74	مستثمر	
0.46093	3.4284	%66	3.28	مدير مالي	الفرضية الرئيسية الأولى
		%65	3.23	محلل مالي	
		%67	3.34	محاسب قانوني	
		%76	3.81	مستثمر	

وبشكل عام نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة كانت ايجابية نحو جميع الفرضيات الفرعية الثلاث المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الأولى، وهذا ما يؤكد ارتفاع المتوسط الحسابي لهذه الفرضية حيث تجاوزت أداة القياس (3)، كما نلاحظ أن المتوسط العام للفرضية الرئيسية الأولى بلغ (3.43) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (3) وبوزن نسبي %69 تقريبا، وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد %60 ، مما يدل على أن اتجاهات العينة كانت ايجابية نحو متغيرات هذه الفرضية.

وبالتالي يكمن القول أن أفراد العينة يؤكدون وجود علاقة بين الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية من حيث محتوى وطبيعة هذا الإفصاح والفترة التي يغطيها الإفصاح من جهة واتخاذ القرارات في سوق الأوراق المالية.

الفرضية الرئيسية الثانية: " تدرك عينة الدراسة في سوق الأوراق المالية أهمية المعلومات المالية المستقبلية في اتخاذ القرارات ".

جدول رقم ( 16 ) يبين تحليل فقرات الفرضية الرئيسية الثانية

الرقم	السؤال	فئات العينة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي العام	الوزن النسبي العام	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الترتيب
1	يعد توفير معلومات مالية مستقبلية واستخدامها في اتخاذ قرارات الاستثمار أمراً ضرورياً	مدير مالي	4.16	%83	4.52	%90	0.906	0.086	1
		محلل مالي	4.59	%92					
		محاسب قانوني	4.64	%93					
		مستثمر	4.63	%93					
2	في ضوء التطورات المتسارعة وتوافر البدائل المتعددة، فإن توفير معلومات مالية مستقبلية تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار يعد أمراً حتمياً	مدير مالي	4.08	%82	4.50	%90	0.906	0.086	2
		محلل مالي	4.59	%92					
		محاسب قانوني	4.64	%93					
		مستثمر	4.63	%93					
3	يحقق الاعتماد على المعلومات المالية المستقبلية عند اتخاذ قرارات الاستثمار أ- فاعلية أكبر	مدير مالي	4.48	%90	4.34	%87	0.951	0.091	8
		محلل مالي	4.73	%95					
		محاسب قانوني	4.58	%92					
		مستثمر	3.67	%73					
4	ب- تكلفة أقل	مدير مالي	4.48	%90	4.36	%87	0.926	0.088	6
		محلل مالي	4.73	%95					
		محاسب قانوني	4.58	%92					
		مستثمر	3.67	%73					
5	ج- وقت أقل	مدير مالي	4.48	%90	4.37	%87	0.927	0.088	5
		محلل مالي	4.73	%95					
		محاسب قانوني	4.58	%92					
		مستثمر	3.70	%74					
6	د- جودة في الأداء	مدير مالي	4.48	%90	4.35	%87	0.925	0.088	7
		محلل مالي	4.73	%95					
		محاسب قانوني	4.58	%92					
		مستثمر	3.63	%73					
7	إن استخدام المعلومات المالية المستقبلية يساعد المستثمرين على تقدير المخاطر المتوقعة على الاستثمار	مدير مالي	4.40	%88	4.47	%89	0.798	0.076	3
		محلل مالي	4.68	%94					
		محاسب قانوني	4.64	%93					
		مستثمر	4.15	%83					
8	يؤدي استخدام المعلومات المالية	مدير مالي	4.40	%88	4.47	%89	1.244	0.076	4
		محلل مالي	4.68	%94					

					4.64	93%	محاسب قانوني	المستقبلية في اتخاذ قرارات الاستثمار إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها
					4.15	83%	مستثمر	
10	0.119	1.188	79%	3.94	3.84	77%	مدير مالي	9 إن استخدام المعلومات المالية المستقبلية في ترشيد قرارات الاستثمار يؤثر على طبيعة ونوعية الاستثمارات المستثمر فيها
					4.27	85%	محلل مالي	
					3.94	79%	محاسب قانوني	
					3.74	75%	مستثمر	
9	0.113	1.225	80%	3.98	4.04	81%	مدير مالي	10 إن استخدام المعلومات المالية المستقبلية في ترشيد قرارات الاستثمار يؤثر على حجم الاستثمارات المستثمر فيها
					3.86	77%	محلل مالي	
					4.00	80%	محاسب قانوني	
					4.00	80%	مستثمر	
11	0.117	1.225	77%	3.85	4.08	82%	مدير مالي	11 يؤدي استخدام المعلومات المالية المستقبلية إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين قرارات الاستثمار في حالة اعتماد أكثر من خيار استثماري في آن واحد
					3.91	78%	محلل مالي	
					3.61	72%	محاسب قانوني	
					3.93	79%	مستثمر	
12	0.121	1.265	77%	3.85	4.04	81%	مدير مالي	12 إن استخدام المعلومات المالية المستقبلية عند اتخاذ القرارات يوفر قدرات ومهارات كافية تساعد المستثمر على اختيار الاستثمار الأمثل
					3.95	79%	محلل مالي	
					3.56	71%	محاسب قانوني	
					3.96	79%	مستثمر	
		0.465	85%	4.25	4.25	85%	مدير مالي	الإجمالي
					4.45	89%	محلل مالي	
					4.33	87%	محاسب قانوني	
					3.98	80%	مستثمر	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن الفقرتين رقم (1) و(2) حازتا على أكبر متوسطين حسابيين (4.52 ، 4.50) على التوالي وهذا يتجاوز أداة القياس (3). وهذا يعني أن 90% من أفراد عينة الدراسة يعتقدون أن توفير المعلومات المالية المستقبلية واستخدامها في اتخاذ القرارات هو أمر ضروري بالنسبة للمستثمرين وحتمي يتوجب على إدارة الشركات توفيرها لذوي المصلحة في الوحدة الاقتصادية. وما يعزز هذا الاتجاه ويفسره الفقرتين رقم (7 و 8) حيث أن 89% من أفراد العينة يعللون ضرورة وحتمية توفير المعلومات المالية المستقبلية كونها تساعد المستثمرين على تقدير مخاطر الاستثمار المتوقعة وبالتالي يساهم ذلك في تخفيض درجة المخاطرة الناتجة عن قرار الاستثمار.

وهناك إجماع بين أفراد العينة حول أن الاعتماد على المعلومات المالية المستقبلية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية يحقق فاعلية أكبر وتكلفة أقل ووقت أقل ويحقق جودة في الأداء. حيث بلغ الوزن النسبي للفقرات من ( 3 إلى 6 ) حوالي 88% وهي نسبة مرتفعة. كما أن أفراد عينة الدراسة يؤكدون أن استخدام المعلومات المالية المستقبلية يؤثر على طبيعة ونوعية وحجم الاستثمارات المستثمر فيها، ويؤدي إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين قرارات الاستثمار في حالة اعتماد أكثر من خيار استثماري في آن واحد، كما أنه يوفر قدرات ومهارات كافية تساعد المستثمر على اختيار الاستثمار الأمثل. وبشكل عام نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة كانت ايجابية نحو جميع الفقرات أعلاه، وهذا ما يؤكد ارتفاع المتوسط الحسابي لتلك الإجابات حيث تجاوزت أداة القياس (3)، كما نلاحظ أن المتوسط العام للفرضية الرئيسية الثانية بلغ 4.25 وهو أعلى من متوسط أداة القياس 3 ووزن نسبي 85% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%. مما يدل على أن اتجاهات العينة كانت ايجابية نحو متغيرات هذه الفرضية. وبالتالي يمكن القول أن هناك إدراكا من قبل عينة الدراسة لأهمية المعلومات المالية المستقبلية في اتخاذ القرارات.

الفرضية الرئيسية الثالثة: " توجد اختلافات جوهرية بين آراء عينة الدراسة بخصوص الإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية ودورها في اتخاذ القرارات تعزى لمتغير العمل".

جدول رقم ( 17 ) تحليل فقرات الفرضية الرئيسية الثالثة

الرقم	السؤال	فئات العينة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي العام	الوزن النسبي العام	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الترتيب
1	عدم مراعاة بعض الشركات التزام الموضوعية في إعداد المعلومات المالية المستقبلية	مدير مالي	1.28	%26	1.99	%40	1.296	0.124	12
		محلل مالي	2.05	%41					
		محاسب قانوني	2.17	%43					
		مستثمر	2.37	%47					
2	إن الخوف من المسؤولية في حالة عدم دقة المعلومات المالية المستقبلية يمنع الشركات من الإفصاح عنها	مدير مالي	4.60	%92	4.76	%95	0.506	0.048	1
		محلل مالي	4.86	%97					
		محاسب قانوني	4.83	%97					
		مستثمر	4.74	%95					
3	الإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية لا يضر بالمزايا التنافسية للشركة	مدير مالي	1.76	%35	2.92	%58	1.643	0.157	8
		محلل مالي	2.50	%50					
		محاسب قانوني	2.61	%52					
		مستثمر	4.74	%95					
4	إن الإعداد والتحديث المستمر للمعلومات المالية المستقبلية لا يعتبر مكلفاً و لا يستغرق وقتاً	مدير مالي	1.52	%30	2.4	%48	1.228	0.117	10
		محلل مالي	1.55	%31					
		محاسب قانوني	2.94	%59					
		مستثمر	3.19	%64					
5	وجود قصور من بعض الشركات في الاعتماد على الأساليب العلمية الحديثة في إعداد المعلومات المالية المستقبلية	مدير مالي	1.64	%33	2.14	%43	1.330	0.127	11
		محلل مالي	2.14	%43					
		محاسب قانوني	2.00	%40					
		مستثمر	2.78	%56					
6	لجوء الشركة إلى سياسات محاسبية معينة لمقابلة الإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية	مدير مالي	1.12	%22	2.71	%54	1.661	0.158	9
		محلل مالي	1.59	%32					
		محاسب قانوني	3.78	%76					
		مستثمر	3.67	%73					
7	إن المعلومات المالية المستقبلية لا تؤثر بشكل سلبي على حجم التداول وأسعار الأسهم في حال عدم تحققها	مدير مالي	3.00	%60	3.79	%76	1.375	0.131	7
		محلل مالي	3.14	%63					
		محاسب قانوني	4.25	%85					
		مستثمر	4.44	%89					

2	0.092	0.963	%91	4.56	%80	4.00	مدير مالي	إن غياب الإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية يخلق سوقاً للمعلومات لا يستفيد منها المستثمر الصغير	8
					%85	4.27	محلل مالي		
					%97	4.86	محاسب قانوني		
					%99	4.93	مستثمر		
4	0.113	1.188	%80	4.02	%66	3.28	مدير مالي	إن وجود إفصاح إلزامي يمنع وجود سوق غير كفاء نتيجة عدم العدالة في الحصول على المعلومات	9
					%78	3.91	محلل مالي		
					%87	4.33	محاسب قانوني		
					%87	4.37	مستثمر		
6	0.151	1.581	%76	3.82	%30	1.48	مدير مالي	إن الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية قد يشير إلى تحيزها حيث يفصح عنها في حالة وجود أخبار سارة فقط	10
					%69	3.45	محلل مالي		
					%97	4.86	محاسب قانوني		
					%98	4.89	مستثمر		
5	0.105	1.102	%77	3.85	%75	3.76	مدير مالي	إن الإفصاح الإلزامي له محتوى إعلامي حيث يؤثر على سعر وحجم تداول الأسهم في السوق المالي	11
					%70	3.50	محلل مالي		
					%77	3.83	محاسب قانوني		
					%84	4.22	مستثمر		
3	0.124	1.300	%83	4.13	%60	3.00	مدير مالي	الإفصاح الإلزامي في ظل إرشادات ومعايير معينة تدرأ المسؤولية القانونية عن معديها	12
					%79	3.95	محلل مالي		
					%92	4.16	محاسب قانوني		
					%93	4.67	مستثمر		
		0.683	%68	3.42	%51	2.54	مدير مالي	الإجمالي	
					%62	3.08	محلل مالي		
					%75	3.76	محاسب قانوني		
					%82	4.08	مستثمر		

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) وجود اختلافات في الآراء فيما بين المديرين الماليين والمحللين الماليين والمحاسبين القانونيين والمستثمرين حول الإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية. ويمكن توضيح هذه الاختلافات من خلال تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات هذه الفرضية:

-الفقرة رقم (1) والتي تنص على " عدم التزام بعض الشركات مراعاة الموضوعية في إعداد المعلومات المالية المستقبلية ". نلاحظ أن نسبة 26% فقط من المديرين الماليين يؤيدون ذلك في حين أن 74% يرفضون ذلك أي أنهم يعتبرون أن هناك التزاماً من الشركات في مراعاة الموضوعية في إعداد المعلومات المالية المستقبلية.

وتزداد نسبة المؤيدين لهذه الفكرة من قبل المحللين الماليين والمحاسبين القانونيين والمستثمرين لتصل إلى ( 41% ، 43% ، 47% ) على التوالي. ويمكن إرجاع ذلك إلى

أن المديرين الماليين يدافعون عن أنفسهم بشكل غير مباشر بأنهم دائماً ملتزمون بالموضوعية سواء كان ذلك يتعلق بإعداد المعلومات المالية التاريخية أو حتى المستقبلية.

وفيما يخص هذه الفقرة نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 1.99 وهو أقل من متوسط أداة القياس 3 والوزن النسبي بلغ 40% . أي أن أفراد العينة بشكل عام يرفضون مضمون هذه الفقرة. ويؤكدون التزام الشركات بمراعاة الموضوعية في إعداد المعلومات المالية المستقبلية.

- نلاحظ في الفقرة رقم ( 2 ) وجود إجماع بين أفراد العينة على وجود قدر كبير من الخوف من المسؤولية في حالة عدم دقة المعلومات المالية المستقبلية. حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.76 والوزن النسبي 95% وهذا من شأنه أن يوحي بعدم رغبة أفراد العينة بالالتزام بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن الإقرار بوجود هذا القدر من الخوف من المسؤولية لا يعني بالضرورة الإجماع عن تأييد الإفصاح الإلزامي وهذا ما أكدته نتائج تحليل الإجابات على الفقرة ( 2 ) حيث 83% من أفراد العينة يؤكدون أن الإفصاح الإلزامي في ظل إرشادات ومعايير معينة تدرأ المسؤولية القانونية عن معديها.

-من خلال الفقرة رقم (3) نلاحظ أن معظم المستثمرين وبنسبة 95% يعتقدون أن الإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية لا يضر بالمزايا التنافسية للشركة، في حين أن المديرين الماليين يرون عكس ذلك، في المقابل نجد أن المحللين الماليين والمحاسبين القانونيين منقسمين حول ذلك وبنسبة 50% بين مؤيد ومعارض.

-من خلال الفقرة رقم ( 4 ) نلاحظ أن المستثمرين وبنسبة 64% يرون أن الإعداد والتحديث المستمر للمعلومات المالية المستقبلية لا يعتبر مكلفاً ولا يستغرق وقتاً، في حين أن المديرين الماليين والمحللين الماليين يرون عكس ذلك، فيما يلتزم المحاسبين القانونيين الحياد حيال ذلك.

-من خلال الفقرة رقم ( 5 ) نلاحظ إجماعاً بين فئات العينة حول رفض فكرة وجود قصور من بعض الشركات في الاعتماد على الأساليب العلمية الحديثة في إعداد المعلومات المالية المستقبلية. حيث تراوحت قيم المتوسط الحسابي بين ( 1.64 إلى 2.78 ) بين فئات العينة. -من خلال الفقرة رقم ( 6 ) نلاحظ أن معظم المحاسبين القانونيين والمستثمرين يؤكدون لجوء الشركة إلى سياسات محاسبية معينة لمقابلة الإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية، في حين نجد أن المديرين الماليين والمحللين الماليين يرون عكس ذلك.

من خلال الفقرة رقم ( 7 ) نرى إجماع بين فئات العينة على أن المعلومات المالية المستقبلية لا تؤثر بشكل سلبي على حجم التداول و أسعار الأسهم في حال عدم تحققها. حيث نرى أن فئة المحاسبين القانونيين والمستثمرين أكثر الفئات تأييدا لهذه الفقرة وينسب بلغت على التوالي 85% و 89%، في حين أن فئة المديرين الماليين والمحللين الماليين بلغت 60% و 63% على التوالي. ويمكن عزو ذلك إلى أن المستثمرين هم على قدر كاف من الوعي والعلم بكون أن هذه المعلومات مستقبلية قد تتحقق وقد لا تتحقق.

من خلال الفقرة رقم ( 8 ) ورقم ( 9 ) نجد أن هناك إجماعا بين فئات العينة على أن غياب الإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية يخلق سوقا للمعلومات لا يستفيد منها المستثمر الصغير، وأن إلزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية يمنع وجود أسواق غير كفوءة.

من خلال الفقرة رقم (10) نرى أن المستثمرين والمحاسبين القانونيين والمحللين الماليين مجتمعون على أن إتباع نهج الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية قد يشير إلى تحيزها حيث يفصح عنها في حالة وجود أخبار سارة فقط، في حين يرفض المديرون الماليون ذلك ويؤكدون عكس ذلك. ويمكن عزو ذلك إلى سعي المديرين الماليين الدائم للتأكيد على موضوعيتهم والتزامهم التام بمراعاة المهنية والمسؤولية الأخلاقية في مجال عملهم.

وفي الفقرة رقم ( 11 ) نجد أن هناك إجماعا بين فئات العينة على أن الإفصاح الإلزامي له محتوى إعلامي حيث يؤثر على سعر وحجم تداول الأسهم في السوق المالي حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.85 ويوزن نسبي 77%.

وبشكل عام نلاحظ وجود اختلافات جوهرية بين آراء عينة الدراسة بخصوص الإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية ودورها في اتخاذ القرارات تعزى لمتغير العمل.

فقد بلغ المتوسط العام لإجابات فئة المديرين الماليين 2.54 وهو أقل من متوسط أداة الدراسة 3 ووزن نسبي 51% وهو أقل من متوسط الوزن النسبي المقبول 60%. وهذا يعني أن المديرين الماليين يرفضون إلزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية، ومن خلال تحليل إجابات المديرين الماليين على كل فقرة من الفرضية نستطيع القول بأن المديرين يفضلون الإفصاح الاختياري للمعلومات المالية المستقبلية.

أما المستثمرون فكانوا أكثر فئات العينة حماسا لجهة إلزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية ثم يليهم المحاسبون القانونيين ثم المحللون الماليون وبأوزان نسبية بلغت ( 82%، 75%، 62% ) على التوالي. ويعود ذلك إلى أن المستثمرين هم المعنيون والمستفيدون أكثر من غيرهم في حال كان هناك إلزام للشركات بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية.

## ثامنا: اختبار فرضيات الدراسة:

### أ- فرضيات البحث:

- 1- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات في سوق الأوراق المالية.  
يتفرع عن هذا الفرض الفروض الفرعية الثلاثة:  
أ- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محتوى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات.  
ب- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات.  
ج- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفترة التي يغطيها الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات.
- 2- تدرك عينة الدراسة في سوق الأوراق المالية أهمية المعلومات المالية المستقبلية في اتخاذ القرارات.
- 3- توجد اختلافات جوهرية بين آراء عينة الدراسة بخصوص الإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية ودورها في اتخاذ القرارات تعزى لمتغير العمل.  
وفيما يلي سيتم اختبار كل من الفرضيات السابقة:

## ب- اختبار الفرضيات:

### 1- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى ( H1 ):

" هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات في سوق الأوراق المالية ".<sup>1</sup>

يهدف التحقق من صحة النتائج المبينة في الجدول الإحصائي الوصفي الخاص بالفرضية الأولى والتأكد من دقة نتائج التحليل السابقة، والمتعلقة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات في سوق الأوراق المالية، قام الباحث بإخضاع هذه الفرضية لاختبار القيمة الحرجة لإحصائية الاختبار Z، والمعروف بالعلاقة:<sup>1</sup>

$$t, Z = \frac{\bar{X} - \mu}{\sigma / \sqrt{N}}$$

$\bar{X}$  المتوسط الحسابي العام  
 $\mu$  المتوسط الافتراضي وهو هنا يساوي 3  
 $\sigma$  الانحراف العام  
N عدد أفراد العينة

ويمكن عرض نتائج اختبار متغيرات الفرضية الأولى في الجدول التالي رقم ( 18 ):

الجدول رقم ( 18 ) نتائج اختبار Z للفرضية الرئيسية الأولى

نتيجة الفرضية العدمية	SIG	قيمة مؤشر الاختبار الجدولية	قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية	حجم العينة	الانحراف المعياري العام	المتوسط الحسابي العام
رفض	0.00	1.96	9.747	0.05	110	0.46093	3.4284

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة مؤشر الاختبار Z المحسوبة لعينة الدراسة هي (9.747) وهي أكبر من قيمته الجدولية ( 1.96 ) وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 5%، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة أقل من قيمته الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H0) وتقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة (H1) وهذا يعني إثبات صحة الفرضية الرئيسية الأولى للبحث، أي أنه:

" هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات في سوق الأوراق المالية ".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الزغبي، محمد بلال والطلافة، عباس، النظام الإحصائي SPSS، فهم وتحليل البيانات الإحصائية، دار وائل ، عمان، عام 2000، ص178.

### اختبار الفرضية الفرعية الأولى (K1):

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محتوى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات."

يهدف التحقق من صحة النتائج المبينة أعلاه في الجدول الإحصائي الوصفي الخاص بالفرضية الفرعية الأولى، والتأكد من دقة نتائج التحليل السابقة، والمتعلقة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين محتوى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات، قام الباحث بإخضاع هذه الفرضية لاختبار القيمة الحرجة لإحصائية الاختبار Z، ويمكن عرض نتائج اختبار متغيرات الفرضية الفرعية الأولى في الجدول التالي رقم (19):

جدول رقم ( 19 ) نتائج اختبار ( Z ) للفرضية الفرعية الأولى

نتيجة الفرضية العدمية	SIG	قيمة مؤشر الاختبار الجدولية	قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية	حجم العينة	الانحراف المعياري العام	المتوسط الحسابي العام
رفض	0.00	1.96	9.003	0.05	110	0.59170	3.5079

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة مؤشر الاختبار Z المحسوبة لعينة الدراسة هي (9.003) وهي أكبر من قيمته الجدولية ( 1.96 ) وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 5%، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية ( K0 ) إذا كانت قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة أقل من قيمته الجدولية، وترفض الفرضية العدمية ( K0 ) وتقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة ( K1 )، وهذا يعني إثبات صحة الفرضية الفرعية الأولى للبحث، أي أنه:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محتوى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات."

اختبار الفرضية الفرعية الثانية ( K2 ):

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات."

يهدف التحقق من صحة النتائج المبينة في الجدول الإحصائي الوصفي الخاص بالفرضية الفرعية الثانية، والتأكد من دقة نتائج التحليل السابقة، والمتعلقة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات، قام الباحث بإخضاع هذه الفرضية لاختبار القيمة الحرجة لإحصائية الاختبار Z، ويمكن عرض نتائج اختبار متغيرات الفرضية الفرعية الثانية في الجدول التالي رقم ( 20):

جدول رقم ( 20 ) نتائج اختبار Z للفرضية الفرعية الثانية

المتوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري العام	حجم العينة	مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة	قيمة مؤشر الاختبار الجدولية	SIG	نتيجة الفرضية العدمية
3.3881	0.65144	110	0.05	6.248	1.96	0.00	رفض

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة مؤشر الاختبار Z المحسوبة لعينة الدراسة هي (6.248) وهي أكبر من قيمته الجدولية ( 1.96 ) وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 5%، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية ( K0 ) إذا كانت قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة أقل من قيمته الجدولية، وترفض الفرضية العدمية ( K0 ) وتقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة (K2)، وهذا يعني إثبات صحة الفرضية الفرعية الثانية للبحث، أي أنه:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات."

### اختبار الفرضية الفرعية الثالثة (K3):

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفترة التي يغطيها الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات."

يهدف التحقق من صحة النتائج المبينة في الجدول الإحصائي الوصفي الخاص بالفرضية الفرعية الثالثة، والتأكد من دقة نتائج التحليل السابقة، والمتعلقة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفترة التي يغطيها الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات. قام الباحث بإخضاع هذه الفرضية لاختبار القيمة الحرجة لإحصائية الاختبار Z، ويمكن عرض نتائج اختبار متغيرات الفرضية الفرعية الثالثة في الجدول التالي رقم ( 21):

جدول رقم ( 21 ) نتائج اختبار Z للفرضية الفرعية الثالثة

المتوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري العام	حجم العينة	مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة	قيمة مؤشر الاختبار الجدولية	SIG	نتيجة الفرضية العدمية
3.3382	0.56746	110	0.05	6.250	1.96	0.00	رفض

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة مؤشر الاختبار Z المحسوبة لعينة الدراسة هي (6.250) وهي أكبر من قيمته الجدولية ( 1.96 ) وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 5%، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية ( K0 ) إذا كانت قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة أقل من قيمته الجدولية، وترفض الفرضية العدمية ( K0 ) وتقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة (K3)، وهذا يعني إثبات صحة الفرضية الفرعية الثالثة للبحث، أي أنه:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفترة التي يغطيها الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات."

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية ( H2 ):

" تدرك عينة الدراسة في سوق الأوراق المالية أهمية المعلومات المالية المستقبلية في اتخاذ القرارات."

يهدف التحقق من صحة النتائج المبينة في الجدول الإحصائي الوصفي الخاص بالفرضية الرئيسية الثانية، والتأكد من دقة نتائج التحليل السابقة، والمتعلقة بادراك عينة الدراسة في سوق الأوراق المالية أهمية المعلومات المالية المستقبلية في اتخاذ القرارات، قام الباحث بإخضاع هذه الفرضية لاختبار القيمة الحرجة لإحصائية الاختبار Z، ويمكن عرض نتائج اختبار متغيرات الفرضية الرئيسية الثانية في الجدول التالي رقم (22):

جدول رقم ( 22 ) نتائج اختبار Z للفرضية الرئيسية الثانية

المتوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري العام	حجم العينة	مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة	قيمة مؤشر الاختبار الجدولية	SIG	نتيجة الفرضية العدمية
4.2510	0.46504	110	0.05	28.214	1.96	0.00	رفض

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة مؤشر الاختبار Z المحسوبة لعينة الدراسة هي (28.214) وهي أكبر من قيمته الجدولية ( 1.96 ) وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 5%، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية ( H0 ) إذا كانت قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة أقل من قيمته الجدولية، وترفض الفرضية العدمية ( H0 ) وتقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة (H2)، وهذا يعني إثبات صحة الفرضية الرئيسية الثانية للبحث، أي أنه:

" تدرك عينة الدراسة في سوق الأوراق المالية أهمية المعلومات المالية المستقبلية في اتخاذ القرارات."

اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة (H3):

"توجد اختلافات جوهرية بين آراء عينة الدراسة بخصوص الإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية ودورها في اتخاذ القرارات تعزى لمتغير العمل".  
اختبار الفرضية:

يوضح الجدول رقم (23) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وتحليل التباين أحادي الجانب للإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية ودورها في اتخاذ القرارات وفقاً للعمل.

يتضح من الجدول بأن آراء عينة الدراسة نحو الإفصاح الإلزامي عن المعلومات

المالية المستقبلية تختلف باختلاف العمل كما يلي:

فئة المستثمرين هم الفئة الأكثر تشجيعاً ورغبةً بالإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية وتأكيداً لدورها في اتخاذ القرارات حيث بلغ متوسط إجاباتهم 4.0841 وانحراف معياري بلغ 29930. ووزن نسبي أكبر بلغ 0.82 .

جدول (23) الوسط الحسابي وتحليل التباين أحادي الجانب للإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية ودورها في اتخاذ القرارات وفقاً للعمل

المتغير العمل	الإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية			مصدر التباين	درجات الحرية	قيمة F	Sig	الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي					
مدير مالي	2.5372	.43934	0.51	بين الفئات	3	104.310	.000	جوهرية
	3.0759	.39742	0.62	داخل الفئات	106			
	3.7572	.27376	0.75	التباين الكلي	109			
مستثمر	4.0841	.29930	0.82					

المصدر: من إعداد الباحث.

ولمعرفة فيما إذا كانت الاختلافات بين المتوسطات جوهرية أم لا حسب متغير العمل قام الباحث بإجراء تحليل التباين أحادي الجانب One- Way ANOVA وكانت النتائج كما في الجدول:

- وجود اختلافات جوهرية بين الفئات حسب متغير العمل فيما يتعلق بالإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية للشركات ودورها في اتخاذ القرارات، وهذا يدل على أن إجمالي العينة ترى أن للإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية دوراً في السوق المالية وفقاً لمتغير العمل حيث كانت قيمة مستويات الدلالة أقل من مستوى المعنوية المحدد مسبقاً (a= 0.05).

ولمعرفة إلى أي فئة تعود الاختلافات الجوهرية حول إلزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية، قام الباحث بإجراء تحليل توكي للمقارنات البعدية وكانت النتائج كما في الجدول رقم ( 24):

الجدول رقم ( 24 ) نتائج اختبار توكي فيما يتعلق بدور المعلومات المالية المستقبلية في اتخاذ القرارات بالإفصاح الإلزامي

وفقاً لمتغير العمل

متغير العمل	مدير مالي	محلل مالي	محاسب قانوني	مستثمر
مدير مالي	-	-.5387(*) .10198	-1.2200(*) .09083	-1.5469(*) .09683
محلل مالي	.5387(*) .10198	-	-.6813(*) .09441	-1.0082(*) .10020
محاسب قانوني	1.2200(*) .09083	-.6813(*) .09441	-	-.3269(*) .08882
مستثمر	1.5469(*) .09683	1.0082(*) .10020	.3269(*) .08882	-

المصدر: من إعداد الباحث. \* تعني وجود اختلافات جوهرية عند مستوى معنوية 5%.

تشير نتائج اختبار توكي فيما يتعلق باتجاهات وآراء عينة الدراسة حول الإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية إلى أن الاختلافات الجوهرية فيما يتعلق بتأثير متغير العمل تعود إلى الاختلاف بين وجهة نظر وآراء كل من المدراء الماليين وكل من المحللين الماليين والمحاسبين القانونيين والمستثمرين.

## تاسعا: الاستنتاجات والتوصيات:

### أ- الاستنتاجات:

في ضوء الدراسة النظرية لموضوع البحث وبالاستناد إلى الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث، توصل البحث إلى النتائج التالية:

1- الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية يؤثر تأثيراً ملموساً في اتخاذ القرارات في السوق المالي، ويمكن تبيان ذلك من خلال ما يلي:

أ- إن محتوى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية له تأثير مباشر على اتخاذ القرارات من قبل المستثمرين في السوق المالي. فالمعلومات المالية المستقبلية سواء أكانت قوائم مالية مستقبلية أو معلومات مالية مستقبلية جزئية كحجم المبيعات المتوقعة وصافي الربح المتوقع والتدفقات النقدية المستقبلية والعائد المتوقع للسهم ومعدلات النمو المتوقعة تساعد المستثمر في إدارة محفظته الاستثمارية بشكل كفؤ وفعال وتقييم مخاطر تلك الاستثمارات وكذلك تمكنه من التنبؤ بالسعر المتوقع للسهم.

ب- إن طبيعة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية لها دور هام في اتخاذ القرارات في السوق المالي، فعرض المعلومات المالية المستقبلية في شكل رقم محدد أو نسبة مئوية أو بيانات وصفية مع تدعيم ذلك بشرح مبسط يلبي رغبات الأطراف ذات المصلحة يشكل أهمية كبيرة لدى المستثمرين وتساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. ويمكن القول أن معظم المستثمرين يفضلون الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في شكل قوائم مالية مستقبلية أو على شكل بيانات كمية أكثر من الإفصاح عنها في شكل بيانات وصفية.

ج- إن الفترة التي يغطيها الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية تقوم بدور هام في اتخاذ القرارات في السوق المالي. فالمستثمرين يعتمدون على المعلومات المالية المستقبلية الربع سنوية أكثر من اعتمادهم على المعلومات المالية المستقبلية السنوية في اتخاذ قراراتهم، حيث يفضل المستثمرون أن يتم تزويدهم بتلك المعلومات بشكل فوري ومستمر، وعلّة ذلك أن التنبؤ الفتري أكثر دقة من التنبؤ السنوي.

2-تزايد الوعي من قبل المديرين الماليين والمحللين الماليين والمحاسبين القانونيين والمستثمرين لمدى الأهمية التي تشكلها المعلومات المالية المستقبلية والدور الذي تقوم به في عملية صنع القرار الاقتصادي وبالأخص القرار الاستثماري في السوق المالي. فهناك اجماع من قبل عينة الدراسة حول ضرورة وحتمية توفير تلك المعلومات من قبل الشركات للمستثمرين كونها تساعد المستثمرين على تقدير مخاطر الاستثمار المتوقعة وبالتالي يساهم ذلك في تخفيض درجة المخاطرة الناتجة عن قرار الاستثمار، كما أن الاعتماد على المعلومات المالية المستقبلية يحقق فاعلية أكبر وتكلفة أقل ووقت أقل و يحقق جودة في الأداء، بالإضافة إلى أن استخدامها يؤثر على طبيعة ونوعية حجم الاستثمارات المستثمر فيها ويؤدي إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين قرارات الاستثمار في حالة اعتماد أكثر من خيار استثماري في أن واحد، كما أنه يوفر قدرات ومهارات كافية تساعد المستثمر على اختيار الاستثمار الأفضل.

3-لا يوجد اتفاق بين المديرين الماليين والمحللين الماليين والمحاسبين القانونيين والمستثمرين حول إلزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية، ففي حين تعارض إدارة الشركات ممثلة بالمديرين الماليين إلزامها بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية، وتفضل الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية، وذلك لخوفها من المسؤولية القانونية تجاه الأطراف ذات المصلحة في حال تبين عدم دقة المعلومات المالية المستقبلية، واحتمالات الإضرار بالمزايا التنافسية للشركة، واحتمالات تعديل الشركة لسياستها قصيرة الأجل لمقابلة تلك التنبؤات والتوقعات المنشودة على حساب نتائج طويلة الأجل.وفي المقابل نجد أن المحللين الماليين والمحاسبين القانونيين وخاصة المستثمرين يفضلون الإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية. وقد يعود ذلك إلى أن غياب الإفصاح الإلزامي يخلق سوقا للمعلومات لا يستفيد منه سوى القادرين على تكلفة البحث مما يشير إلى وجود ميزة أو احتكار للمعلومات، الأمر الذي قد يؤدي إلى وجود عدم تماثل في المعلومات كما أن إتباع الإرشادات والمعايير المتعلقة بإعداد أو فحص تلك المعلومات من شأنه درأ المسؤولية القانونية المحتملة.

## ب-التوصيات:

1-ضرورة قيام الشركات المساهمة السورية وخاصة تلك المدرجة بسوق الأوراق المالية بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية، وبفضل أن تكون في شكل قوائم مالية مستقبلية يتم إعدادها بشكل دوري، وفي حال تعذر ذلك فإنه يجب على تلك الشركات الإفصاح عن بعض البنود ذات التأثير في قرار الاستثمار، ولعل أهمها صافي المبيعات، إجمالي الربح ونتائج الأنشطة المستمرة، ونتائج الأنشطة غير المستمرة، وصافي الدخل، وربحية السهم والتدفقات النقدية، مع اقتران المعلومات المعروضة عن المدة المستقبلية بالمعلومات التاريخية عن المدد السابقة.

2-ضرورة إصدار معايير وإرشادات تتعلق بإعداد المعلومات المالية المستقبلية وفحصها ومراجعتها من قبل الهيئات المنوط بها تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في سورية لا سيما جمعية المحاسبين القانونيين ومجلس المحاسبة والتدقيق.

3-ضرورة تحديث تعليمات الإفصاح الصادرة عن سوق دمشق للأوراق المالية بهدف ملائمتها مع متطلبات الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية.

4-العمل على إلزام الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بالإفصاح عن قوائمها المالية المستقبلية وذلك لدعم بيئة الأعمال والاستثمار في سورية، من خلال تخفيض المخاطر المتوقعة من المستثمر، ومنع وجود سوق سوداء للمعلومات، ومنع وجود الشائعات. فإدارة الشركة هي الأعم والأقدر على التعبير والإفصاح عن وضع الشركة من الغير، ويمكن أن يتم اعتماد تلك المعلومات في حال اتبعت إدارة الشركة في إعدادها المعايير المتبعة وتم فحصها من قبل مراجع الحسابات.

5-توعية المستثمرين بأهمية المعلومات المالية المستقبلية التي تفصح عنها الشركات وكيفية الاستفادة منها في اتخاذ قراراتهم وذلك من خلال عقد الندوات وإصدار نشرات التوعية.

6-العمل على تطوير وتفعيل دور المؤسسات والجمعيات المحاسبية المهنية لتقييم مدى التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية.

7-الاعتماد على إدارات مالية ومحاسبية تتمتع بالكفاءة العلمية والمهنية التي تسمح لها بإعداد قوائم مالية مستقبلية ملائمة وموضوعية وتكون معلوماتها قابلة للتحقق، مع التأكيد على إتاحة كافة السبل للمكفين بإعدادها بالحصول على جميع المعلومات والاتصال بجميع الأطراف داخل وخارج الشركة التي تحقق وتسهل من مهمتهم.

8- ضرورة الاستفادة من نظم المعلومات الحديثة وأساليب الإحصاء والأساليب الرياضية في عملية إعداد المعلومات المالية المستقبلية.

9- ضرورة تطوير مركز معلومات المستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية من أجل تمكين المستثمرين من الاستفادة من المعلومات المالية المستقبلية المتوفرة عن كل الشركات من أجل ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

## الكتب والمراجع العلمية:

## الكتب والمراجع العربية:

- 1-الحسنية، سليم، نظم المعلومات الإدارية، إدارة المعلومات في عصر المنظمات الرقمية، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عام 2006.
- 2-الزغبى، محمد بلال والطلافة، عباس، النظام الإحصائي SPSS، فهم وتحليل البيانات الإحصائية، دار وائل ، عمان، عام 2000.
- 3-الشيرازي،عباس مهدي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، عام 1990.
- 4-الشريف،علي، اقتصاديات الإدارة -منهج القرارات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، عام 1986.
- 5-الشماع، خليل محمد حسن، مبادئ الإدارة مع التركيز على إدارة الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عام 2001.
- 6-الصبان، سمير، و جمعة، إسماعيل، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، عام 1997.
- 7-الصحن، عبد الفتاح محمد، ودرويش، محمد ناجي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، عام 1998.
- 8-الصعيد، إبراهيم أحمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الفكر المعاصر للنشر، دمشق، الجمهورية العربية السورية، عام 1996.
- 9-الصباح، عبد الرحمن، نظم المعلومات الإدارية، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، عام 1998.
- 10-الكيلاي، عثمان وآخرون، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، عام 2000.
- 11-الفيومي محمد، محمد، و حسين، أحمد حسين، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، عام 1999.
- 12-الفيومي محمد، محمد، والدميري، علاء الدين محمد، وشتيوي، أيمن أحمد، دراسات متقدمة في المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، عام 2006.
- 13-القاضي، حسين، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة دمشق، عام 1994.

- 14- اللوزي، سليمان وآخرون، أساسيات في الإدارة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، عام 2001.
- 15- العتوم، يوسف، المدخل إلى علم النفس المعرفي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عام 2005.
- 16- المراني، محمد يحيى، والمرهضي، سنان غالب، و العنسي، جمال علي، مبادئ الإدارة، مؤسسة الثورة للطباعة والنشر، صنعاء، اليمن، عام 1999.
- 17- المصري ، أحمد محمد، الإدارة الحديثة - (الاتصالات-المعلومات القرارات)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، عام 2000.
- 18- المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، نظم المعلومات الإدارية- الأسس والمبادئ، المكتبة العصرية، القاهرة، مصر، عام 2002.
- 19- المقابلة، محمد قاسم، نظم المعلومات الإدارية وعلاقتها بوظائف العملية الإدارية وتطبيقاتها التربوية، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، عام 2004.
- 20- الناغي، محمود السيد، اتجاهات معاصرة في نظرية المحاسبة، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، عام 2007.
- 21- النقيب، كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، عام 2004.
- 22- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، معايير المحاسبة السعودية ( مفاهيم المحاسبة)، من إصدارات الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض. السعودية.
- 23- الهمداني، عبد الهادي، محاضرات في نظم المعلومات واتخاذ القرارات، مكتبة التاج، صنعاء، اليمن، عام 2002.
- 24- أبو قحف، عبد السلام، أساسيات التنظيم والإدارة، دار الجامعة الجديدة، 2003.
- 25- أيوب، نادرة، نظرية القرارات الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، عام 1997.
- 26- بربر، كامل، الإدارة عملية ونظام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، عام 1996.
- 27- تركي، محمود إبراهيم عبد السلام، تحليل التقارير المالية، الطبعة الثانية، جامعة الملك سعود، الرياض المملكة العربية السعودية، عام 1995.
- 28- جربوع، يوسف، نظرية المحاسبة "الفروض - المفاهيم - المبادئ - المعايير"، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- 29-جمعة،أحمد حلمي وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية -مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، عام 2003.
- 30-جمعة ،السعيد فرحات، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، عام 2000.
- 31-حبتور،عبد العزيز ،أصول ومبادئ الإدارة العامة، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، عام 2000.
- 32-حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، عام 2005.
- 33-حجازي، محمد عباس، نظرية المحاسبة، مطابع الدار الهندسية، مصر، عام 2000.
- 34-حسين، أحمد حسين علي، نظم المعلومات المحاسبية -الإطار الفكري والنظم التطبيقية، القاهرة، مصر، عام 1997.
- 35-حسين، علي، والساعد، رشاد، نظرية القرارات الإدارية -مدخل نظري وكمي في الإدارة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، عام 2001.
- 36-حجاج، أحمد، و باسيل، مكرم، المحاسبة الإدارية: مدخل معاصر "التخطيط،الرقابة،اتخاذ القرارات"، الطبعة الثالثة، المؤلفان، عام 2001.
- 37-حسنيين ،عمر، تصميم النظام المحاسبي مع دراسة تطبيقية على البنوك التجارية وشركات التأمين، الاسكندرية، مصر، عام 1999.
- 38-حسنيين، عمر السيد، تطور الفكر المحاسبي، الطبعة الرابعة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية،مصر، عام 1985.
- 39-حلوة حنان، رضوان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، عمان، الأردن، عام 2004.
- 40-دهمش، نعيم، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، منشورات معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، عام 1995.
- 41-زنبيل خوري، أحمد محمد، دور المحاسبين و مراقب الحسابات في اتخاذ القرارات الإدارية وتنمية الموارد البشرية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، عام 2006.
- 42-زيد، عمر عبد الله، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي، الطبعة الأولى، الأردن، عام 1995.
- 43-زيد،عبد المالك عمر، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي -الجزء الأول: الإطار التاريخي للمحاسبة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، عام 1987.

- 44-شاهين، شريف كامل، نظم المعلومات الإدارية للمكاتب ومراكز المعلومات -المفاهيم والتطبيقات، دار المريخ، الرياض، عام 1994.
- 45-شحاتة، حياة، مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، مكتبة القاهرة، مصر، عام 1990.
- 46-شرويدر، ريتشار، وآخرون، نظرية المحاسبة، ترجمة خالد كاجيجي و ابراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، عام 2006.
- 47-عاشور، عصفت سيد أحمد، دراسات في نظم المعلومات المحاسبية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، عام 1996
- 48-عباس، علي، أساسيات علم الإدارة، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، عام 2007.
- 49-علي، عبد الوهاب نصر،خدمات مراقب الحسابات لسوق المال "المتطلبات المهنية بمشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، الجزء الثاني في الاتجاهات الحديثة في مجال المراجعة المتقدمة ومسؤوليات مراقب الحسابات"، الدار الجامعية،مصر، عام 2001.
- 50-فضالة، أبو الفتوح علي، إستراتيجية القوائم المالية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع،القاهرة، عام 1990.
- 51-قاسم، عبد الرزاق، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، عام 2003.
- 52-كبيبة، محمد و قلندر، حسن، الإحصاء الاجتماعي، منشورات جامعة حلب، عام 2003.
- 53-كيسو، دونالد، و ويجانت، جيرى، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، ترجمة أحمد حامد
- 54-كنعان، نواف، اتخاذ القارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عام 2003.
- 55-لطفي، أمين السيد، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- 56-مرعي، عبد الحي، و مرعي، عطية عبد الحي، المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر. عام 1997.
- 57-ماهر، أحمد، الإدارة -المبادئ والمهارات، الدار الجامعية، عام 2004.

- 58-مطر، محمد عطية، "التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، عام 2000
- 59-مطر، محمد، إدارة الاستثمارات "الإطار النظري والتطبيقات العملية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، عام 1999.
- 60-مطر، محمد، و فايز، تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، عمان، الأردن، عام 2005.
- 61-مطر، محمد عطية وآخرون، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات "الإطار الفكري وتطبيقاته العملية"، دار حنين للنشر، عمان، الأردن، عام 1996.
- هندريكسون، الدون س.، نظرية المحاسبة، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، الطبعة الأولى، المؤلف، عام 1990.
- 62-مطيع، ياسر صادق وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، عام 2007.
- 63-IFAC، المعيار الدولي لعمليات التأكيد (3400) فحص المعلومات المالية المستقبلية، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وأخلاقيات المهنة، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، المملكة الأردنية الهاشمية، طبعة عام 2006.
- 64-معيار المراجعة المصري رقم (230) اختبار المعلومات المالية المستقبلية، جمعية المحاسبين المصريين القانونيين، مصر.
- 65-معيار مراجعة القوائم المالية المستقبلية، لجنة معايير المراجعة، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، عام 2002.
- 66-الدراسة المرفقة بالمعيار الخاص بمراجعة القوائم المالية المستقبلية، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، عام 2001.

## الرسائل العلمية:

- 1- التميمي، محفوظ صالح، وباشراحيل، عوض محمد، أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الموازنة الرأس مالية -دراسة ميدانية في عينة من المنظمات الصناعية اليمنية في محافظة عدن، مجلة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد السابع، العدد الخامس عشر، عام 2004.
- 2- الجندي، قاسم محمد قاسم، التنبؤ بتعثر العميل المصرفي باستخدام نسب التحليل المالي - دراسة تطبيقية في المصارف التجارية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، عام 2007.
- 3- الجعبري، وائل نايف محمد صدقي، قدرة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية على التنبؤ بنصيب السهم الواحد من الأرباح من خلال استخدام النسب المالية: دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عام 2003.
- 4- الصيغ، عبد الحميد مانع، أهمية الملائمة والثقة في التقارير المالية المنشورة لأغراض اتخاذ القرارات وتقييم الأداء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، عام 1995.
- 5- العجلوني، عبد الفتاح محمد، تقييم تطبيقات نظم المعلومات الإدارية في شركات مختارة من القطاعين العام والخاص في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان، الأردن، عام 1998.
- 6- النوري، هيفاء طاهر عبد الكريم، قدرة الأرباح ومكونات الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عام 2006.
- 7- الوشلي، أكرم محمد علي، قدرة مقاييس التدفق النقدي والربح المحاسبي على التنبؤ بالتدفقات النقدية للبنوك التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عام 2002.
- 8- خليجة، دحموني، متطلبات المعلومات لعملية اتخاذ القرارات -حالة المؤسسة الوطنية لتموين وإنتاج المنتجات الالكترونية والكهرومنزلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، عام 2000.
- 9- عباد، منير، "العلاقة بين المخاطر ودقة التنبؤ بالأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عام 2000.

10-متولي، سعاد، قياس فاعلية المؤشرات المحاسبية غير المرتبطة بالربحية بالتنبؤ بأرباح منظمات الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، بور سعيد، مصر، عام 1997.

11-مسودة ، سناء، مدى اعتماد الشركات المالية (البنوك والشركات المالية) على القوائم المالية المدققة والصادرة عن الشركات المساهمة الأردنية في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، عام 1992.

### الأبحاث والندوات العلمية:

1-الراشد، وائل إبراهيم، "أهمية المعلومات المالية المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية: دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت"، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثالث، العدد الأول، مايو، عام 1999.

2-العراقي، عراقي. "الفحص الاختباري لدقة تنبؤات الإدارة المنشورة في التقارير الخارجية للشركة، دراسات، المجلد السادس عشر، العدد الأول، عام 1989.

3-العيسى ، ياسين، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توافرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالي، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، المجلد السادس، العدد الثاني، عام 1991.

4-أسامة بن فهد الحيزان، أثر الإفصاح عن التنبؤات المالية في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية مع دراسة تطبيقية، دورية الإدارة العامة، المجلد السابع والأربعون، العدد الثالث، عام 2007.

5-عبد الله سعيد المزراقي وصالح عبدالرحمن السعد، أثر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على القرار المتداول في السوق المالية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 24، العدد 1، ص 87-148، عام 2010.

6-علي، إبراهيم محمد، "التنبؤ الإداري بربحية السهم في ظل تمهيد الدخل المحاسبي: دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد التاسع، العدد الثاني، عام 1995.

7-عوض الله، صفوت عبد السلام، "الشفافية الإفصاح والأثر على كفاءة سوق رأس المال مع التطبيق على سوق الكويت للأوراق المالية"، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر، مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات آفاق وتحديات، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، 6-8 آذار 2007.

- 8- محمد حسن نصار و علي عبد القادر الذنبيات، أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية و مدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 32، العدد1، عام 2005.
- 9- ملكاوي، نازم محمود و حمادنة، عبد الرؤوف، دور المعلومات المالية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية للدول النامية "دراسة في سوق عمان المالي"، بحث مقدم لمؤتمر الأزمة العالمية، جامعة الإسراء، عام 2009.
- 10- مركز البحوث والدراسات، "استكشاف مدى كفاءة سوق الأسهم المحلية ودوره في دعم الاقتصاد الوطني"، ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء السنوي الخامس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية بعنوان: "السوق المالية السعودية: الواقع والمأمول"، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، قطاع البحوث ومنتدى الرياض الاقتصادي، الرياض، عام 2005.
- 11- ناجي، مسعود علي، "المعلومات المحاسبية وأهميتها في السوق الفعال"، ندوة دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية - تجارب ورؤى مستقبلية، طرابلس، ليبيا، 11-12-2005.
- 12- ناصر، مثنى عبد الإله، "كفاءة سوق الأوراق المالية - الأسس والمقترحات"، ندوة دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية - تجارب ورؤى مستقبلية"، طرابلس، ليبيا، 11-12-2005.
- 13- وائل إبراهيم الراشد، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية: دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثالث، العدد الأول، عام 1999.

## المراجع الأجنبية:

- 1-AICPA, Prospective Financial Information, "Auditing & Accounting Guide", New York, 2008.
- 2-Anne Britton, Chris Waterston, Financial Accounting, Addison Wesley Longman Limited, 1996.
- 3-Ajinkya. B. and M. Gift. "Corporate Manager's Earnings Forecasts and Symmetrical of Market Expectations", Journal of Accounting Research, Autumn, 1984.
- 4-Bamber,L. and F. Cheon, " Discretionary Management Earning Forecast Disclosure: Antecedents and Outcomes Association with Forecast venue and Forecast specificity Choices", Journal of Accounting Research, vol 30, 1998.
- 5-Baginski, S., J. Hassel, and T. Kimbrouoh, " Why Do Managers Explain Their Earnings Forecast", Journal of Accounting Research, vol 42, 2003.
- 6-Baginski, S.P., E.J. Conrad and J.H. Hasell, " The Effects Of Management Forecast Precision Equity Pricing and on the Association of the Earnings Uncertainty", Accounting Review, October, 1993.
- 7-Basi. B.A., K.J. Cavey and R.D. Twark," A Comparison of the Accuracy of Corporate and Security Analysts' Forecasts of Earnings", Accounting Review. April, 1976
- 8-Blake, David, Financial Market Analysis, McGraw- Hill Book Company, London,1990.
- 9-Brandon. C., J.E. Jorrat and S.B. Khumawala, " A Comparative Study of the Forecasting Accuracy of Holt – Winters and Economics Indicator Models of Earnings Per Share For Financial Decision Making," Financial Forecasting, No.3, 1987.
- 10-Brown, Lawrence O., “Comparing Judgmental To Extrapolative Forecasts. It’s Time To Ask Why And When”, International Journal Of Forecasting, (April 1988)
- 11-Coller. M and T.L. Yohn. " Management Forecasts and Information Asymmetry: An Examination of Bid – Ask Spreads", Journal of Accounting Research, Autumn, 1997.
- 12-Clement, M., R. Frankel and D. Miller," Confirming Management Earnings Forecasts, Earnings Uncertainty, and Stock Returns", Journal of Accounting Research, vol 41, 2003.
- 13- David. Holt, Management: Principles and Practice. Third Edition, England Cliffs. N.J.
- 14-Dorsman, A. , L. Henk and J. Pranaag, " The Association Between Qualitative Management Earnings Forecast and Discretionary

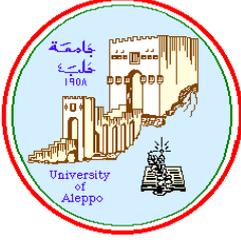
- Accounting in the Netherlands", *The European Journal of Finance*, vol. 9, 2004.
- 15-FASB, Statement Of Financial Accounting Concepts No.2 (SFAC No.2), "Quantitative Characteristic Of Accounting Information", 1980.
- 16-Frankel, R., M. McNichols and G.P. Wilson, " Discretionary Disclosure and External Financing", *Accounting Review*, January, 1995.
- 17-Gitman, Lawrence, *Principles of Managerial Finance*, 10<sup>th</sup> Edition, New Delhi, India, 1996 Fama, E. and M. Blume, "Efficient Capital Market: A Review of Theory and Empirical Work", *Journal of Finance*, May 1970.
- 18-Givoly, D. and J. Lakonishok, " Properties of Analysts' Forecasts of Earnings: A Review and Analysis of The Research", *Journal of Accounting Literature*. Spring, 1989.
- 19-Hirst, E., L. Koonce and T. Miller, " The Joint Effect of Management Prior Forecast Accuracy and the Form of its Financial Forecast on Investor Judgement", *Journal of Accounting Research*, vol 37, 2004.
- 20-Hutton, A., G. Miller, and N. Skinner, " The Role of Supplementary Statements with Management Earnings Forecast", *Journal of Business, Finance and Accounting*, vol 30, 2003.
- 21-Jensen, Michael, " Some Annual Evidence Regarding Market Efficiency", *Journal of Financial Economics*, June, 1978.
- 22-Jog, V., and McConomy B., " Voluntary Disclosure of Management Earnings forecasts in IPO Prospectuses", *Journal of Business, Finance and Accounting*, vol 30, 2003.
- 23-Lang. M. and R. Lundholm, " Cross- Sectional Determinants of Analysis Ratings of Corporate Disclosure", *Journal of Accounting Research*, Autumn, 1993.
- 24-Lev. B., "Toward a Theory of Equitable and Efficient Accounting Policy", *Accounting Review*, January, 1988.
- 25-Kasznik, R. and B. lev " To Warn or Not to Warn: Management Disclosures in the Face Of an Earnings Surprise", *Accounting Review*, January, 1995.
- 26-Mc Nichols, M., " Evidence of Informational Asymmetries from Management Earnings Forecasts and Stock Returns", *Accounting Review*, January, 1989
- 27-Newman, P. and R. Sansing., " Disclosure Policies With Multiples Users", *Journal of Accounting Research*, 1993.

- 28-PCAOB, Attestation Standards { AT Section 301 }, Financial Forecasts and Projections,2001.
- 29-PCAOB, Appendix No: (1) The Minimum Items That Constitute A Financial Forecast. Attestation Standards { AT Section 301 }, Financial Forecasts and Projections,2001.
- 30-Penman, S., " An Emprical Investigation of the Voluntary Disclosure of Corporate Earnings Forecasts", Journal of Accounting Research , Spring, 1980.
- 31-Richardson M. F., And Kane D.G., The Impact Of Recession On The Prediction Of Corporate Failure, Journal Of Business Finance & Accounting, Vol.25 (2), January, March,2000
- 32-Ruland. W, S. Tung and N.E. George, " Factors Associated With The Disclosure of Managers' Factors", Accounting Review, July, 1990.
- 33-Skinner. D.J., " Why Firms Voluntarily Disclose Bad News", Journal of Accounting Research, Spring, 1980.
- 34-Trueman, B., " Why Do Managers Voluntary Release Earnings Forecast", Journal of Accounting and Economics, March, 1986.
- 35-W. A. Beaver; J. W. Kennely; and W. Voss, "Predictive Ability As A Criteria For The Evaluation Of Accounting Data, " Accounting Review, October,1968
- 36-Weston, J. Besley, Soold and Brigham, Eugene, Essentials of Managerial Finance, 11<sup>th</sup> Ed., N.Y., 1996.
- 37- William. P. A., "The Relation Between a Prior Earnings Forecast by Management and Analyst Response to Current Management Forecast", Accounting Review. January.1996.

**المواقع الالكترونية:**

1- [www.arab-api.org/course9/0922/2006](http://www.arab-api.org/course9/0922/2006).

## الملحق رقم (1) الاستبانة



جامعة حلب  
كلية الاقتصاد  
قسم المحاسبة

السادة المحترمون

تحية طيبة وبعد،،،

يسر الباحث أن يضع بين أيديكم هذا الاستبيان، بهدف الحصول على آرائكم ومقترحاتكم فيما يتضمنه من محاور لاستيفاء البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب الميداني للرسالة العلمية لنيل درجة الماجستير، والتي تحمل عنوان:

### دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات

#### -دراسة ميدانية على عدد من شركات القطاع الخاص-

لذا يرجوا الباحث الإجابة على محاور الاستبيان، ومما لا شك فيه أن توشي الدقة في اختيار الإجابة المناسبة سيكون له أثر كبير في انجاز ونجاح هذه الدراسة، والوصول إلى نتائج مفيدة وواقعية. وكما نؤكد لكم بأن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها منكم ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، وأنه من الممكن تزويدكم بنتائج هذه الدراسة إذا رغبتم في ذلك بعد الانتهاء منها.

وأخيرا يرحب الباحث بأي إضافات أو مقترحات علمية والتي من الممكن تدوينها على الصفحات الخلفية للاستبيان.

شاكرين تعاونكم وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الباحث  
مصطفى سبسي

إشراف الدكتور  
مروان خياطة

يرجى وضع إشارة (√) في المربع الذي يعبر عن الإجابة التي تختارها

أولاً: البيانات الشخصية:

1-العمر:

30-25      35-31      40-36      45-41      46 فأكثر

2- المؤهل العلمي:

ثانوي      إجازة جامعية      دبلوم      ماجستير      دكتوراه

3- التخصص العلمي:

محاسبة      علوم مالية ومصرفية      إدارة أعمال      إحصاء      أخرى

4- العمل:

مدير مالي      محلل مالي      محاسب قانوني      مستثمر

5- عدد سنوات الخبرة:

1- 5 سنوات      6-10 سنوات      11-15 سنة  
16-20 سنة      21 فأكثر

## ثانياً: أسئلة الدراسة:

رقم الفقرة	فقرة ( العلاقة بين محتوى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات )	درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة ضعيفة أو معدومة
1	يستطيع المستثمر أن يتنبأ بسعر السهم المتوقع إذا توافرت له معلومات عن صافي الربح المتوقع				
2	يعتمد المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري على حجم المبيعات المتوقعة				
3	يعتمد المستثمر في تحديد طبيعة استثماراته ( طويلة الأجل - قصيرة الأجل ) على العائد المتوقع للسهم				
4	يقيم المستثمر مخاطر استثماراته بناء على أي تغيرات متوقعة تقدمها الشركة قد تطرأ على عناصر حقوق الملكية				
5	يستطيع المستثمر التنبؤ بالسعر المتوقع للسهم إذا توافرت له معلومات عن أي تغيرات متوقعة على هيكل التمويل في الشركة				
6	يعتمد المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري على نتائج الشركة المتوقعة فيما يتعلق بالأنشطة غير المستمرة				
7	يعتمد المستثمر على التدفقات النقدية المستقبلية في تحديد مخاطر الاستثمار				
8	يستطيع المستثمر أن يدير محفظته الاستثمارية بشكل فعال وكفؤ عندما تفصح الشركات عن معدلات النمو المتوقعة للأرباح وتوزيعاتها				
9	عرض المعلومات المالية المستقبلية بنفس طريقة عرض القوائم المالية التاريخية يساعد المستثمر بشكل ايجابي في اتخاذ قرار الاستثمار				

رقم الفقرة	فقرة ( العلاقة بين طبيعة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية واتخاذ القرارات )	درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة ضعيفة أو معدومة
1	يفضل المستثمر أن تفصح الشركة عن المعلومات المالية المستقبلية على شكل رقم محدد				

					يفضل المستثمر أن تفصح الشركة عن المعلومات المالية المستقبلية على هيئة مدى معين	2
					يفضل المستثمر أن تفصح الشركة عن المعلومات المالية المستقبلية على شكل نسبة مئوية	3
					يفضل المستثمر أن تفصح الشركة عن المعلومات المالية المستقبلية على شكل بيانات وصفية	4
					يفضل المستثمر أن تفصح الشركة عن المعلومات المالية المستقبلية على شكل بيانات كمية أكثر من الإفصاح عنها في شكل بيانات وصفية	5
					يفضل المستثمر أن تفصح الشركة عن المعلومات المالية المستقبلية في قوائم مالية متكاملة تشابه القوائم المالية التاريخية	6
					يفضل المستثمر أن تفصح الشركة عن المعلومات المالية المستقبلية ضمن الإفصاحات الخاصة بالقوائم المالية التاريخية	7

رقم الفقرة	فقرة ( العلاقة بين الفترة التي يغطيها الإفصاح و اتخاذ القرارات )	درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة ضعيفة	درجة ضعيفة جدا أو معدومة
1	تفصح الشركة عن معلوماتها المالية المستقبلية في شكل تقارير ربع سنوية					
2	يعتمد المستثمر على المعلومات المالية المستقبلية الربع سنوية في اتخاذ قرار الاستثمار					
3	يفضل المستثمر أن تكون المعلومات المالية المستقبلية على شكل تقارير ربع سنوية على أن تكون في شكل تقارير سنوية					
4	تفقد المعلومات المالية المستقبلية أهميتها في حال طالت الفترة التي تغطيها تلك المعلومات					
5	يعتبر المستثمر التنبؤات الفترية الأكثر دقة من التنبؤات السنوية					

رقم الفقرة	فقرة ( مدى إدراك أهمية المعلومات المالية المستقبلية من قبل متخذي القرارات )	درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة ضعيفة	بدرجة ضعيفة جدا أو معدومة
1	يعد توفير معلومات مالية مستقبلية واستخدامها في اتخاذ قرارات الاستثمار أمرا ضروريا					
2	في ضوء التطورات المتسارعة وتوافر البدائل المتعددة، فإن توفير معلومات مالية مستقبلية تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار يعد أمرا حتميا					
3	يحقق الاعتماد على المعلومات المالية المستقبلية عند اتخاذ قرارات الاستثمار					
4	أ- فاعلية أكبر					
5	ب- تكلفة أقل					
6	ج- وقت أقل					
7	د- جودة في الأداء					
8	إن استخدام المعلومات المالية المستقبلية يساعد المستثمرين على تقدير المخاطر المتوقعة على الاستثمار					
9	يؤدي استخدام المعلومات المالية المستقبلية في اتخاذ قرارات الاستثمار إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها					
10	إن استخدام المعلومات المالية المستقبلية في ترشيد قرارات الاستثمار يؤثر على طبيعة ونوعية الاستثمارات المستثمر فيها					
11	إن استخدام المعلومات المالية المستقبلية يساعد المستثمر على اختيار الاستثمار الأمثل					
12	يؤدي استخدام المعلومات المالية المستقبلية إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين قرارات الاستثمار في حالة اعتماد أكثر من خيار استثماري في آن واحد					
13	إن استخدام المعلومات المالية المستقبلية عند اتخاذ القرارات يوفر قدرات ومهارات كافية تساعد المستثمر على اختيار الاستثمار الأمثل					

رقم الفقرة	فقرة (الالتزام بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية )	درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة ضعيفة	درجة ضعيفة جدا أو معدومة
1	لا تراعي بعض الشركات التزام الموضوعية في إعداد المعلومات المالية المستقبلية					
2	إن الخوف من المسؤولية في حالة عدم دقة المعلومات المالية المستقبلية يمنع الشركات من الإفصاح عنها					
3	الإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية لا يضر بالمزايا التنافسية للشركة					
4	إن الإعداد والتحديث المستمر للمعلومات المالية المستقبلية لا يعتبر مكلفا و لا يستغرق وقتا					
5	وجود قصور من بعض الشركات في الاعتماد على الأساليب العلمية الحديثة في إعداد المعلومات المالية المستقبلية					
6	لجوء الشركة إلى سياسات محاسبية معينة لمقابلة الإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية					
7	إن المعلومات المالية المستقبلية لا تؤثر بشكل سلبي على حجم التداول وأسعار الأسهم في حال عدم تحققها					
8	إن غياب الإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية المستقبلية يخلق سوقا للمعلومات لا يستفيد منها المستثمر الصغير					
9	إن وجود إفصاح إلزامي يمنع وجود سوق غير كفاء نتيجة عدم العدالة في الحصول على المعلومات					
10	إن الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية المستقبلية قد يشير إلى تحيزها حيث يفصح عنها في حالة وجود أخبار سارة فقط					
11	إن الإفصاح الإلزامي له محتوى إعلامي حيث يؤثر على سعر وحجم تداول الأسهم في السوق المالي					
12	الإفصاح الإلزامي في ظل إرشادات ومعايير معينة تدرأ المسؤولية القانونية عن معديها					

الملحق رقم (2) نتائج تحليل الاستبانة

Crosstabs

Crosstabulation العمر \* العمل

Total	العمل				
	مستثمر	محاسب قانوني	محلل مالي	مدير مالي	
11	4	0	5	2	العمر 25-30
16	3	2	7	4	31-35
33	8	13	6	6	36-40
37	9	15	3	10	41-45
13	3	6	1	3	46 فأكثر
110	27	36	22	25	Total

Crosstabulation مؤهل \* العمل

Total	العمل				
	مستثمر	محاسب قانوني	محلل مالي	مدير مالي	
2	2	0	0	0	مؤهل ثانوي
56	17	20	9	10	جامعي
18	3	5	4	6	دبلوم
23	4	5	7	7	ماجستير
11	1	6	2	2	دكتوراه
110	27	36	22	25	Total

Crosstabulation تخصص \* العمل

Total	العمل				
	مستثمر	محاسب قانوني	محلل مالي	مدير مالي	
70	8	33	10	19	تخصص محاسبة مالية
14	4	0	8	2	مصرفية
12	5	2	2	3	إدارة
6	2	1	2	1	إحصاء
8	8	0	0	0	أخرى
110	27	36	22	25	Total

Crosstabulation خبرة \* العمل

Total	العمل				
	مستثمر	محاسب قانوني	محلل مالي	مدير مالي	
17	11	0	4	2	خبرة سنوات 1-5
21	4	3	6	8	6-10 سنوات
30	7	12	6	5	سنة 11-15
28	2	15	4	7	سنة 16-20
14	3	6	2	3	فأكثر 21
110	27	36	22	25	Total

## Frequencies

العمل				
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
22.7	22.7	22.7	25	مدير مالي Valid
42.7	20.0	20.0	22	محلل مالي
75.5	32.7	32.7	36	محاسب قانوني
100.0	24.5	24.5	27	مستثمر
	100.0	100.0	110	Total

## Reliability

### RELIABILITY ANALYSIS - SCALE (ALPHA)

		Mean	Std Dev	Cases
1.	X1	3.2000	1.0209	110.0
2.	X2	3.4000	1.4090	110.0
3.	X3	3.5636	1.4176	110.0
4.	X4	3.8727	.9778	110.0
5.	X5	3.3909	.5434	110.0
6.	X6	3.1909	.9530	110.0
7.	X7	3.4000	1.4090	110.0
8.	X8	3.5636	1.4176	110.0
9.	X9	3.9909	1.0360	110.0
10.	Y1	3.4455	1.3853	110.0
11.	Y2	3.3091	1.2543	110.0
12.	Y3	3.4545	1.3385	110.0
13.	Y4	3.2545	1.2953	110.0
14.	Y5	3.3091	1.0983	110.0
15.	Y6	3.6636	1.0690	110.0
16.	Y7	3.2818	1.3142	110.0
17.	H1	3.3545	1.0801	110.0
18.	H2	3.3909	1.0929	110.0
19.	H3	3.3727	1.0392	110.0
20.	H4	3.3000	1.0713	110.0
21.	H5	3.2727	1.1163	110.0

### Reliability Coefficients

N of Cases = 110.0

N of Items = 21

Alpha = .7240

## reliability

R E L I A B I L I T Y		A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)		
		Mean	Std Dev	Cases
1.	M1	4.5182	.9060	110.0
2.	M2	4.5000	.9061	110.0
3.	M3	4.3364	.9509	110.0
4.	M4	4.3636	.9259	110.0
5.	M5	4.3727	.9273	110.0
6.	M6	4.3545	.9246	110.0
7.	M7	4.4727	.7980	110.0
8.	M8	4.4727	.7980	110.0
9.	M9	3.9364	1.2435	110.0
10.	M10	3.9818	1.1885	110.0
11.	M11	3.8545	1.2254	110.0
12.	M12	3.8455	1.2648	110.0

### Reliability Coefficients

N of Cases = 110.0

N of Items = 12

Alpha = .6540

## Reliability

R E L I A B I L I T Y		A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)		
		Mean	Std Dev	Cases
1.	N1	1.9909	1.2957	110.0
2.	N2	4.7636	.5055	110.0
3.	N3	2.9182	1.6431	110.0
4.	N4	2.4000	1.2281	110.0
5.	N5	2.1364	1.3305	110.0
6.	N6	2.7091	1.6609	110.0
7.	N7	3.7909	1.3754	110.0
8.	N8	4.5636	.9629	110.0
9.	N9	4.0182	1.1885	110.0
10.	N10	3.8182	1.5807	110.0
11.	N11	3.8455	1.1020	110.0
12.	N12	4.1273	1.3000	110.0

### Reliability Coefficients

N of Cases = 110.0

N of Items = 12

Alpha = .7621

## Reliability

R E L I A B I L I T Y		A N A L Y S I S - S C A L E ( A L P H A )		
Mean	Std Dev	Cases		
1.	X1	3.2000	1.0209	110.0
2.	X2	3.4000	1.4090	110.0
3.	X3	3.5636	1.4176	110.0
4.	X4	3.8727	.9778	110.0
5.	X5	3.3909	.5434	110.0
6.	X6	3.1909	.9530	110.0
7.	X7	3.4000	1.4090	110.0
8.	X8	3.5636	1.4176	110.0
9.	X9	3.9909	1.0360	110.0
10.	Y1	3.4455	1.3853	110.0
11.	Y2	3.3091	1.2543	110.0
12.	Y3	3.4545	1.3385	110.0
13.	Y4	3.2545	1.2953	110.0
14.	Y5	3.3091	1.0983	110.0
15.	Y6	3.6636	1.0690	110.0
16.	Y7	3.2818	1.3142	110.0
17.	H1	3.3545	1.0801	110.0
18.	H2	3.3909	1.0929	110.0
19.	H3	3.3727	1.0392	110.0
20.	H4	3.3000	1.0713	110.0
21.	H5	3.2727	1.1163	110.0
22.	M1	4.5182	.9060	110.0
23.	M2	4.5000	.9061	110.0
24.	M3	4.3364	.9509	110.0
25.	M4	4.3636	.9259	110.0
26.	M5	4.3727	.9273	110.0
27.	M6	4.3545	.9246	110.0
28.	M7	4.4727	.7980	110.0
29.	M8	4.4727	.7980	110.0
30.	M9	3.9364	1.2435	110.0
31.	M10	3.9818	1.1885	110.0
32.	M11	3.8545	1.2254	110.0
33.	M12	3.8455	1.2648	110.0
34.	N1	1.9909	1.2957	110.0
35.	N2	4.7636	.5055	110.0
36.	N3	2.9182	1.6431	110.0
37.	N4	2.4000	1.2281	110.0
38.	N5	2.1364	1.3305	110.0
39.	N6	2.7091	1.6609	110.0
40.	N7	3.7909	1.3754	110.0
41.	N8	4.5636	.9629	110.0
42.	N9	4.0182	1.1885	110.0
43.	N10	3.8182	1.5807	110.0
44.	N11	3.8455	1.1020	110.0
45.	N12	4.1273	1.3000	110.0

## — R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E ( A L P H A )

Reliability Coefficients

N of Cases = 110.0

N of Items = 45

Alpha = .7259

# NPar Tests

## One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

AVN	AVM	AVXYH	AVH	AVY	AVX	
110	110	110	110	110	110	N
3.4239	4.2510	3.4284	3.3382	3.3881	3.5079	Mean
.68395	.46504	.46093	.56746	.65144	.59170	Std. Deviation
.113	.095	.071	.103	.089	.082	Absolute
.059	.064	.071	.088	.051	.082	Positive
-.113	-.095	-.060	-.103	-.089	-.077	Negative
1.188	.993	.740	1.079	.936	.861	Kolmogorov-Smirnov Z
.119	.277	.643	.195	.344	.449	Asymp. Sig. (2-tailed)

- a Test distribution is Normal.
- b Calculated from data.

## T-Test

### One-Sample Statistics

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.05642	.59170	3.5079	110	AVX

### One-Sample Test

Test Value = 3						
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
Upper	Lower					
.6197	.3961	.5079	.000	109	9.003	AVX

## T-Test

### One-Sample Statistics

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.06211	.65144	3.3881	110	AVY

### One-Sample Test

Test Value = 3						
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
Upper	Lower					
.5112	.2650	.3881	.000	109	6.248	AVY

## T-Test

### One-Sample Statistics

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.05411	.56746	3.3382	110	AVH

### One-Sample Test

Test Value = 3						
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
Upper	Lower					
.4454	.2309	.3382	.000	109	6.250	AVH

## T-Test

### One-Sample Statistics

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.04395	.46093	3.4284	110	AVXYH

### One-Sample Test

Test Value = 3						
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
Upper	Lower					
.5155	.3413	.4284	.000	109	9.747	AVXYH

## T-Test

### One-Sample Statistics

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.04434	.46504	4.2510	110	AVM

### One-Sample Test

Test Value = 3						
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
Upper	Lower					
1.3389	1.1631	1.2510	.000	109	28.214	AVM

## T-Test

### One-Sample Statistics

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.06521	.68395	3.4239	110	AVN

### One-Sample Test

95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
Upper	Lower					
.5532	.2947	.4239	.000	109	6.500	AVN

## Oneway

### ANOVA

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	
.000	104.310	12.696	3	38.087	Between Groups
		.122	106	12.901	Within Groups
			109	50.989	Total

## Post Hoc Tests

### Multiple Comparisons

Dependent Variable: AVN  
Tukey HSD

95% Confidence Interval		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	العمل (J)	العمل (I)
Upper Bound	Lower Bound					
-.2725	-.8049	.000	.10198	-.5387(*)	محلل مالي	مدير مالي
-.9829	-1.4571	.000	.09083	-1.2200(*)	محاسب قانوني	مدير مالي
-1.2941	-1.7996	.000	.09683	-1.5469(*)	مستثمر	مدير مالي
.8049	.2725	.000	.10198	.5387(*)	مدير مالي	محلل مالي
-.4349	-.9277	.000	.09441	-.6813(*)	محاسب قانوني	مدير مالي
-.7466	-1.2697	.000	.10020	-1.0082(*)	مستثمر	مدير مالي
1.4571	.9829	.000	.09083	1.2200(*)	مدير مالي	محاسب قانوني
.9277	.4349	.000	.09441	.6813(*)	محلل مالي	مدير مالي
-.0950	-.5587	.002	.08882	-.3269(*)	مستثمر	مدير مالي
1.7996	1.2941	.000	.09683	1.5469(*)	مدير مالي	مستثمر
1.2697	.7466	.000	.10020	1.0082(*)	محلل مالي	مستثمر
.5587	.0950	.002	.08882	.3269(*)	محاسب قانوني	مستثمر

\* The mean difference is significant at the .05 level.

## Homogeneous Subsets

AVN

Tukey HSD

Subset for alpha = .05				N	العمل
4	3	2	1		
		3.0759	2.5372	25	مدير مالي
				22	محلل مالي
	3.7572			36	محاسب قانوني
4.0841				27	مستثمر
1.000	1.000	1.000	1.000		Sig.

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a Uses Harmonic Mean Sample Size = 26.619.

b The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

## Oneway

AVN

### Descriptives

Maximum	Minimum	95% Confidence Interval for Mean		Std. Error	Std. Deviation	Mean	N	
		Upper Bound	Lower Bound					
3.33	1.75	2.7186	2.3558	.08787	.43934	2.5372	25	مدير مالي
3.83	2.25	3.2521	2.8997	.08473	.39742	3.0759	22	محلل مالي
4.50	3.17	3.8499	3.6646	.04563	.27376	3.7572	36	محاسب قانوني
4.67	3.25	4.2025	3.9657	.05760	.29930	4.0841	27	مستثمر
4.67	1.75	3.5532	3.2947	.06521	.68395	3.4239	110	Total